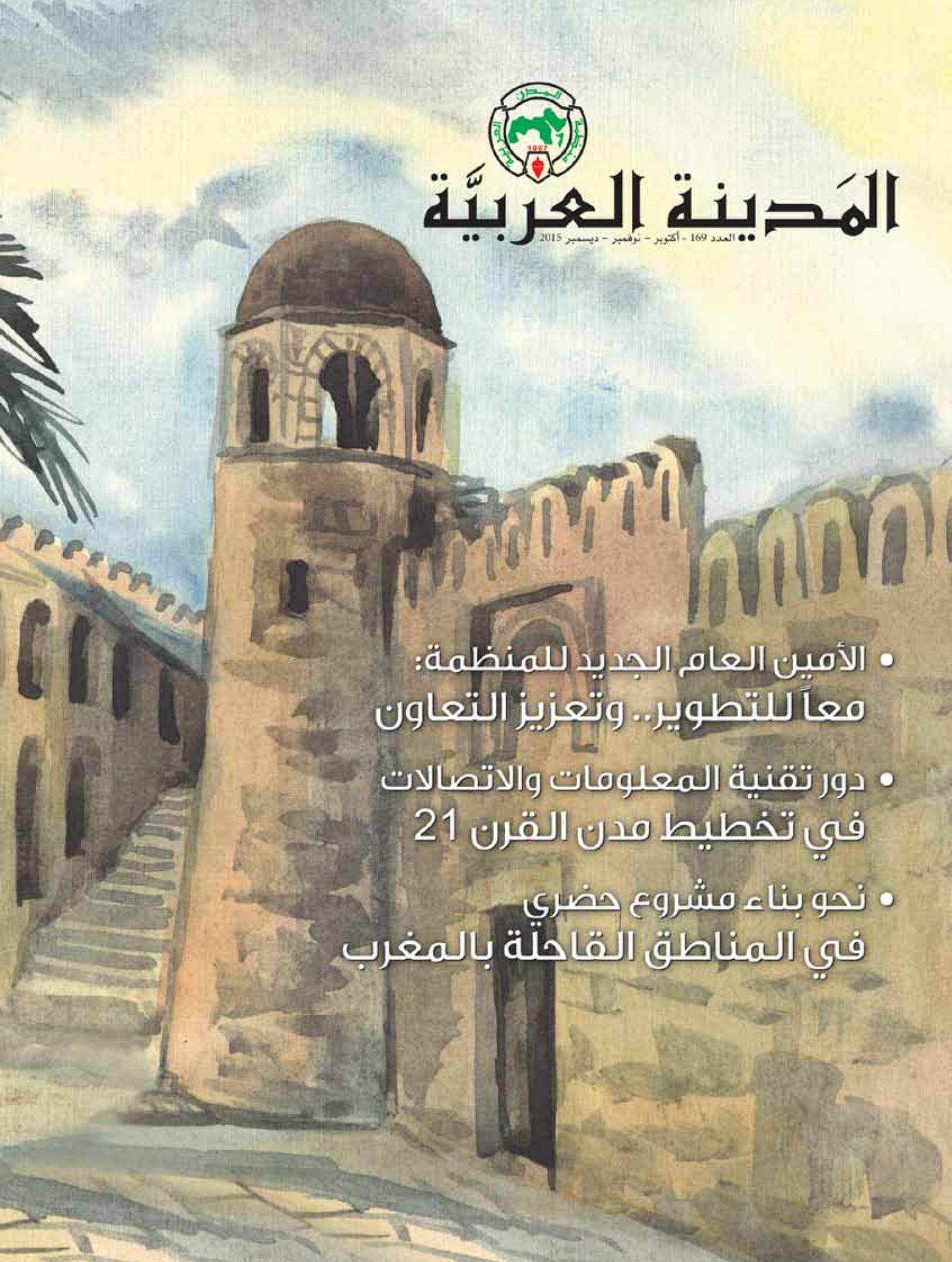

المَدينة العربيَّة

العدد 169 - أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر 2015

- الأمين العام الجديد للمنظمة:
  معاً للتطوير.. وتعزيز التعاون
- دور تقنية المعلومات والاتصالات
  في تخطيط مدن القرن 21
- نحو بناء مشروع حضري
  في المناطق القاحلة بالمغرب

الإفتتاحية

هل نحن مستعدون للتعاطي مع أجندة التنمية الجديدة؟

في سبتمبر الماضي عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة خاصة اطلقت عليها « قمة التنمية المستدامة» بمشاركة وحضور رؤساء الدول والحكومات ومختلف الهيئات والمنظمات بما في ذلك منظمات المدن والسلطات المحلية.

أقرت القمة الأجندة الجديدة للتنمية المستدانة لما بعد 2015 وحتى العام 2030 وهي تتضمن سبعة عشر هدفاً ومائة وتسع وستين غاية.

وفي اعتقادنا أنه مع اعتماد الأجندة العالمية للتنمية المستدامة في سبتمبر 2015 في نيويورك نكون قد قطعنا خطوة اولى على طريق طويل للنهوض بدولنا ومدننا وأريافنا العربية .

وفيما يتيم الانتقال العالمي الى اقتصاد مستدام، ومنخفض الكربون، فرصا واسعة ، فإن هناك تحديات جديدة يتوجب التصدي لها من أجل ان يحقق مثل ذلك الانتقال نجاحا. ونحن نعتقد أن ما سوف تأتي عليه الأجندة الجديدة للتنمية المستدامة سوف يفسح في المجال أمام جميع المهتمين، إقليمياً ودولياً، بما في ذلك المدن والبلديات والسلطات المحلية، للقيام بدورها نحو تنفيذ أهداف الأجندة وغاياتها الإنسانية.

لقد ركز الهدف رقم»11» في أجندة التنمية المستدامة على المدن باعتبارها الأقرب إلى الساكنين، والأقرب إلى معرفة احتياجاتهم وتطلعاتهم ورغباتهم في تحقيق العدالة الشاملة، اجتماعياً واقتصادياً وصحياً وتعليمياً ومساواة وفرص عمل .. فضلاً عن صياغة سياسات وبرامج تمكينية وتشريعية وتنفيذية لترجمة الغايات والأهداف التي نصت عليها الأجندة التنموية الجديدة.

وفي اعتقادنا أن أمام دولنا ومدننا وأريافنا العربية طريق طويل على طريق التحضر ومفاهيمه وتحدياته وأخطاره . مع ذلك ثمة سؤال كبير: هل دولنا ومدننا ، وبعبارة أوسع واشمل، منطقتنا العربية جاهزة ومستعدة للتعاطي مع التحديات وجملة المتغيرات والمتطلبات التي تفرضها أجندة التنمية العالمية لما بعد 2015 وحتى العام 2030 ؟

أن السلطات المحلية يجب ان تلعب دورا حاسما في الجمع بين جميع العناصر الفاعلة من أجل القيام بجهود مشتركة، واقامة صلات بين جميع مستويات الحكم، فيما يتعلق بالبطالة والتعليم وادماج الشباب في الحياة العملية، كما يتطلب الأمر صياغة وتنفيذ سياسات تنموية لامركزية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية مع ادماج الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

ان صياغة هذه السياسات توفر فرصة لجميع الجهات الفاعلة، محليا و وطنياً، لوضع استراتيجية مشتركة للتنمية المستدامة. ذلك ان الصمود الحضري في المدن العربية مسألة في غاية الأهمية من أجل التعاطي مع الأخطار والتحديات الناشئة والطارئة التي ترتبط بعملية التنمية المستدامة لما بعد 2015.

سبعة عشر هدفاً تمثل خارطة طريق للمجتمع الدولي لخمسة عشر عاماً القادمة ابرزها القضاء على الفقر المدقع والجوع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومكافحة التغير المناخي وتوفير المياه النظيفة الصالحة للشرب وتوفير التعليم والخدمات الصحية للجميع وتفعيل الشراكة الدولية و وسائل التنفيذ كالتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات.

ولا سبيل إلى التأكيد بأن الظروف الطارئة والتحديات الناشئة التي تعصف بالعديد من دولنا ومدننا العربية، تحتاج إلى مجهودات غاية في الأهمية للخروج من مأزق الحروب والتدمير والكوارث، مع ما يستتبع ذلك من إعادة الأعمار وبناء المؤسسات المحلية والوطنية والتي من غيرها لا يمكن الإحساس بالثقة بأن أجندة التنمية المستدامة كما أقرتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 سوف تجد نصيبها من التمكين والتنفيذ والنجاح.

الأمين العام

المَدينة العربيَّة

مجلة دورية متخصصة
تصدرها منظمة المدن العربية

4

26

رئيس التحرير
م. أحمد محمد صالح العدساني
الأمين العام المساعد لمنظمة المدن العربية

مدير التحرير
غسان سمان
رئيس قطاع العلاقات الخارجية والإعلام

هيئة التحرير
مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن
مدير مؤسسة جائزة المنظمة
مدير مركز البيئة للمدن العربية
مدير المنتدى العربي لنظم المعلومات
مدير مؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية

المقالات المنشورة في هذه المجلة تعبر عن آراء كتابها ،
ولا تعبر بالضرورة عن رأي منظمة المدن العربية

الإشتراكات

قيمة الإشتراك السنوي شاملة أجور البريد كما يلي :

- المؤسسات الرسمية **15** دينار كويتيا
- الأفراد **8** دنانير كويتية
- الأفراد في الدول الأجنبية : **10** دنانير كويتية

72

81

الإعلانات

يتفق بشأنها مع الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية

المراسلات

كافة الخطابات ترسل باسم الأمانة العامة

ص.ب : 68160 كيفان - 71962 الكويت
هاتف :24849705 / 24849706 / 24849708
فاكس: 24849322 / 24849319

موقع المنظمة الالكتروني : www.ato.net
البريـــد الإلكتـــرونـــي : ato@ato.net

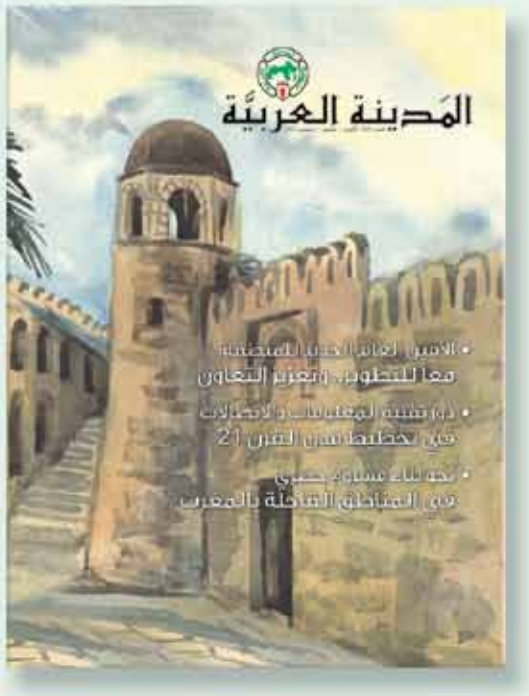

في هذا العدد ...

• من أنشطة المنظمة

4 الدورة الاستثنائية للمكتب الدائم
10 اجتماع الأمين العام مع أسرة الأمانة العامة
11 الأمين العام يستقبل وفد الهابيتات
12 الأمين العام المساعد يستقبل عمدة نواكشوط
13 ورشة عمل تشاورية حول تقرير الصمود الحضري
15 الدورة العاشرة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (أسكوا)

• من أنشطة المؤسسات

23 إدارة المدن الكبرى: تكنولوجيا التخطيط العمراني

• أبحاث

26 تقنية المعلومات والاتصالات ودورها في رسم السياسات والأسس التخطيطية لمدن القرن الواحد والعشرين
40 العوائق التي تواجهها الخدمات والمرافق العامة في المدن العربية
57 الموارد الترابية والتنمية المحلية: نحو بناء مشروع حضري في المناطق القاحلة بالمغرب

• عمران

69 برج خليفة معجزة عمرانية ببلايين الدولارات

• مقالات

72 آلام النمو
74 فخ الحكم الرشيد
77 قفزة كبرى أخرى إلى الأمام من اجل التنمية
79 القراءة الكتابة واللاجئون

• تقرير

82 اقدم خرائط العالم

• إعرف مدينتك

84 جبيل.. مدينة تعبق بالتاريخ القديم

• 87 إصدارات
• 89 متابعات
• 91 ندوات ومؤتمرات
• 93 مدن حول العالم
• 94 من أخبار المدن العربية
• 96 الأخيرة

الدورة الاستثنائية للمكتب الدائم في الكويت

المدن العربية تعتمد ترشيح الصبيح أميناً عاماً لمنظمة المدن العربية

الأمين العام يلقي كلمته

تبنى المكتب الدائم لمنظمة المدن العربية في دورته الاستثنائية في دولة الكويت يوم 3 أكتوبر 2015 ، وبالإجماع ترشيح المهندس احمد الصبيح مدير عام بلدية الكويت لشغل منصب الأمين العام للمنظمة خلفاً للأمين العام الراحل عبد العزيز يوسف العدساني.

في بداية الجلسة وقف المشاركون دقيقة صمت حداداً على رحيل الأمين العام وأشادوا بحرفيته ومناقبه في خدمة المنظمة ومدنها الأعضاء.

كما توجهوا بالشكر لدولة المقر على استضافتها ودعمها للمقر الدائم للمنظمة.

القى رئيس الدورة مدير عام بلدية الكويت المهندس احمد حمد الصبيح كلمة رحب فيها برؤساء البلديات وممثلي المدن المشاركة الأعضاء في المكتب الدائم وقال: نحن جميعاً أخوة أعزاء تجمعنا قواسم مشتركة كقادة مدن ورؤساء بلديات يعملون من أجل النهوض بمدننا وساكنيها. وأكد أن مدينة الكويت، عضو المكتب الدائم لمنظمتنا العتيدة، كانت دائماً وأبداً مع أشقائها قادة المدن في دورات المؤتمرات العامة والمكاتب الدائمة للمنظمة والتي كان يحلو للأمين العام الراحل -طيب الله ثراه، أن يطلق عليها اسم «بيت المدن العربية». وقال: يشرفني اليوم أن أكون بينكم ومعكم لنضيف جديداً إلى منظمتنا ونعمل معاً من أجل تعزيز مسيرتها وتطوير أدائها كي تبقى البيت الجامع لنا جميعاً.

وأكد الصبيح أنه من الذين يؤمنون بالعمل الجماعي وأنه من خريجي المدرسة التي رعاها الأمين العام الراحل.

من جانبه أشاد الأمين العام المساعد لمنظمة المدن العربية المهندس احمد محمد صالح العدساني بمناقب الأمين العام الراحل وتوجه بالشكر لقادة المدن العربية المشاركين في الاجتماع كما شكر بلدية الكويت على استضافتها للدورة الاستثنائية.

من ناحيته شكر مدير بلدية الدوحة رئيس المؤتمر العام السادس عشر للمنظمة المهندس احمد محمد السيد دولة الكويت على دعمها ومساندتها لمنظمة المدن العربية كما شكر بلدية الكويت على استضافتها أعمال الدورة.

وأضاف بأن انعقاد الدورة الاستثنائية للمكتب الدائم يأتي في وقت تزداد فيه التحديات والمخاطر التي تواجه المدن العربية، وهو ما يدعونا جميعاً للبحث والتشاور ومعاونة الأمانة العامة للمنظمة في مواجهة هذه التحديات، والعمل على تجاوز هذه المخاطر بما يحافظ على هوية وسلامة مدننا العربية ويصون مقدراتها التاريخية والثقافية والحضارية.

الأمين العام مع مدير بلدية الدوحة ورئيس بلدية بيروت

بعد ذلك اعتمد المكتب الدائم جدول أعمال الدورة واتخذ بشأنها القرارات التالية:

- ترشيح الأمين العام: نظر المكتب الدائم في موضوع الترشيح لمنصب الأمين العام الجديد للمنظمة ووافق بالإجماع على ترشيح المهندس احمد حمد الصبيح - مدير عام بلدية الكويت لهذا المنصب استجابة لرغبة دولة المقر.

وقرر المكتب الدائم رفع هذا الترشيح إلى المؤتمر العام السابع عشر للمنظمة لاعتماده باعتباره الجهة العليا المخولة بانتخاب الأمين العام بناء على ترشيح المكتب الدائم.

- المؤتمر العام السابع عشر للمنظمة: تداول المكتب الدائم في فرص واحتمالات انعقاد المؤتمر العام السابع عشر في ضوء المهلة التي طلبتها مدينة قسنطينة لتحديد موقفها النهائي والرسمي من استضافة المؤتمر العام في أبريل 2016 .

ونظراً للظروف الصعبة التي تشهدها المنطقة العربية، وضيق المساحة الزمنية المتبقية لتنظيم مؤتمر عام بهذا الحجم، سواء في قسنطينة أو في غيرها من المدن الأعضاء.... فإن المكتب الدائم يقرر دعوة الأمانة العامة إلى مخاطبة رئيس المجلس الشعبي في مدينة قسنطينة بضرورة الرد وتحديد الموقف خلال 10 أيام من تاريخه (3/10/2015).

كما دعا المكتب الدائم الأمانة العامة إجراء اتصالات مع مدن أعضاء في المكتب الدائم للوقوف على مدى رغبتها واستعدادها لاستضافة المؤتمر العام حال وصول ما يفيد باعتذار مدينة قسنطينة عن عقد المؤتمر.

أن المكتب الدائم وحرصا منه على تعزيز ودفع مسيرة العمل في

الأمين العام مع عمدة نواكشوط

المشاركون يشيدون بدعم دولة الكويت للمنظمة ومدنها الأعضاء

المنظمة، بعد قراره اعتماد ترشيح أمين عام جديد خلفاً للأمين العام الراحل عبد العزيز يوسف العدساني... فإن المكتب الدائم لا يرى ما يمنع، وبتفويض منه، من أن يمارس المرشح الجديد المهندس احمد حمد الصبيح لمنصب الأمين العام صلاحيات واختصاصات الأمين العام بدء من تاريخ 2015/10/3.

في ختام الدورة الاستثنائية توجه المرشح لمنصب الأمين العام المهندس احمد الصبيح بالشكر للمدن الأعضاء على ثقتهم واختياره لهذا المنصب. كما تقدمت المدن الأعضاء في المكتب الدائم بالشكر الجزيل لدولة الكويت - دولة المقر ولكل الدول المضيفة للمؤسسات التابعة لمنظمة المدن العربية على ما تقدمه من دعم ومساندة لمنظمتنا، أمانة عامة ومؤسسات، من اجل تمكين هذا الكيان العربي الفاعل والنشط، من تسجيل إنجازات وإضافات لافتة على طريق النهوض بالمدينة العربية وساكنيها.

كما تقدمت المدن المشاركة بالاجتماع بعظيم الشكر والامتنان لبلدية الكويت على حسن الوفادة وكرم الضيافة.

وقرر المكتب الدائم في دورته الاستثنائية رفع التوصيات إلى المؤتمر العام السابع عشر لإقرارها والمصادقة عليها.

جانب من الاجتماع

الأمين العام والأمين العام المساعد يتوسطان وفود المدن المشاركة

رئيس الدورة

الأمانة العامة
الرئيس

رئيس الدورة

رئيس الدورة

إشادات عربية ودولية

بتولي المهندس الصبيح منصب الأمين العام للمنظمة

تلقى الأمين العام الجديد لمنظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح التهاني من عدد كبير من أمناء العواصم ورؤساء البلديات ومجالس الحكم المحلي في المدن العربية الأعضاء في المنظمة بمناسبة توليه منصب الأمين العام مدعوماً بقرار الدورة الاستثنائية للمكتب الدائم التي انعقدت في الكويت 2015/10/3 ومنحه التفويض بممارسة مسؤوليات وصلاحيات واختصاصات الأمين العام.

كما تلقى الصبيح رسائل مماثلة من رؤساء منظمات مدن إقليمية ودولية وبرلمانيين وجامعات ومراكز أبحاث، عبر مرسلوها عن تهنئتهم له بثقة المدن الأعضاء في المكتب الدائم للمنظمة وأكدوا الحرص على مواصلة التعاون وتطوير الشراكات بما يحقق أهداف المنظمة وسعيها للنهوض بالمدينة العربية.

وقد توجه المهندس الصبيح بالشكر والتقدير لما حملته التهاني من عبارات المودة والرغبة في التعاون والعمل المشترك على طريق تنفيذ أجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن السيرة الذاتية للأمين العام المهندس احمد حمد الصبيح:

الاسم:

احمد حمد الصبيح

الجنسية:

كويتي

تاريخ الميلاد:

1955/3/30

الحالة الاجتماعية:

متزوج

المؤهلات العلمية:

بكالوريوس هندسة مدنية من جامعة كولورادو بالولايات المتحدة الأميركية

الخبرات العملية:

- مهندس إنشائي بتراخيص البناء سنة 1983
- نائب مدير إدارة السلامة والمحافظة على المرافق العامة سنة 1985
- نائب إدارة السلامة والمحافظة على المرافق العامة سنة 1985
- مدير إدارة الإنشاءات سنة 1986
- مدير إدارة البناء من سنة 1990 – 1995
- رئيس مهندسي البناء من سنة 1995-2000
- وكيل وزارة مساعد للتنظيم العمراني والمخطط الهيكلي سنة 2000
- وكيل وزارة مساعد للشؤون المالية والإدارية سنة 2004
- مدير عام بلدية الكويت سنة 2006 بدرجة وكيل وزارة إلى تاريخه 2015

الخبرات المهنية:

- عضو جمعية المهندسين الكويتية
- عضو جمعية الخريجين الكويتية
- عضو جمعية السلامة المرورية
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة
- عضو مجلس الهيئة العامة للإسكان
- عضو المجلس الأعلى للمرور
- عضو مجلس الهيئة العامة للزراعة
- عضو مجلس الهيئة العامة للبيئة

من أنشطة المنظمة

الأمين العام يعقد اجتماعاً
مع أسرة الأمانة العامة

الأمين العام يتوسط أسرة الأمانة العامة

عقد أمين عام منظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح اجتماعا مع أسرة الأمانة العامة للمنظمة، وثمن الجهود التي قامت بها الأمانة العامة في الإعداد والتنظيم لعقد الدورة الاستثنائية للمكتب الدائم في الكويت يوم 3 أكتوبر 2015 بالتعاون مع بلدية الكويت. وأكد على مواصلة مسيرة عمل المنظمة وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها منذ العام 1967. وأشار الأمين العام إلى أنه من الذين يؤمنون بالعمل الجماعي، وانه من خريجي المدرسة التي رعاها الأمين العام الراحل.

وتحدث عن ملامح العمل في المرحلة القادمة خاصة بعد اعتماد أجندة التنمية المستدامة لخمسة عشر عاماً قادمة وقال: أن الأمانة العامة للمنظمة وبالتعاون مع مؤسساتها ومدنها الأعضاء وشركائها الإقليمين والدوليين سوف تعمل على دفع مسيرة العمل لما فيه خدمة المدينة وساكنيها.

من الاجتماع

وكان المكتب الدائم في دورته الاستثنائية التي انعقدت في الكويت يوم 3 أكتوبر 2015 قد تبنى وبالإجماع ترشيح المهندس احمد حمد الصبيح مدير عام بلدية الكويت، لمنصب الأمين العام لمنظمة المدن العربية وذلك استجابة لرغبة دولة الكويت/ دولة المقر، مع تفويضه بممارسة صلاحيات واختصاصات الأمين العام اعتباراً من تاريخ 2015/10/3 .

من أنشطة المنظمة

الأمين العام
يستقبل وفد من الهابيتات

استقبل الأمين العام المهندس احمد حمد الصبيح المستشار المعني بالتقييم لأعمال الهبيتات الإقليمية د. روبرتو اوتولتجي بمناسبة زيارته إلى الكويت، ورئيس البعثة لبرنامج الأمم المتحدة للهبيتات والممثل الإقليمي لدى دول الخليج العربية د. م. طارق الشيخ ومساعد رئيس البعثة د. أميرة الحسن في مقر الأمانة العامة حيث قدما التهانئ بمناسبة توليه منصب الأمين العام، كما بحث الوفد مجالات التعاون بين المنظمة والهبيتات في ما يخص المدن والساكنين.

الأمين العام يستقبل وفد الهابيتات

من أنشطة المنظمة

الأمين العام المساعد يستقبل
عمدة نواكشوط

الأمين العام المساعد في استقبال عمدة نواكشوط

استقبل الأمين العام المساعد المهندس احمد محمد صالح العدساني عمدة نواكشوط أماتي حمادي في مقر الأمانة العامة وذلك بمناسبة زيارتها إلى الكويت والمشاركة في الدورة الاستثنائية للمكتب الدائم للمنظمة. تم خلال الاجتماع بحث جملة من القضايا تتصل بتطور المدن كما بحثا علاقات التعاون بين المدن العربية والمدن الموريتانية من اجل تبادل الخبرات فيما يتعلق بتنمية المدن وخدمة الساكنين .

ورشة عمل تشاورية حول تقرير الصمود الحضري في المدن العربية

الورشة التشاورية حول تقرير الصمود العربي في المدن العربية

شاركت منظمة المدن العربية في ورشة عمل نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ عمّان حول الصمود الحضري في المدينة العربية في مواجهة الكوارث خلال الفترة 12-13 أغسطس 2015. وقد تحدث في الورشة مجموعة من خبراء الدول العربية حول ما يمكن القيام به لتعزيز دور المدن والسلطات المحلية في مواجهة الكوارث والإخطار ومن بينها تلك التي تتصل بتغير المناخ وغياب المؤشرات التي تساعد السلطات المحلية على التنبؤ بحدوث الكوارث وما الذي يتعين القيام به للتقليل من الخسائر الناجمة عن الكوارث بالتعاون مع مختلف القطاعات التي يتشكل منها نسيج المدينة. وقد تطرق الخبراء في عروضهم إلى ضرورة إعطاء المدن والبلديات الصلاحيات والإمكانات للقيام بما هو مطلوب باعتبار أن السلطة المحلية هي الأقرب إلى الساكنين وبالتالي لابد من تعاون الجميع في التنبؤ وفي التصدي للأخطار وفيما يقلل الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية « الإنذار المبكر ، وكالات خاصة معنية بالأزمات والطوارئ، التوعية ، خطة للتدخل السريع، البدائل، ميزانيات للحالات الطارئة». كما تناول المشاركون جملة مؤشرات لقياس قدرة المدينة في التعامل مع الكوارث « مستشفيات وطرق وجسور، مدارس، مياه وغيرها» من خلال قطاعات تتشارك فيما بينها لمعالجة أثار وتبيعات الكوارث عند حدوثها.

وقد تم الاتفاق على جملة موضوعات سوف يتضمنها التقرير النهائي الذي يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الأخرين على وضعه «جامعة الدول العربية، منظمة المدن العربية» ومن بينها:

1 -اتجاهات التحضر في المنطقة مع تحليل موجز للاتجاهات الرئيسية في مجال التحضر من حيث الجغرافيا والديموغرافية والاقتصاد والبيئة والتنمية البشرية.

2-المرونة الحضرية والمخاطر في الدول العربية وخاصة فيما يتعلق بمخاطر المناخ والكوارث بما في ذلك المؤشرات والأهداف لتعزيز قدرة المناطق الحضرية وكذلك التحديات التي تشمل الصراعات والفقر والأزمات الاقتصادية.

3 -الحكم والقدرات من أجل الصمود الحضري.

4 -أفضل الممارسات في المرونة الحضرية وخاصة ما يتعلق بمخاطر المناخ والكوارث والسياسات والتشريعات والخدمات مثل الصحة والتعليم والصرف الصحي وكذلك المجتمع المدني والمرونة في استخدام

من الحضور في الورشة التشاورية

الأراضي وقوانين البناء وإدارة الموارد.

5-الدروس المستفادة في نهج تعزيز المرونة الحضرية مثل الحكم والشراكات وإدارة المعرفة.

وسوف يعتمد التقرير النهائي النهج التحليلي على أساس أربع مناطق في المنطقة العربية:

- الشرق الأوسط : الأردن، العراق، لبنان، فلسطين، سورية ، مصر
- المغرب العربي: الجزائر، ليبيا، المغرب، تونس، موريتانيا
- الخليج العربي: البحرين ، الكويت، المملكة العربية السعودية، عُمان، قطر ، دولة الإمارات.
- القرن الأفريقي: جزر القمر ، جيبوتي، الصومال، السودان، اليمن

من الورشة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «إسكوا»

الرباط: اجتماع الدورة العاشرة للجنة التنمية الاجتماعية

قضايا ذات أولوية في تحقيق التنمية الاجتماعية بالمنطقة العربية:

شاركت منظمة المدن العربية في الدورة العاشرة للجنة التنمية الاجتماعية التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا»، التي عقدت بالتعاون مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في المملكة المغربية في مدينة الرباط خلال الفترة 8-9 سبتمبر 2015 بمشاركة ممثلي الدول الأعضاء وعدد من المنظمات الإقليمية والدولية.

هدف الاجتماع إلى مناقشة الدول الأعضاء في القضايا ذات الأولوية في المنطقة العربية في المجال الاجتماعي، وتبادل الخبرات والاقتراحات اعتمادا

من الافتتاح

على الوثائق والتقارير التي أعدت لهذه الغاية، وذلك بغرض الخروج بمقترحات وتوصيات من أجل تطوير برنامج عمل "الإسكوا" المقترح للفترة 2017/2016، ليتماشى وتطلعات الدول الأعضاء في مجال التنمية الاجتماعية.

افتتحت الدورة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في المملكة المغربية بسيمة الحقاوي، وألقت كلمة أشارت فيها إلى أهمية تنسيق السياسات الاجتماعية المعتمدة بمختلف أقطار غرب آسيا، بما يخدم ترسيخ العدالة الاجتماعية والتكامل القطري والإقليمي.

وأكدت الوزيرة الحقاوي على أهمية التنسيق بين السياسات الاجتماعية المعتمدة بمختلف أقطار غربي آسيا، بما يخدم ترسيخ العدالة الاجتماعية والتكامل القطري والإقليمي، مع ضرورة وضع خطط ومناهج

البعد السكاني في تحقيق التنمية المستدامة

افتتاح الدورة العاشرة للجنة التنمية الاجتماعية

مشتركة، تمكن من الأخذ بعين الاعتبار، التحولات الديموغرافية الراهنة والمستقبلية، في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك الاستفادة من التجارب الناجحة للدول الأعضاء في ميدان التنمية الاجتماعية.

واستعرضت الوزيرة السياسات الاجتماعية التي وضعتها المملكة بهدف النهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفئات الهشة من خلال إطلاق عدة أوراش في مقدمتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ونظام المساعدة الطبية للفئات الهشة (راميد) الذي مكن من توفير التغطية الصحية لما يقارب 8,5 مليون مواطن في وضعية هشة، وبرنامج (تيسير) الذي يوفر الدعم المشروط بتدريس أطفال الأسر القاطنة بالمناطق التي تسجل معدلات مرتفعة من الهروب من المدرسة ، وقالت: تم إحداث صناديق ومؤسسات وطنية وجهوية تضطلع كل منها بمهام محددة في هذا المجال، تهم عددا من الوكالات والفاعلين في مجال التنمية الاجتماعية.

وأشارت وزيرة الرعاية والتضامن الاجتماعي في السودان مشاعر احمد الأمين عبد الله إلى أهمية تعزيز الإطار الكلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية القائم في المنطقة العربية، ببذل المزيد من الجهود والدعم الفني، وبناء القدرات الوطنية في المجال.

ونوهت الوزيرة بدور «الإسكوا» من خلال أعمالها الداعمة للأقطار العربية خلال السنوات الأخيرة. وأكدت أن برنامج العمل لسنة 2016-2017 في مجال التنمية الاجتماعية بُذل فيه مجهود كبير، ومن بين أهم مواضيعه تعزيز الإطار الكلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشامل والقائم على الحقوق والمواطنة لجميع الدول العربية.

من جهته دعا فريديريكو نتو، مدير شعبة التنمية الاجتماعية، بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، إلى الربط بين العدالة والتنمية الاجتماعية، والتقدم الاقتصادي، لبناء مجتمعات أكثر تماسكًا واستقرارًا.

وأكد على ضرورة دراسة التحديات الاجتماعية التي يواجهها المواطنون العرب عموما، والفئات الاجتماعية المعرضة للمخاطر خصوصا، ومناقشة الحلول الممكنة في المنطقة لصياغة سياسات داعمة للعدالة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الجميع، بما يسهم في التخفيف من وطأة الفقر، والتعرض للمخاطر، وعدم المساواة والظلم، بهدف بناء مجتمعات أكثر تماسكاً واستقراراً.

خلال افتتاح أعمال الدورة تسلم

العراق رئاسة الدورة ة خلفا لدولة السودان، وترأس وزير التخطيط العراقي الدكتور سلمان علي الجميلي اجتماعات اللجنة. كما أعلنت موريتانيا خلال انعقاد الدورة انضمامها إلى عضوية الإسكوا.

تضمن الاجتماع عدداً من الجلسات

على مدى يومين، ناقش المشاركون خلالها قضايا رئيسية تهم المنطقة، من بينها البعد السكاني في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات الفقيرة، مع التركيز على ذوي الاحتياجات الخاصة، العاملين في أنماط عمل غير نظامية في القطاع الزراعي، والمشاركة باعتبارها وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

قدمت كريمة القري - رئيسة قسم السكان والتنمية / شعبة التنمية الاجتماعية، عرضاً بعنوان البعد السكاني في تحقيق التنمية المستدامة ما بعد 2015، وركزت على أهداف التنمية المستدامة التي ترصد قضايا السكان و الأهداف والغايات المتعلقة بالفئات المهمشة خاصة المجموعات السكانية الأكثر عرضة للتمييز (الشباب والمهاجرون وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة.

واستعرض فادي أبو علي التجربة اللبنانية وكيفية معالجة المشكلة السكانية لاسيما ما يتعلق بفئة كبار السن والأشخاص ذو الإعاقة، واكد على أهمية توحيد الدراسات في هذا الخصوص من اجل مواجهة المشكلة وإيجاد الحلول باعتبارها من التحديات التي تواجه دول المنطقة بشكل عام.

مندوب السودان: تطرق إلى الهجرة الدولية باعتبارها من المشاكل الراهنة التي تواجه الدول... لافتاً إلى أهمية توفير مساحات للاجئين والمهجرين لتأمين عيش كريم.

كما أكد على أهمية توفير فرص عمل للشباب للحد من البطالة خاصة وان الثورات أفرزت مطالب بالحقوق.. وقال: تركز حكومة السودان على توفير فرص عمل للشباب من خلال البرنامج الخماسي للاقتصاد كما تعمل على تحسين مجال الصحة والتعليم ومكافحة الفقر.

مندوب اليمن: أشار إلى أهمية التعاون والعمل في اطار تنموي للمرحلة المقبلة وذلك للحفاظ على هوية الدولة والقومية واستعادة كيانها في بعض الدول التي تعيش ظروفاً راهنة.

من جهته اكد مندوب فلسطين على أهمية تكثيف الجهود لبناء القدرات وتوفير الخطط والبرامج التي من شأنها تحقيق افضل فرص العيش للشباب وكبار السن والفئات المهمشة.

وقال مندوب قطر أن عدم وجود فرص عمل للشباب سواء في القطاع العام أو الخاص هو من أسباب البطالة مؤكداً أنه طالما هناك فرص عمل للشباب فإنهم لا يفكرون بالهجرة.

وتحدث الوزير العراقي الجميلي عن الخطط التي تتخذها حكومته في مجال الإعاقة وقال: هناك برنامج حماية الحياة الاجتماعية حيث نقوم من خلاله بدمج ذوي الإعاقة في المجتمع وتقديم المساعدات ويتم صرف مرتب شهري وتسهيل الحصول على قروض للمعاقين كما يتم منح إجازة للزوجة التي ترعى زوج مريض. وحالياً هناك استراتيجية وطنية للشباب تتضمن تدريب وتأهيل الشباب حيث نقوم بدراستها لإقرارها.

وتطرق مندوب الأردن إلى مشكلة اللاجئين وقال: لقد أدى تدفق اللاجئين لتراجع فرص العمل للشباب ولابد من التفكير في الظروف التي من حولنا ومواكبة المستجدات. وأشار إلى أن بلاده تعمل على تحسين أوضاع المعاقين من خلال برامج خاصة لتعديل أوضاعهم ودمجهم بالمجتمع.

وقال مندوب تونس أن بلاده تعمل على المفهوم الجديد للإعاقة وضرورة دمجهم في المجتمع وتمكينهم ليكونوا فاعلين في مختلف المجالات. كما تحدث عن هجرة الأدمغة للخارج وانعكاساتها على مسيرة التنمية وقال أن هذه العقول لديها من الخطط والبرامج ما يسهم في تطوير التنمية وهم

توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل ذوي الإعاقة والعاملين غير النظاميين في القطاع الزراعي

في الأساس كوادر وطنية ولابد من رعاية هذه الكوادر. وجاءت الجلسة الثانية بعنوان توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الأشخاص ذوي الإعاقة والعاملين غير النظاميين في القطاع الزراعي والتي تناولت موضوع الحماية الاجتماعية من منظور التنمية الاجتماعية الشاملة التي تستند إلى الحقوق. كما تم تقديم اقتراحات بتوفير اليات لتوفير الحماية الاجتماعية لهذه الفئات .

عرضت جيزيل نوك - رئيسة قسم التنمية الاجتماعية في الإسكوا وثيقة تناولت توسيع نطاق الحماية الاجتماعي لتشمل الأشخاص ذوي الإعاقة والعاملين غير النظاميين في القطاع الزراعي. تضمنت لمحة عامة عن الحماية الاجتماعية في البلدان العربية وركزت على الصعوبات التي تواجه هذه الفئات . وبينت الوثيقة وجود تباين لصالح الرجل في الحصول على الرعاية الاجتماعية والتأمين الصحي. كما استعرضت الوثيقة الأشكال الرئيسية للحماية الاجتماعية في المنطقة العربية وهي برامج الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات للعاملين في القطاع النظامي وأنظمة الدعم على غرار دعم الوقود والغذاء والحماية الاجتماعية الموجهة غير القائمة على الدعم كبرامج التحويلات النقدية.

ركزت الوثيقة على حماية الفئات الضعيفة من خلال تأمين المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية.

كما استعرضت التحديات التي يجب مواجهتها ومن بينها:

- لايزال العاملون في القطاع الزراعي غير النظامي والأشخاص ذوو الإعاقة خارج نطاق نظم الحماية الاجتماعية، وهم يفتقرون إلى الحماية اللازمة ، شأن فئات أخرى كالعاطلين عن العمل وغير المسجلين من العاملين في المناطق الحضرية.. وفي ظروف معينة قد تتعرض المرأة المطلقة لمخاطر جسيمة ما لم تشملها الحماية في ظل تشريعات نافذة.

- تعتري القطاع غير النظامي شوائب كثيرة، منها عدم الاستقرار وتدني الأجور وعدم كفاية دعم الدخل أو تسهيل الحصول على التعليم والرعاية الصحية وتؤدي هذه الشوائب إلى انقسام داخل المجتمعات ليس من حيث توزيع الدخل والحماية الاجتماعية فحسب بل أيضا من حيث راس المال البشري ولا تقوى المجتمعات على الاستمرار في ظل هذه الازدواجية في الرعاية التي تعرض للمخاطر أسس التماسك في المجتمع وأفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- تؤكد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد 2015 على أن ما يقصد من السياسات والاستراتيجيات ليس تقليص الفوارق في الدخل والثروة فحسب بل معالجة عدم تكافؤ الفرص والتحدي لإبعاد الحرمان التي تواجهها بعض الفئات الاجتماعية بفعل الهياكل القائمة. وتدعو أهداف التنمية المستدامة الحكومات إلى عدم حصر الاهتمام بالكمية في تأمين الخدمات الاجتماعية بل التركيز على الجودة أيضا فكثيرا ما تثل الخدمات الاجتماعية ضمن القطاع العام بأعباء تفوق طاقتها فتفقدها القدرة على تأمين الخدمات اللازمة للفئات المحتاجة

وبالجودة المطلوبة . فمن الأهمية مثلا إنشاء مراكز صحية في المناطق الريفية لكن الأهم هو الحرص على أن تؤمن هذه المراكز الرعاية اللازمة والمسيرة الكلفة، ولاسيما للذين يعيشون حالة فقر.

- كثيرا ما تحول اعتبارات غير مادية مثل التحيز لفئات معينة والوصم الاجتماعي لفئات أخرى والتمييز ضدها دون تحقيق المساواة في حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية. وتجنبا للوصم الاجتماعي لذوي الإعاقة من الأطفال كثيرا ما يمتنع ذوهم عن تسجيلهم ضمن هذه الفئة. وكثيرا ما تمعن الأنماط الثقافية المتجذرة في المجتمع في تضييق الفرص أمام فئات معينة ولمعالجة هذه القضايا توصي الحكومات باتخاذ التدابير التالية:

1 - تحديد أولويات واضحة ضمن السياسات العامة من اجل تأمين الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية وتحسين الخدمات الأساسية

2 - معالجة أوجه الحرمان الهيكلية

3 - اطلاق حوار وطني بشأن إصلاح نظم الحماية الاجتماعية

4 - توفير التمويل اللازم لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية

5 - الحد من تجزئة الخدمات والازدواجية في تأمينها

6 - تعزيز القدرة على انتخاب بيانات أنية وموثوقة حول الحماية الاجتماعية

7 - تعزيز الهياكل الأساسية للسياسات وتحسينها

واستعرض رئيس قسم المشاركة والعدالة الاجتماعية شعبة التنمية الاجتماعية أسامة صفا وثيقة حول المشاركة كنهج لتحقيق العدالة الاجتماعية تضمنت مجموعة من التوصيات العملية للمستقبل التي يمكن من خلالها للدول الأعضاء في الإسكوا الاسترشاد بها للعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية. و شددت التوصيات على أهمية ضمان المشاركة الحقيقية والفعالة في التوصل لسياسات عامة وفعالة وتحقيق مكاسب اجتماعية منصفة .

وتناولت الوثيقة التحديات الرئيسية التي تواجهها المنطقة العربية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية. وتم عرض التجارب الناجحة في إشراك المواطنين والمجتمع المدني في عمليات صنع القرار.

السكان في العالم العربي:

- في 326/2015 مليون نسمة
- في 604/2050 مليون نسمة

إحدى جلسات النقاش

وأشار صفا إلى الخطوات التي تحقق العدالة الاجتماعية وتتمثل في المشاركة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، الوقوف على تحديات المشاركة والعدالة الاجتماعية والتي تتمثل في:

- مظاهر الإجحاف وتشمل الفقر وعدم المساواة، البطالة، الإدارة وضعف الحكم، تصاعد النزاعات المسلحة، مشاركة المرأة.

- الحلقة المفقودة لبناء مجتمع عربي شامل: وجود عقبات مؤسسية أمام المشاركة، تغير وتعديل السياسات الاجتماعية القائمة على المشاركة.

واستعرض صفا أمثلة من الدول العربية فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية القائمة على المشاركة في كل من تونس وفلسطين والأردن والمغرب، مؤكداً أهمية تطبيق العدالة الاجتماعية من منظور التنمية الاجتماعية القائمة على المشاركة والتي تؤدي إلى تغيرات جذرية تمهد الطريق إلى تمكين الفئات الفقيرة والمهمشة ومعالجة أسباب الإقصاء الاجتماعي .

الخلاصة

- لابد من تحديد ملامح رؤية واضحة وتطبيق عملي للعدالة الاجتماعية القائمة على المشاركة مع الأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات التالية:

1 - وضع اطر مؤسسية لتعزيز العدالة الاجتماعية، تسترشد بمبادئ الإنصاف والمساواة والحقوق والمشاركة بهدف دمج العدالة الاجتماعية في خطط واستراتيجيات وسياسات التنمية الوطنية

2 - إضفاء الطابع المؤسسي على اليات المشاركة عبر اللجوء إلى تدابير قانونية ومؤسسية ويشمل ذلك إرساء أسس الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وكذلك وضع اليات المشاركة واعتمادها من خلال الحوار والمشاورات والمداولات والمراصد الاجتماعية

3 - ترسيخ مبادئ المواطنة المسؤولة

4 - تفعيل أحكام المواثيق الدولية لحقوق الإنسان

5 - الحرص على الطابع الشامل لسياسات التنمية الوطنية

6 - وضع السياسات وخطط العمل والأليات التي تضمن مشاركة المرأة في عملية صنع القرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية

7 - توزيع الحيز المالي للإنفاق لمعالجة حالات عدم المساواة

8 - وضع سياسات لتخفيض معدلات البطالة

برنامج العمل المقترح 2016-2017

- وضع سياسات وبرامج اجتماعية ترتكز على نهج الحقوق وتعزز التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية للجميع

- بناء توافق إقليمي حول الهجرة الدولية

- صياغة سياسات اجتماعية وتنفيذها من خلال بناء التوافق وإشراك الجمعيات المدنية

مشروع توصيات الدورة العاشرة

تداول المشاركون في جملة من التوصيات يتم التشاور حولها، بعضها موجه إلى الدول الأعضاء في الإسكوا وبعضها الآخر موجه إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا.

بالنسبة للتوصيات الموجه إلى الدول الأعضاء في الإسكوا يمكن إيجازها «صياغة غير رسمية» بما يلي :

• العمل مع مختلف المجموعات الاجتماعية والديمغرافية، ومنها الشباب، وكبار السن والمهاجرون الدوليون، رجالاً ونساءً، في وضع سياسات إنمائية تلبي احتياجات جميع الفئات وتفي بمستلزمات حماية حقوق الإنسان؛ (صياغة)

• وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات ومشاريع إنمائية ترتكز على الأدلة، وذلك بالاستناد إلى البيانات المصنفة حسب الخصائص الديمغرافية مثل العمر والجنس والإعاقة والموقع ووضع الهجرة، ونشرها وتعميمها.

• مأسسة آليات قائمة على المشاركة والتشاور من خلال تدابير قانونية ومؤسسية للسماح لجميع المعنيين بما في ذلك مسؤولو الحكومات والممثلون المنتخبون والمواطنون وأفراد مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، للمساهمة في وضع وتنفيذ ورصد السياسة العامة.

• دعم العمل بالسياسات التي تدعم دمج جميع الفئات الاجتماعية، لا سيما الفئات المعرضة للمخاطر، ومنها الأشخاص ذوي الإعاقة والعاملون في القطاع غير النظامي، في المجتمع، عن طريق سياسات ملائمة مثل إرساء وتعزيز أرضيات الحماية الاجتماعية، وإصلاح هياكل صنع السياسات، ودعم التنمية الشاملة في المدن والأرياف، وتحسين نوعية المؤشرات المستخدمة في صنع السياسات؛

• التأكيد على ضرورة تفعيل إعلان تونس حول العدالة الاجتماعية على المستوى الوطني عبر إدماج مفاهيمه في خطط التنمية الوطنية والمحلية؛ تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة وذلك في إطار نهج المشاركة الشامل والمتكامل في التخطيط للتنمية على المستوى الوطني، وبالتواؤم مع أجندة 2030 للتنمية المستدامة.

• الاتفاق على إنشاء فريق عمل حكومي من الخبراء ينبثق عن لجنة التنمية الاجتماعية لمتابعة قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف تفعيل عملها فيما بين دوراتها، على أن يقدم فريق العمل تقريراً عن نشاطه في الاجتماع القادم للجنة التنمية الاجتماعية.

• أخذ العلم بنتائج الاستبيان حول آليات الاتصال والتواصل مع الدول الأعضاء، والاتفاق على قيام الأمانة التنفيذية بإجراء استبيان جديد يكون أكثر شمولاً، والعمل على استيفائه وموافاة الأمانة التنفيذية به في خلال شهرين.

• الترحيب ببرنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017 في مجال التنمية الاجتماعية، على أن تراعي الأمانة التنفيذية الملاحظات المقدمة من الدول الأعضاء وفق ما لديها من موارد مع إيلاء الاهتمام للقضايا التالية: العدالة الاجتماعية، قضايا الهجرة، الحماية الاجتماعية، والسلام والتماسك والإدماج الاجتماعي، والشباب، وذلك عند تنفيذ البرنامج.

أجندة 2015 : نحو عالم شامل ودامج في المجال الاجتماعي الأنصاف، المساواة، المشاركة

أما بالنسبة للتوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا يمكن إيجازها « صياغة غير رسمية» كما يلي:

• العمل مع الدول الأعضاء على دمج البعد السكاني في وضع سياسات وخطط وبرامج التنمية من أجل تمكين الفئات الاجتماعية والديمغرافية، لا سيما الشباب وكبار السن والمهاجرين والنازحين والأشخاص ذوي الإعاقة ، وصون حقوقهم وتسهيل دمجهم في المجتمع.

• تعزيز القدرات الفنية للدول الأعضاء على وضع وتنفيذ وتقييم برامج التنمية الوطنية الهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمستندة لحقوق الإنسان من خلال برامج بناء القدرات والبحوث والتحاليل المتعلقة بالسياسات العامة.

• تقديم الدعم البحثي والفني اللازم لتعميم نهج المشاركة في إعداد السياسات التنموية بين الحكومة والأطراف المعنية بما فيها مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص .

• إعداد دليل استرشادي لإدماج مفاهيم العدالة الاجتماعية في خطط التنمية الوطنية والمحلية تفعيلاً لإعلان تونس حول العدالة الاجتماعية، وتوفير برامج بناء قدرات وتدريب للدول الأعضاء حوله.

• تعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع السياسات العامة لدمج جميع الفئات الاجتماعية وتحقيق التماسك الاجتماعي، وذلك من خلال التدريب والبحث والأنشطة البحثية، والتعاون الفني، على المستويين الوطني والإقليمي.

• دعم الدول الأعضاء في جهودها لدمج أهداف وغايات ومؤشرات أجندة 2030 للتنمية المستدامة في استراتيجيات التنمية الوطنية، ووضع سياسات لتنفيذها.

• دعم الدول الأعضاء في جهودها واستراتيجياتها للقضاء على الفقر مع التركيز على الفئات الأكثر عرضة للمخاطر بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، وكبار السن، والمجتمعات المحلية المهمشة، والعاملون في القطاع غير النظامي.

• تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء لتعزيز القدرات الوطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوو الإعاقة.

• تعزيز التعاون فيما بين لجنة التنمية الاجتماعية في الإسكوا ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بجامعة الدول العربية ولجانه المختلفة، وكذلك قطاع الشؤون الاجتماعية بأمانة الجامعة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

المشاركين في الدورة العاشرة للجنة التنمية الاجتماعية

نظمها المعهد العربي لإنماء المدن في القاهرة

إدارة المدن الكبرى: تكنولوجيا التخطيط العمراني

من الافتتاح

نظم المعهد العربي لإنماء المدن بالتعاون مع الاتحاد العربي لتنمية الموارد البشرية مؤتمر (إدارة المدن الكبرى: تكنولوجيا التخطيط العمراني) خلال الفترة 16-18 أغسطس 2015 في القاهرة بحضور وزيرة الدولة للشؤون الاجتماعية الدكتورة آمنة ضرار.

حفل المؤتمر بالمناقشات والحوارات الهامة التي شارك فيها الحضور من الباحثين والمسؤولين وذوي الاختصاص.

افتتح المؤتمر رئيس مجلس الأمناء رئيس المعهد العربي لإنماء المدن ومعالي المستشار ايمن الجندي أمين عام الاتحاد العربي لتنمية الموارد البشرية.

بلغ عدد المشاركين في المؤتمر 68 مشاركا من المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، المملكة الأردنية الهاشمية، دولة فلسطين، سلطنة عمان، جمهورية السودان ودولة الكاميرون.

شمل البرنامج العلمي خمس جلسات منها ثلاث جلسات علمية قدمت فيها محاضرات تناولت عدداً من الموضوعات من بينها «الرؤى الاستراتيجية ودورها في دفع وتركيز التنمية - التخطيط الاستراتيجي الحضري وأبعاده الوظيفية - تحقيق الشراكة المجتمعية بمشروعات تطوير العشوائيات في مصر بين الواقع والمأمول - نحو منهجية مستدامة في عملية التخطيط ، توافق النظرية والتطبيق - المدن الذكية: استخدام التكنولوجيا المبتكرة في التخطيط العمراني» بالإضافة إلى كلمة رئيسية تناولت قضايا المدن الكبرى، وتحدياتها ألقاها رئيس مجلس الأمناء رئيس المعهد العربي لإنماء المدن عبد الله العلي النعيم .

اختتم المؤتمر بمجموعة من التوصيات:

• تطوير البناء المؤسسي وتكنولوجيا التخطيط العمراني بما يضمن التنسيق والتكامل بين الأطراف ذات الصلة (الأجهزة الحكومية المختصة والقطاع الخاص والمجتمع المدني) وأيضا إشراك كافة الأطراف في كل مراحل عملية التخطيط العمراني لعمل كل ما يلي:

• تحديد وتنظيم الأدوار والمسئوليات لكل الأطراف من خلال اطار تنموي تشاركي متكامل للعمل على تطوير المناطق العشوائية .

• بذل الجهود اللازمة لتحقيق توزيع سكاني متوازن ضمن محاور التنمية لضمان الانتشار التدريجي للتنمية خارج مراكز الجذب الحالية.
• استيعاب الأهداف العمرانية في اطار رؤية تنموية متكاملة تحقق احتياجات المجتمع وطموحاته وتحافظ على موروثه الطبيعي والحضاري والثقافي وتحقق الاستفادة القصوى من مقومات التنمية.
• التركيز على بناء القدرات والبحث عن آليات ملائمة لتفعيل المشاركة في اطار واقع الدول العربية.
• التركيز على استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقديم حلول لمشكلات المدن الكبرى واستخدام المعلومات المبتكرة للتخطيط الحضري .
• تحديث المعلومات التقنية المختصة في استراتيجيات المسح الجغرافي .
• الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بالتخطيط العمراني والبيئي وأهم مشكلاتها ودراسة طرق حل قضاياها.
• التأكيد على صياغة وثيقة للإسكان الاجتماعي ووضع حوافز للاستثمار في المشروعات السكانية.
• تفعيل نظم إدارة الكوارث والأزمات في المدن العربية.
• توحيد القوانين والتشريعات المنظمة لعمليات التنمية العمرانية ، ووضع أطر تشريعية مستقرة ، وتطبيق رسوم متوازنة لتنمية الأراضي.
• التأكيد على أهمية توظيف مؤشرات الإدارة الحضرية المستدامة في عمليات ضبط وإدارة النمو العمراني.

من الحضور

كلمة رئيس مجلس الأمناء رئيس المعهد العربي لإنماء المدن

القى رئيس مجلس الأمناء، رئيس المعهد العربي لإنماء المدن معالي عبد الله العلي النعيم كلمة في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر إدارة المدن الكبرى: تكنولوجيا التخطيط العمراني، قال فيها:

يطيب لنا أن نلتقي في رحاب القاهرة العزيزة (مصر المحروسة) للمشاركة في فعاليات مؤتمر (إدارة المدن الكبرى : تكنولوجيا التخطيط العمراني) ويأتي هذا اللقاء في إطار التعاون مع الاتحاد العربي لتنمية الموارد البشرية وهي من مؤسسات الإدارة والتنمية البشرية الرائدة التي تعمل على النطاق العربي من مصر ، ونحن سعداء بهذا التعاون الذي نتمنى أن يستمر في نشاطات قادمة.

أن موضوع مؤتمرنا ينطلق من التحديات التي تواجه المدن الكبرى في الوطن العربي التي تؤثر على التنمية الحضرية عامة والتخطيط والنمو العمراني وتقديم الخدمات البلدية وإدارة المرافق بما يلبي طلبات واحتياجات المواطن ، ولعل هذا يتطلب اعتماد سياسات جديد للتخطيط تدعم التوازن الاجتماعي والبيئي في المنطقة العربية وتتكامل مع الصحة العامة وجودة الحياة للمجتمعات واستمرارية تنميتها وذلك باستخدام الأساليب الذكية والتكنولوجيا الحديثة في التخطيط العمراني والإدارة الإلكترونية للخدمات والمرافق ، والعمل على أنسنة المدينة واخضرارها ، وتحقيق مفاهيم

كلمة رئيس مجلس الأمناء رئيس المعهد الشيخ عبد الله العلي النعيم

المدن الصديقة التي تتحقق فيها جودة الحياة ، والشفافية بإشراك المواطنين في اتخاذ القرارات .

ويمثل المؤتمر وقفة قوية أمام هذه التحديات والاتجاهات الحديثة في التخطيط والمشروعات والمخططات العمرانية وكافة اليات التنمية المستدامة ، وإني على ثقة بأن الأوراق والتجارب التي ستعرض في المؤتمر فيها الكثير من الجوانب التي تشغل بال المختصين والمعنيين بشئون التخطيط والتنمية العمرانية ، كما وان مداولاتكم بالمناقشة والحوار والمداخلات سوف تثري المؤتمر وتساعد في طرح التصورات والمقترحات التي حتماً ستعين متخذي القرار لوضع استراتيجيات وبرامج فعالة تساعد في إفسام المجال للمجتمع المدني للمشاركة والقطاع الخاص دعما لمنطلقات الشفافية واللامركزية ومشاركة المواطنين في صنع القرار.

أبحاث

تقنية المعلومات والاتصالات ودورها فى رسم السياسات والأسس التخطيطية لمدن القرن الواحد والعشرين

م/ حنان رفعت محمد
د. طارق جلال حبيب
كلية الهندسة جامعة أسيوط

ملخص :

أدى حلول القرن الواحد والعشرين؛ والاتساع الذي لم يسبق له مثيل في تقنيات المعلومات اختراعاً واستخداماً؛ والتحول من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات؛ إلى حدوث تغيرات في طبيعة الحياة بالمدينة المعاصرة، حيث ظهرت الأنماط الالكترونية جنباً إلى جنب مع الأنماط الحضرية التقليدية، ففي مجال الاقتصاد كانت التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية والنقود الالكترونية؛ وفي مجال الاتصالات كان البريد الالكتروني والتعليم الالكتروني والجامعة الالكترونية؛ وفي المجال الحكومي كانت الحكومة الالكترونية؛ هذا بالإضافة إلى مجالات أخرى عديدة أدى تجمعها إلى ظهور ما يسمى بالمدن الرقمية؛ والتي تعتبر نتاج للإتحاد بين المدن العمرانية القائمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وهي الأساس الذي قامت عليه الأنماط العمرانية الجديدة، وقد تميزت تلك الأنماط بملامح وخصائص تخطيطية جديدة ميزت القرن الواحد والعشرين, وقد أدى ذلك إلى تغير في الأسس التخطيطية الخاصة بالمدن. إن إشكالية هذا البحث وأهدافه تتلخص في محاولة التوصل إلى الأسس التخطيطية لمدن القرن الواحد والعشرين،

1- الجزء الأول المقدمة

ويشمل ذلك الجزء إشكالية البحث، وأهدافه وتساؤلاته، ومنهجه.

1-1 إشكالية البحث

لقد أدى التطور التقني في سبل الاتصال وانتقال المعلومات إلى ظهور مصطلحات ومفاهيم أصبحت جزء من الحياة اليومية للمجتمعات، ففي مجال الاقتصاد كانت التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية والنقود الالكترونية، وفي مجال الاتصالات كان البريد الالكتروني والتعليم الالكتروني والجامعة الالكترونية، وفي المجال الحكومي كانت الحكومة الالكترونية، هذا بالإضافة إلى مجالات أخرى عديدة أدى تجمعها إلى ظهور ما يسمى بالمدن الرقمية، والتي تعتبر نتاج للاتحاد بين المدن العمرانية القائمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تعددت أنماط تلك المدن الرقمية بين ما هو قائم وبين ما هو مستجد، لتصبح أنماط عمرانية جديدة تميزت بملامح وخصائص تخطيطية جديدة ميزت القرن الواحد والعشرين, وقد أدى ذلك إلى تغير في الأسس التخطيطية الخاصة بالمدن. ونظراً لحداثة تلك التكنولوجيا وتطبيقاتها التخطيطية فإن أفضل الطرق للتوصل إلى الملامح والخصائص التخطيطية الجديدة ومن ثم الأسس التخطيطية هو استعراض لبعض مدن القرن الجديد والتى تعد أحدى الأنماط العمرانية المستجدة للتزاوج بين البيئة العمرانية من جهة وبيئة التقنية من جهة أخرى.

1-2 أهداف البحث وتساؤلاته

ومن خلال الإشكالية المقدمة تحددت أربعة أهداف أساسية للبحث هي:

- تحديد الأنماط العمرانية الجديدة التي ظهرت متأثرة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- دراسة لبعض التجارب العالمية الجديدة لمدن القرن الواحد والعشرين كأحد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- استنتاج الملامح والخصائص التخطيطية المستمدة من تلك التجارب.
- وضع تصور للأسس التخطيطية الجديدة التي تميز مدن القرن الجديد.

ومن هذا المنطلق يتبين أن هناك سؤالاً محورياً يسعى البحث إلى الإجابة عليه؛ هو:

ما هي الأسس التخطيطية لمدن القرن الواحد والعشرين الجديدة في ضوء تقنيات المعلومات والاتصالات

1-3 منهج البحث

يعتمد البحث بشكل جوهري على المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال دراسة لبعض التجارب العالمية، بهدف تحديد التغيرات التي طرأت على خصائصها وملامحها التخطيطية، ومن ثم الأسس التخطيطية لمدن القرن الواحد والعشرين الجديدة.

2- الجزء الثاني: التمهيد

نتيجة للتقدم التقني الذي لم يسبق له مثيل ظهرت عديد من التغيرات التي أثرت على كيان المدن، فتغيرت المفاهيم العمرانية السائدة، حيث ظهر فراغ التدفقات معتمداً على الشبكة الدولية للاتصالات WWW والوقت الافتراضي، وقد أدت تلك العناصر مجتمعة إلى الواقع الافتراضي وتلاشى المسافات وانضغاط الوقت والفراغ وأطروحة

اقتصاد الحضور، بالإضافة إلى تغيرات اجتماعية واقتصادية ثم «الاجتماعية الاقتصادية» أدت إلى تحولات في الأنماط الحضرية للمدن، وقد تكون لتلك التحولات تغير في الشكل الحضري أحياناً، وتغير في العمليات الحضرية داخل المدن القائمة وليس تحولاً في الشكل. وتعد المدينة الرقمية النمط الرئيسي للتحولات التي نشأت نتيجة لتقنيات المعلومات والاتصالات، والتي تندرج تحتها باقي الأنماط العمرانية الجديدة، وقد اختلفت تلك الأنماط في خصائصها وملامحها التخطيطية؛ومن ثم الأسس التخطيطية الخاصة بها عن المدن التي نشأت في عصر الثورة الصناعية. ومن هذا المنطلق سيعنى ذلك الجزء من البحث بالتعرف على تلك الأنماط أولاً، ثم دراسة لتجربتين رائدتين كأحد أمثلة مدن القرن الواحد والعشرين الجديدة، ومن خلال تلك الدراسة يتم تحديد الخصائص والملامح التخطيطية لكل تجربة، ومن ثم تحديد الأسس التخطيطي لمدن القرن الواحد والعشرين الجديدة.

1-2 الأنماط العمرانية الجديدة

أجمع المنظرين على اعتبار المدن الرقمية هي أساس الأنماط الحضرية الجديدة، والتي ظهرت متأثرة بتقنيات المعلومات والاتصالات، ذلك الأمر الذى فتح الباب أمام التساؤلات عن ماهية المدينة الرقمية، هل هي مدينة مستقلة بذاتها؟ أم أنها تعتبر أحد أجزاء المدن العادية المعروفة التي تأوي ويحيا فيها الإنسان؟ هل هي تغير حضري يرى بالعين من خلال مخططات المدن؟ أم هى تغييرا ينعكس على الممارسات الحضرية داخل المدن فيكون له أثره على المخططات ولكن لا يرى موقعاً لها على تلك المخططات؟.

ويمكن الرد على تلك التساؤلات من خلال تعريف المدينة الرقمية؛ فهي مدينة خيالية غير مرئية غير ملموسة، حيث أن عناصرها لا تتمثل في شيء مادي ملموس مثل الطوب أو الحديد أو الخرسانة، بل تتكون من أجهزة كمبيوتر وخطوط تليفونات واتصالات الكترونية، فهي «مدينة البت» «Mitchell 1995» «City Of Bits». تتمثل المدينة الرقمية في مواقع تنشأ عن تجمع الفراغات الالكترونية على الشبكة الدولية للاتصالات (الانترنت)، وترتبط تلك المواقع بعضها البعض بشبكات النقل والمرور الالكترونية التي تسمح بالانتقال الفوري بدون التعرض لارتباكات الزمان والمكان، يمكن الدخول إلى تلك المدن من خلال بوابات وعناوين الكترونية تعتبر منافذ لها، ويكون لتلك المدن دور في تسهيل الحياة الحضرية والتغلب على مشاكلها، إلا أنه لا يمكن أن توجد مدينة رقمية لجميع الأنشطة الحياتية والاستغناء عن المدينة الواقعية، ولكنها تعتبر مكملة للمدينة الواقعية، وبناءً على ذلك فإن المدينة الرقمية هي ارتباط بين الفراغ الرقمي الالكتروني والفراغ الواقعي، وتظهر تلك العلاقة من خلال الارتباط بعالمين هما :

أولاً العالم الحقيقي؛ الذي يتمثل في الفراغات الواقعية داخل المدينة الحقيقية، وتحوي تلك الفراغات السكن والعمل والانتقال والخدمات والترفيه وخلافه، كما يتميز تلك العالم الحقيقي بشبكة بنية تحتية قوية تخدم العالم الافتراضي.

ثانياً العالم الافتراضي؛ الذي يتمثل في الفراغات الافتراضي داخل المدينة الافتراضية؛ وتساعد تلك الفراغات المترددين على المدينة الرقمية -من خلال مواقعهم في المدينة الواقعية- على ممارسة الأنشطة الحضرية المختلفة.

ويتم داخل المدينة الرقمية الارتباط بين الفراغ الرقمي والفراغ الواقعي لكل وظائف المدينة، حيث الملائمة التكنولوجيا والفائدة الاجتماعية في المواصلات والعمل والبيت والخدمات والترويح والترفية، حيث تتحول كل وظيفة داخل المدينة الحقيقية إلى ذلك العالم الافتراضي كجزء مكمل لعالمها الحقيقي.

ويمكن تصنيف المدن الرقمية إلى الآتي:

مدن قائمة؛ تحولت إلى مدن رقمية، لها عالمها العمراني الواقعي إضافة إلى العالم الرقمي الخيالي، ومن أمثلة تلك المدن مدينة أمستردام الرقمية وقرية هيلسنكي الافتراضية ومدينة كيوتو الرقمية.

مدن مستجدة؛ هي مدن نشأت منذ البداية على أنها مدن رقمية لها عالمها الواقعي الحقيقي والعالم الافتراضي الخاص بها والمكمل للعالم الواقعي. حيث شجعت تقنيات المعلومات والاتصالات على هجرة المدن المزدحمة والإقامة في أماكن أقل ازدحاماً، مع الاحتفاظ بسمات الحياة الحضرية طالما أنها مزودة بشبكات البنية الأساسية المعلوماتية. وقد تكون تلك المدن في الضواحي أو الأرياف مثل القرى الحضرية ومدن الحافة والمدن الذكية ومدن القرن الواحد والعشرين الجديدة. وسيركز البحث على التعرف على مدن القرن الواحد والعشرين كأحدى الأنماط العمرانية المستجدة والتي نشأت معتمدة على تقنيات المعلومات والاتصالات.

2-2 مدن القرن الواحد والعشرين

تتميز تلك المدن بخصائص وملامح عمرانية تميزها، وقد أتبع في إنشائها أسس تخطيطية جديدة تميز العصر الرقمي والتقدم التقني, وفيما يلي دراسة مثالين رائدين من التجارب العالمية في ذلك المجال، من أجل محاولة استنتاج الملامح والخصائص التخطيطية الجديدة ثم وضع تصور للأسس التخطيطية الجديدة التي تميز مدن القرن الجديد.

1-2-2 منطقة أرابيان رانتا

في آواخر القرن العشرين؛ في 1997؛ تعاون ومجموعة من رجال الأعمال والأكاديميين ومخططي المدن لوضع المخطط اللازم لتنمية مجتمع سيبرانتيكى جديد في أحد مجاورات مدينة هيلسنكي تدعى Arabianranta لتكون أول مجتمع سيبرانتيكى في العالم, يتمثل في قرية هيلسنكي الافتراضية, وذلك بمد تلك المجاورة بشبكات بنية أساسية معلوماتية قوية جداً لأحدث ما وصل إليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تمكن ذلك المجتمع من الدخول إلى العالم الافتراضي من أي مكان في المجاورة كما يمكن أن يمارس الأنشطة الحضرية باستخدام الأنماط الالكترونية. وقبل أن يبدأ فريق

العمل من في تنفيذ المخطط لتحويل منطقة Ara-bianranta إلى «أرض العجائب اللاسلكية» -كما أطلقوا عليها ؛ أعلن مركز مدينة هيلسنكي عن تنمية منطقة Arabianranta لتصبح مركز تقني Tech Hub، لتصبح تلك المنطقة عالم حقيقي لاختبار مجتمع الشبكات الافتراضي.

1-1-2-2 الهيكل التخطيطي لمنطقة

منطقة Arabianranta هي أصل مدينة هيلسنكي القديمة التي نشأت منذ عام 1555, ولقد أقامت الثورة الصناعية بها أوائل المصانع التي نشأت في مدينة هيلسنكي. ولكن في أواخر التسعينات من القرن العشرين وجهت الأنظار إلى تلك المنطقة بهدف تطويرها، وخلق مجتمع مادي سيبرانتيكي بها، ومن ثم تحويلها إلى مركز تقني، وعلى ضوء ذلك ومن خلال المخطط العام الجديد للمنطقة يمكن تحديد استعمالات الأراضي وشبكات النقل والانتقال.

استعمالات الأراضي

نشأت المناطق العمرانية لخدمة احتياجات السكان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تترجم تلك الاحتياجات إلى استعمالات الأراضي، ويمكن تصنيف استعمالات الأراضي في منطقة Arabianranta من خلال دراسة المخطط العام للمنطقة إلى الآتي:

الخدمات التعليمية؛

تعددت مستويات الخدمات التعليمية داخل المنطقة، لتبدأ تلك الخدمات بمدرسة للتعليم الأساسي التي تجاور المنطقة السكنية، ولقد ركز برنامج التعليم فيها على إعداد تلاميذ تلبي بفاعلية احتياجات مستقبل المجتمع، و بالإضافة إلى دورها التعليمي فهي مركز اجتماعي يجمع بين الأطفال والبالغين بعد الساعات الدراسية. كما ويوجد بالمنطقة أكبر تمركز للجامعات والتي تتمثل في جامعة هيلسنكي للتكنولوجيا وجامعة الفن والتصميم ومعهد الموسيقي وجامعة أركادا، وجد أغلبها في قلب المنطقة وأنتشر بعضها على أطراف المنطقة.

الخدمات الثقافية؛ وتتمثل تلك الخدمات في مركز الإعلام الذي يعمل كمركز للسينما والتليفزيون الفنلندي ومتحف أرابيا ومتحف الطاقة الزراعية وجمعية الزراعات المفيدة ومتحف التكنولوجيا.

الخدمات الإدارية؛ ويوجد في قلب المنطقة مركز أرابيا، وهي الجهة المسئولة عن المشروع، كما وجد في نفس المنطقة مركز الأعمال Portaal الذي وفر مساحات مختلفة للشركات لكى تقوم بأعمالها.

السكني؛ لقد خصصت أغلب المسطحات السكنية لسكان المنطقة على طول شاطئ الخليج أي في أفضل المواقع بيئياً، لكي تستفيد من الظروف الطبيعية للموقع أقصى استفادة، مع زيادة المساحات الخضراء بين الوحدات السكنية, هذا بالإضافة إلى توفير فيلات فندقية أقرب ما يمكن من قلب المنطقة لخدمة المترددين على المنطقة للعمل لفترة معينة.

الخدمات التجارية؛ تركزت الخدمات التجارية في مكان واحد بعيداً عن قلب المنطقة وقريباً من المنطقة السكنية.

الخدمـات الترفيهية؛ يتضح من المخطط العام زيادة المسـطحات المخصصة للمسـاحات الخضراء التي تتخلل الكتلة المبنية، ويميزها منتزه عام بطول الشاطئ على الخليج ملاعب مكشوفة.

شبكات النقل والاتصالات

لقد تميـزت منطقـة Arabianranta بشـبكة قوية للانتقـال والمواصلات العامة، وتتمثل في الأتوبيسـات التي تربط جميع أنحاء المنطقة إضافة إلـى الترام الـذي يربط المنطقـة بمركز مدينة هيلسـنكي، مع الأخذ في الاعتبـار وسـائل الانتقال الخاصـة وتوفير أماكـن الانتظار لهـا موزعة في أماكـن متفرقـة بالمنطقة. هذا بالإضافة إلى ربط جميـع أنحاء المنطقة بشبكة ألياف ضوئية تتيح الانتقال الافتراضي من مكان إلى آخر.

2-1-1-2 الخصائص العامة لمنطقة Arabianranta

ومن المخطط العام يمكن تحديد بعض الخصائص التي تحدد الملامح العمرانية للمنطقة, والتي تمثلت في: خصائص اقتصادية وخصائص اجتماعية و خصائص عمرانية.

الخصائص الاقتصادية

تتميـز منطقـة Arabianranta بالرغـم من صغـر حجمها بكيـان اقتصادي قوي، حيث يوجد بها أكبر تجمع للشـركات الصغيـرة داخل مركز الأعمال، تتعـاون تلك الشـركات مـع بعضها البعض مـن أجل خلـق مجتمع صغير مسـتقل ومكتفـي ذاتيـاً اقتصاديـاً ويوفـر فرص العمـل لسـكانه، كما تتعـاون تلك الشـركات مـع الجامعات والمعاهـد التعليميـة الموجودة في المنطقة -مادياً وافتراضياً- من أجل خلـق مجتمـع الابتـكار ومن ثم مجتمـع للفنـون والثقافـة، يسـاعد ذلك المجتمـع على تحويل منطقة Arabianranta إلـى مركـز تقنـي Techno-Hub وإلـى مدينـة للفنون والثقافـة City of Art and Design, كما تتصل تلك الشـركات الصغرى مع الشـركات الكبرى على مستوى فنلندا افتراضيا.

الخصائص الاجتماعية

• تتـمـيـز منطقـة Arabianranta بمجتمع متماسـك مادياً وافتراضياً ككيـان اجتماعـي، يحقـق علاقـات اجتماعيـة قويـة جـداً بيـن سـكان المنطقة على المستوى العمراني, وذلك بتوفير فراغات عامة للقاءات الاجتماعيـة، فعلـى سـبيل المثـال تستخدم المدرسة كمركز اجتماعي -بعد الساعات الدراسية- يجمع بين سـكان المنطقـة الكبـار والصغار، هـذا بالإضافـة إلـى المنتـزه العام علـى طـول شـاطئ الخليـج الـذي يسـتخـدم كملتقـى اجتماعـي لسكان المنطقة.

• إن خلـق مجتمـع لاسـلكي يعتمد على مدينة هيلسـنكي الافتراضية؛ وجد أنه سـيكون مفيـداً ليس فقط علـى مسـتـوى المـال والأعمـال بـل علـى المسـتـوى الاجنماعى كذلـك لمـا لـه مـن تأثير مباشـر علـى تقويـة الاتصـالات واللقاءات

الافتراضية بين ساكنى المنطقة ومعرفهم فى المدينة الأم.

• بالرغم من توفير الشبكة اللاسلكية التى تضمن اللقاءات الافتراضية فقد وجد أن توفير شبكة مواصلات عامة تربط المنطقة بالمناطق الخارجية في هيلسنكي له أكبر الأثر فى تقوية الارتباط المادى بين سكان المنطقة وسكان المدينة الأم مما يدعم الجوانب الاجتماعية التى يحتاجها السكان.

الخصائص العمرانية

توافق توزيع الخدمات؛ لقد تميزت المنطقة بخدمات تعليمية وثقافية وإدارية على مستوى عالى، تهدف تلك الخدمات إلى جعل المنطقة مركز تقني ومركز للفن والتصميم، وقد وزعت تلك الخدمات بطول شريط الموقع.

اللامركزية والتمركز المكاني للخدمات التجارية في المنطقة؛ حيث وجد المركز التجاري على أطراف المنطقة بالقرب من المنطقة السكنية, وذلك لإمكانية الوصول إليه إما بالنمط التقليدي أو بالنمط الالكتروني، لذلك فإن المركزية لموقع المركز التجاري لم تعد هي المسيطرة.

زيادة المسطحات الخضراء؛ عن طريق توفير مناطق ترفيهية إضافة إلى تخللها للمباني القائمة.

تكامل شبكات النقل المادي وشبكات الاتصالات الحديثة؛ من خلال التعرف على شبكة النقل والاتصالات التي تخدم المنطقة وجد أن تلك الشبكة تحقق الاتصال الفعال المادي والافتراضي بين جميع العناصر التخطيطية داخل المنطقة، الأمر الذي يؤدي إلى خلق بديلين للانتقال.

تكامل الكيان العمراني والكيان افتراضي داخل المنطقة؛ بدراسة منطقة Arabianranta وجد أن لها كيان عمراني قوي يتكامل مع الكيان الافتراضي للاستعمالات الموجودة بالمنطقة.

خدمات لها كيان افتراضي؛ وجد في المنطقة عديد من الأنشطة والخدمات التي اعتمدت على قرية هيلسنكي الافتراضية، وذلك بغرض ممارستها افتراضياً داخل قرية هيلسنكي الافتراضية HVV, وتتمثل تلك الخدمات في البريد الالكتروني والصيرفة الافتراضية والممارسات الطبية عن بعد، حيث اعتمدت Arabianranta على مدينة هيلسنكي للحصول على تلك الخدمات، نظراً لقربها من المركز الرئيسي للمدينة، مع إمكانية الاتصال الالكتروني والمادي المتبادل بينهم.

خدمات لها كيان عمراني؛ اجتمعت صيغة الكينونة العمرانية مع صيغة الكينونة الافتراضية في أغلب الخدمات المتمثلة فى الخدمات التعليمية والخدمات التجارية والثقافية والترفيهية. كل تلك الخدمات جمعت بين الكيان العمرانى المتواجد داخل المنطقة والذى يخدم سكان المنطقة بشكل رئيسى وبين الكيان الافتراضى والذى يخدم على مستوى أعم وأشمل.

2-2-2 مدينة سيبرجايا Cyberjaya City

فى خطوة نحو تطبيقات تقنيات المعلومات بالمدن ولكون مدينة ماليزيا نقطة إستراتيجية في سوق الاتصالات في قارة أسيا لذلك فقد

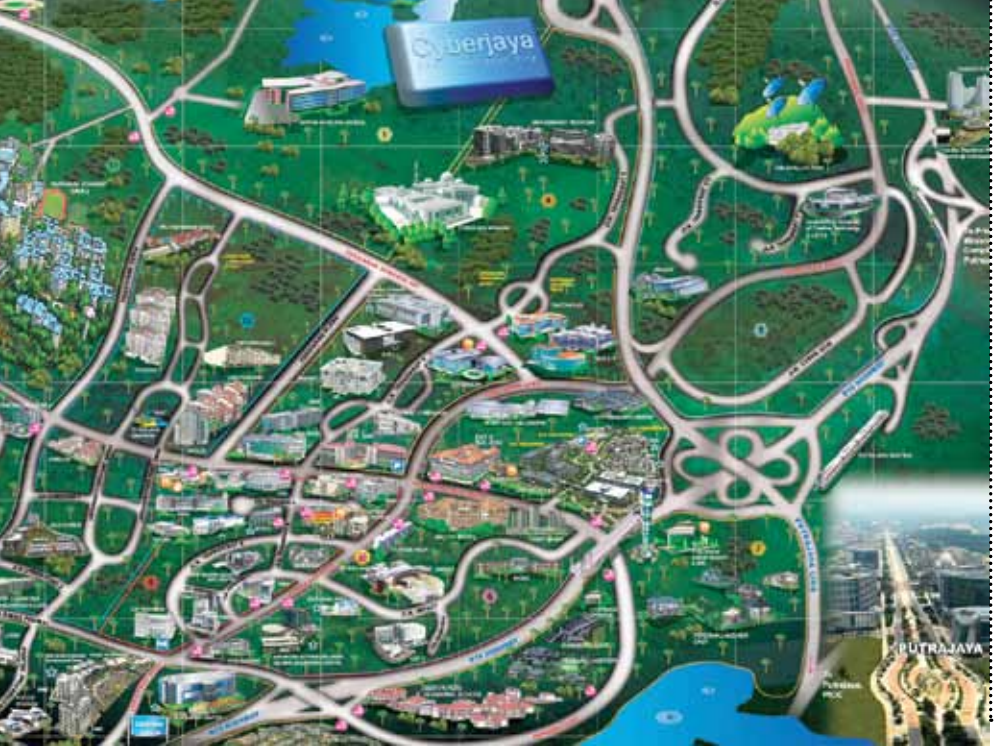

المخطط العام لمدينة سيبرجايا

اختيرت من قبل الحكومة الماليزية عام 1996 لعمل مراكز التطوير بها, وتقوم هذه المراكز بتطوير صناعة الاتصالات وتطوير تقنية وتكنولوجيا المعلومات، وذلك لتوليد مجموعة من المبيعات وتقديم الخدمات والتقنية التكنولوجيا لماليزيا وقارة أسيا بأكملها. لذلك عملت الحكومة من أجل خلق ممر متطور للوسائط المتعددة بماليزيا Multimedia Super Corridor MSC،ويبلغ مساحة ذلك المحور 15X50كم2، يقع بين العاصمة كوالالامبور والمطار الدولي.

2-2-2-1 الهيكل التخطيطي لمدينة سيبرجايا

هي مدينة خضراء ذات لاندسكيب فريد, تقع في قلب المحور المتطور للوسائط المتعددة، لذا يطلق عليها مدينة المستقبل، ويمكن من خلالها تحديد استعمالات الأراضي وشبكات النقل والاتصالات.

استعمالات الأراضي بمدينة سيبرجايا

أتحدت عناصر اللاندسكيب الجميلة مع عناصر التكنولوجيا الذكية في استعمالات الأراضي، ومن خلال المخطط العام لمدينة سيبرجايا يمكن تحديد الاستعمالات الآتية:

الخدمات التعليمية؛ تعددت مستويات الخدمات التعليمية داخل المنطقة، لتبدأ تلك الخدمات بمجمع المدرسة الذكية للمرحلة الابتدائية على أطراف المدينة وقريبة من المنطقة السكنية الخاصة بالعمال، وكذلك مدرسة داخلية للتعليم الثانوي للبنات تقع في منطقة يطلق عليها Flagship Village2، وتجاور منطقة الفيلات الذكية، والتي تعتبر إسكان الصفوة.

وتوجد أطراف المنطقة أيضاً الجامعات التي تتمثل في الجامعة التكنولوجيا University of Creative Technology وجامعة الوسائط المتعددة Multimedia University, هذا بالإضافة إلى حضَانة تخصص للمشاريع التكنولوجيا الصغيرة Central Incubator، وذلك بهدف تحقيق التكامل بين الصناعة التكنولوجيا والتعليم العالي، ولتضيف بعداً ذو أهمية لمفهوم الذكاء الموجود بالمدينة.

الخد على مات الإدارية؛ ويوجد في سيبرجايا نظام إداري حضري يطلق عليه Cyberjaya City Command Centre CCC، وهو الجهاز الإداري الرئيسي بالمدينة ويقوم بدور مجلس المدينة، ويضم عديد من التخصصات التي تخدم كافة الأنشطة الحضرية داخل المدينة إدارياً، فهو مسئول عن تنفيذ ومتابعة تطوير المشروع، هذا بالإضافة إلى أنه جهاز إرشادي رئيسي لتوجيه وإدارة وإنجاز الخدمات الرائدة, وبمعنى آخر فهو جهاز مسئول عن جميع الأنظمة الإدارية داخل المدينة, فيمد السكان بالخدمات الإدارية المختلفة التي ترتبط بالتعليم والصحة والأمن, وهذا بالإضافة إلى دوره في توفير الخدمات الالكترونية والمعلومات المتنوعة الالكترونية، لتصل إلى السكان وهم في بيوتهم أو في مكاتبهم عبر شبكات الاتصال الالكترونية، وتتعد طرق الوصول إلى CCC فتشمل؛ صالة لخدمة العملاء داخل المبنى, ومن خلال الخدمات التليفزيونية وأنظمة التفاعل الصوتي، ومن خلال التليفزيون التفاعلي وأجهزة الكمبيوتر الشخصية، ومن خلال

أكشاك عامة موزعة بالمنطقة متصلة بشبكة المعلومات. تتجمع الشركات الصغرى داخل مبنى واحد لتدار من خلاله تلك الشركات، ويطلق عليه Century Square، هذا بالإضافة إلى مباني خصصت للشركات الكبرى مثل DHL, HSBC, SHELL, BMW, Motorola, Ericsson, Nokia.

السكني؛ لقد خصصت مساحات سكنية لسكن الطبقة العاملة بالمدينة، تقع تلك المساكن بين الخدمات الإدارية والتكنولوجيا من ناحية والخدمات التعليمية من الناحية الأخرى. هذا بالإضافة إلى المنطقة السكنية أخرى Cyber Hights Villa التي خصصت لسكن الصفوة.

الخدمات التجارية؛ يوجد مركز تجاري مفتوح Streetmall لتلبية طلبات سكان المدينة بالمنطقة, وهو عبارة عن تجمع من البوتيكات حول لاندسكيب جميل، يتمثل في شلالات مياه وممرات حدائقية خضراء ومظلات تتجمع حول فناء داخلي. هذا بالإضافة إلى مركز آخر للخدمات التجارية التكنولوجيا Shop Offices, يقوم ذلك المركز بترويج وعرض البضائع التكنولوجيا الخاصة بالشركات الموجودة بالمنطقة.

الخدمات الصحية؛ توجد وحدات علاجية صغيرة داخل المركز التجاري المفتوح.

الخدمات الأمنية؛ يوجد بالمدينة مركز للشرطة ومحطة للإطفاء.

الخدمات الدينية؛ يوجد بالمدينة جامع ومركز ديني.

الخدمات الترفيهية؛ تعددت الخدمات الترفيهية بالمنطقة، حيث وجد بها سيبرجايا ميني بارك Cyberjaya Mini Park وحديقة سيبرانتيكية Cyberviwe Garden، كما أن المركز التجاري المفتوح يعتبر بيئة للتواصل الاجتماعي والتنزه، هذا بالإضافة إلى انتشار المساحات الخضراء في جميع أنحاء المدينة.

شبكات النقل والاتصالات بمدينة سيبرجايا

لقد اعتمدت مدينة سيبرجايا على شبكات للنقل قوية، من خلال تيسير الاتصال بينها وبين المدن القريبة منها مثل كوالالامبور وبترجايا بطرق سريعة، وتخدم المدينة داخلياً شبكة انتقالات عامة تتمثل في الأتوبيس والتاكسي, مع توفير محطة رئيسية لهم خلف المركز التجاري المفتوح، وتوفير مواقف متعددة تخدم المدينة بأكملها. هذا بالإضافة إلى خدمة المدينة بشبكة بنية أساسية على مستوى عالمي تتيح الاتصال والانتقال الافتراضي الفوري.

2-2-2-2 الخصائص العامة لمدينة سيبرجايا

ومن المخطط العام يمكن تحديد بعض الخصائص العامة التي تحدد الملامح العمرانية للمدينة, والتي تمثلت في: خصائص اقتصادية وخصائص اجتماعية و خصائص عمرانية.

أ- الخصائص الاقتصادية

تتميز مدينة سيبرجايا بالرغم من صغر حجمها بكيان اقتصادي قوي، نظراً لاعتبار سيبرجايا قلب المحور المتطور للوسائط المتعددة بماليزيا، ولوجود مبنى أساسي بالمنطقة يخدم ذلك المحور ويسهل الاتصال الافتراضي بين جميع أنحاء المدينة، والاتصال الفوري بين سيبرجايا والمدن المحيطة بها مثل بترجايا وكوالالامبور، الأمر الذي شجع الشركات العالمية المتخصصة في الصناعات التكنولوجيا بإقامة مقراً لها بالمدينة، تتعاون تلك الشركات مع الجامعات التكنولوجيا المتخصص

والحضانة التكنولوجيا المركزية بالمدينة من أجل خلق مجتمع ذكي ابتكاري, لذلك أصبحت مدينة سيبرجايا ذات مكانة عالمية تنافسية، ومن ثم التأثر بالاقتصاد الرقمي العالمي المعلوماتي.

ب- الخصائص الاجتماعية

من خلال التعرف على المخطط العام للمدينة أمكن تمييز الآتي:

الاهتمام بالجانب الاجتماعي المادي لسكان المدينة، حيث أخذت تلك العلاقات اهتماما كبيراً في المخطط العام، فكان المركز التجاري المفتوح الذي يعتبر من جهة بمثابة منتزه للأسر والعائلات المترددة عليه ومن جهة أخرى يتوافق مع العادات الاجتماعية السائدة للشراء ، ومدينة الملاهي حيث يتجمع الأطفال وأسرهم للعب والتسلية وتقوية العلاقات الاجتماعية المادية، هذا بالإضافة إلى انتشار المساحات الخضراء والفراغات المفتوحة في جميع أنحاء المدينة، وكذلك حدائق الأطفال بين المساكن ليلتقي بها الأطفال وأسرهم.

•لم يكتفى بتوفير الشبكة الرقمية التى تكفل اتصالا رقمياً بين افراد المجتمع بعضهم البعض وتكفل ايضاً اتصالهم رقمياً مع المجتمعات الخارجية سواء فى ماليزيا أو خارجها، لكن تم توفير وسائل المواصلات العامة، وتوزيع المواقف المخصصة لها بأسلوب كفء، يشجع على الانتقال بين أنحاء المدينة، والتجمع في المنتزهات العامة أو الملاهي، ومن ثم تقوية العلاقات الاجتماعية المادية.

• تحقيق العلاقات الاجتماعية الافتراضية من خلال مجتمع الشبكات، والذي شجعت على قيامه شبكات البنية الأساسية المعلوماتية.

ج- الخصائص العمرانية

المركزية للخدمات التجارية؛ حيث وجد المركز التجاري المفتوح ومركز التجارة التكنولوجية في قلب المدينة، مع وجود الموقف العام للأتوبيس والتاكسي خلف المركز التجاري المفتوح ليسهل الحركة منه وإليه. هذا بالإضافة إلى قربه من المنطقة السكنية الرئيسية للمنطقة.

تمركز خدمات التقنية والخدمات الإدارية حول المنطقة المركزية؛ حيث أتضح من المخطط العام التجمع والتمركز القوي للخدمات الإدارية والشركات التي تعمل من أجل التكنولوجيا حول المنطقة المركزية بالمدينة.

التمركز المكاني للخدمات التعليمية؛ حيث تجمعت الخدمات التعليمية المتمثلة في المدرسة الابتدائية الذكية والخدمات الجامعية على أطراف المنطقة، وخلف المنطقة السكنية الرئيسية بالمدينة, الأمر الذي يؤدي إلى انتقال سهل بين المساكن والمدرسة الابتدائي والجامعات، وفي نفس الوقت لا يعتبر بعد الجامعات عن خدمات التقنية عيباً يؤثر على العلاقة الحميمة بينهما، حيث ساعد الاتصال الافتراضي على استمرار تلك العلاقة وتقويتها.

خدمات لها كيان افتراضي؛ وجد في المنطقة عديد من الأنشطة والخدمات التي اعتمدت على الممر المتطور للوسائط المتعددة، وذلك بغرض ممارستها افتراضياً عبر شبكات الألياف الضوئية، والتي سهلت الاتصال ببترجايا وكوالالامبور للحصول على بعض الخدمات افتراضياً، وتتمثل تلك الخدمات في البريد الالكتروني والصيرفة الافتراضية والممارسات الطبية عن بعد.

خدمات لها كيان عمراني؛ تتمل تلك الخدمات بشكل رئيسي في الخدمات الترفيهية التي تعتمد على العناصر الطبيعية، والخدمات الدينية والأمنية, حيث أن ممارسة تلك الأنشطة يتطلب الانتقال المادي إلى أماكنها العمرانية، وذلك مع أتاحت الاتصال الافتراضي في الإداريات.

تكامل الكيان عمراني والكيان افتراضي داخل المنطقة؛ بدراسة مدينة سيبرجايا وجد أن لها كيان عمراني قوي يتكامل مع الكيان الافتراضي للاستعمالات الموجودة بالمنطقة، وتتمثل تلك الاستعمالات في التعليمي والتقني والإداري والسكني

والتجاري والصحي والأمني والديني.

تكامل شبكات النقل المادي وشبكات الاتصالات الحديثة؛ من خلال التعرف على شبكة النقل والاتصالات التي تخدم المنطقة وجد أن تلك الشبكة تحقق الاتصال الفعال المادي والافتراضي بين جميع العناصر التخطيطية داخل المدينة، الأمر الذي يؤدي إلى خلق بديلين للانتقال وممارسة الأنشطة المختلفة.

زيادة المسطحات الخضراء؛ إلى درجة أنها تشغل مسطحات كبيرة بالمنطقة محققةً آمال كثير من الرواد في الوصول إلى العمارة الخضراء، وذلك من خلال زيادة المسطحات المخصصة للمساحات الخضراء وتخللها للمباني القائمة.

3-2 الملامح التخطيطية العامة لمدن القرن الواحد والعشرين

تم في الجزء السابق من البحث التعرف على تجربتين رائدتين من تجارب تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف التعرف على ماهية تلك المدن وخصائصها وملامحها والمبادئ التخطيطية التي أتبعتها، من أجل الوصول إلى تحديد ملامح عامة لمدينة القرن الواحد والعشرين, ومن ذلك يمكن تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين .

يمكن صياغة مفهوم لمدن القرن الواحد والعشرين New Century Cities «NCCs» كالآتي:

«هي تجمعات عمرانية صغيرة تحقق الاتحاد بين المدينة الرقمية والمدينة الذكية من أجل خلق مجتمع رقمي ذكي؛ للسكن والعمل والابتكار وممارسة كافة الأنشطة الحضرية بأسلوب متكامل مادياً وافتراضياً، ويمثل تلك المدينة مجتمع صغير مكتفي ذاتياً اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً، قد تكون على شكل مجاورة ذات كيان قوي مستقل داخل مدينة قائمة قوية؛ تمثل مدينة جديدة داخل مدينة قائمة New Town In Town, أو على شكل مدينة صغيرة في الحجم وتكون أيضاً ذات كيان قوي مستقل.»

تغير أنماط استعمالات الأراضي:

ظهور أنماط مكانية جديدة لاستعمالات الأراضي؛

ظهرت تلك الأنماط في المنطقة المركزية بالمدينة، وأصبحت الأولوية بها للاستعمالات التي تخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أتسمت المنطقة المركزية بالاستعمالات التعليمية والثقافية والإدارية التي تلبي احتياجات المستقبل التكنولوجية، مؤكدةً استمرار دور مركز المدينة التخطيطي كمنطقة مركزية تؤدي دور رئيسي وفعال للمدينة أو المنطقة, ولكن مع اختلاف الطبيعة الوظيفية لها بما يتلاءم مع العصر الرقمي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن مدن القرن الواحد والعشرين

تقوم على اقتصاد المعرفة والمعلومات والخدمات اللازمة له، أما الخدمات التجارية فلا تمثل أهمية لذلك الاقتصاد، هذا إضافة إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أتاحت الاتصال الالكتروني للحصول على عديد من الخدمات وعلى الأخص الخدمات التجارية، ولهذا فإن المركزية للخدمات التجارية لم تعد تهم.

تلاشي بعض الأنماط من الكيان العمراني؛ وذلك لأن ممارستها افتراضياً لا تقلل من كفاءة الخدمة إنما تزيد من سرعتها, ولذلك تحولت إلى الكيان الافتراضي مثل خدمات البريد، حيث يمكنها الاعتماد على الكيان الافتراضي بالمنطقة ذاتها والكيان العمراني بالمدينة الأم لبعض الخدمات مثل الصيرفة وبعض الخدمات الصحية.

زيادة النفوذ العمراني لبعض أنماط استعمالات الأراضي؛ وذلك بسبب قلة الكثافة البنائية كنتيجة مباشرة للتداخل بين الاستعمال العمراني والاستعمال الافتراضي، كان هناك اتجاه إلى زيادة المناطق الترفيهية الخضراء والمساحات الخضراء التي تتخلل المباني بكافة استخدمتها.

تداخل استعمالات الأراضي:

قلة التداخل العمراني في استعمالات الأراضي؛ وترجع قلة التداخلات العمرانية إلى القدرة الفائقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتلاشي المسافات, فلم يعد هناك أي ارتباطات مكانية من حيث المسافة بين الخدمات المختلفة التي كانت تتطلب التداخلات العمرانية في استعمالات الأراضي، لتضمن التوزيع العادل للخدمات، وذلك لأن شبكات البنية الأساسية المعلوماتية حققت ذلك التوزيع العادل افتراضياً.

التداخل بين الاستعمال العمراني والاستعمال الافتراضي؛

يعتبر ذلك التداخل سمة جديدة تميز عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات, حيث أتاحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوصول إلى إي خدمة من أي مكان بشرط إمداده بشبكات البنية الأساسية المعلوماتية، وهذا هو السبب الرئيسي في ذلك التداخل، حيث أصبحت هناك إمكانية مثلا للتسوق أو قراءة الصحف أو إرسال بريد أو..... من البيت.

تحسين الأداء الوظيفي لشبكة الطرق والمواصلات

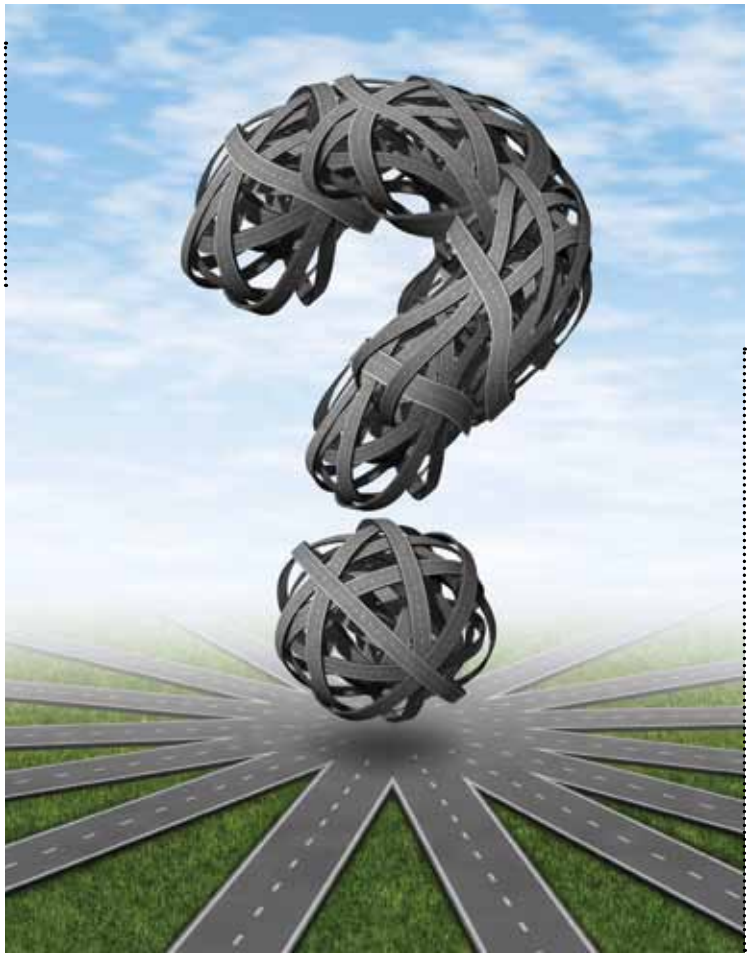

التكامل بين شبكات الانتقال المادي وشبكات الاتصالات الحديثة؛ نظراً لاعتماد عديد من الأنشطة الحضرية على الحصول عليها افتراضياً عبر شبكات الاتصالات الحديثة أحياناً, وأحيان أخرى الانتقال مادياً عبر شبكات الانتقال المادي بين الفراغات العمرانية للحصول عليها، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف المرور الآلي وتقليل عدد الرحلات اليومية داخل المدن، مما يحد من الاختناقات المرورية في أوقات الذروة.

اعتماد المنطقة على شبكة مواصلات عامة؛ لتخفف العبء على شبكات الطرق والمواصلات إذا كان الاعتماد الأساسي على وسائل المواصلات الخاصة, الأمر الذي يؤدي إلى تقليل معدلات استهلاك البنزين.

توفير المسطحات المناسبة لاماكن انتظار السيارات؛ إن الاعتماد بشكل قوي ومؤثر على شبكة المواصلات العامة أدى إلى تقليل الضغط على أماكن انتظار السيارات, وجعلها تعمل بكفاءة لتلبي الاحتياجات ولا تتزاحم بالانتظار في الطرق العامة.

زيادة المسطحات الخضراء؛ حيث أن الزيادة في المسطحات الخضراء تقلل من معدلات التلوث والضوضاء.

4-2 الأسس التخطيطية لمدن القرن الواحد والعشرين

ومن خلال دراسة مخططات لأمثلة رائدة لمدن القرن الواحد والعشرين الجديدة دراسة تحليلية، وتحديد الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والملامح التخطيطية لكل منهما، أمكن تحديد الأسس التخطيطية لمدن القرن الواحد والعشرين والتي تشمل الآتي:

التكامل بين النمط الافتراضي والنمط العمراني؛ حيث يستمر الكيان العمراني بقوة لبعض تلك الاستعمالات مثل التعليمية والثقافية والتكنولوجيا والإدارية والتجارية، ولكن مع وجود البديل الافتراضي الذي يتكامل معه، ولا يؤثر على الكثافة البنائية لتلك الاستعمالات، ولكن في أحيان أخرى تتأثر الكثافة البنائية لبعض الاستخدامات مثل التجارية، حيث تقل المساحات المخصصة للعرض، مع تحويل جزء كبير منها إلى مخازن تخدم النمط الافتراضي للتسوق التجاري.

تحول بعض الاستعمالات إلى النمط الافتراضي؛ مثل خدمات البريد والصحافة نظراً لإمكانية ممارسة تلك الأنشطة افتراضياً، أو لإمكانية الاعتماد على سيارات متنقلة في حالة خدمات البريد حيث يتم الاتصال بها لتأتي إلى الفرد وهو في مكانه لنقل الطرود, مما يؤدي إلى زوال تلك الاستعمالات على المستوى العمراني.

استمرار النمط العمراني كنمط مستقل لبعض الاستعمالات؛ مثل الترفيهية والدينية والأمنية, ويكون الاتصال الافتراضي للحصول على بيانات فقط وليس لأداء النشاط، حيث لا يمكن أداء الشعائر الدينية مثلاً افتراضياً.

التداخلات العمرانية في استعمالات الأراضي في نطاق ضيق جداً؛ نظراً لوجود البديل الافتراضي الذي أدى إلى تلاشي المسافات، مما ساعد الأفراد إلى الوصول إلى جميع الخدمات افتراضياً وهم في أماكنهم، الأمر الذي حد من التداخلات العمرانية في استعمالات الأراضي.

اتساع التداخلات بين الاستعمالات المختلفة عمرانياً وافتراضياً؛ وذلك لأن لكل استعمال مادي على المستوى العمراني نظيره الافتراضي، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية ممارسة أي نشاط افتراضياً من أي مكان، لذلك ظهر ذلك النمط الجديد من التداخلات في استعمالات الأراضي.

أنماط مكانية جديدة للمركزية والتمركز؛ حيث أصبحت الأولوية المكانية بالمركز للخدمات التي تخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات, لضمان أعلى كفاءة لوصولها إلى جميع أنحاء المدينة أو المنطقة، وذلك مع تمركز الخدمات التجارية في أي مكان لسهولة

الوصول إليها الكترونياً من أي مكان.

زيادة المسطحات الخضراء؛ بنسبة تزيد عن 70% من إجمالي المسطح.

تعدد شبكات البنية الأساسية؛ لتشمل شبكة الطرق والانتقال وشبكات الاتصالات الحديثة وشبكات الصرف الصحي والتغذية بالمياه والكهرباء.

التكامل الوظيفي بين شبكة النقل والانتقال وشبكات الاتصالات الحديثة؛ حيث أتاحت شبكات الاتصالات الحديثة الانتقال الافتراضي من مكان إلى آخر بصورة مكملة للانتقال المادي للاستعمالات التي يتكامل فيها النمط الافتراضي مع النمط العمراني.

استبدال شبكة النقل والانتقال بشبكات الاتصالات الحديثة؛ للوصول إلى الخدمات التي تحولت إلى النمط الافتراضي.

شبكات نقل وانتقال عامة قوية جداً؛ مع توزيع المواقف على مستوى المدينة بشكل متكافئ، بغرض تقليل استخدام وسائل المواصلات الخاصة، الأمر الذي يحد من التزاحم والتلوث نتيجة للزيادة المبالغ فيها في استخدام وسائل المواصلات الخاصة.

ولضمان نجاح تلك الأسس التخطيطية لمدن القرن الواحد والعشرين على مخططي المدن أن يأخذوا في الاعتبار التغيرات التي نشأت عن تقنيات المعلومات والاتصالات، ويتعرفوا على تلك الأسس وأتباعها عند وضع مخططات جديدة.

أبحاث

العوائق التي تواجهها الخدمات والمرافق العامة في المدن العربية

مهدي شيخ إدريس
مستشفى قوى الأمن- الرياض- المملكة العربية السعودية

فـي هذا المبحث حديث عن نظـام الحكم اللامركزي والمفهـوم الجديـد للحكـم المحلـي الـذي يواكـب مسـتجدات وتحديات الألفية الميلادية الثالثة، ومهام ومسـؤوليات البلديـات والمـدن العربيـة، ومواردهـا الماليـة، ورسـم صـورة بانورامية لواقعهـا المعيش علـى الأرض، وبعض أهم المشـكلات والعوائق التي تواجهها المـدن العربية، وأهـم العوامل التي يمكن أن تسـاعد علـى تطويـر وإصـلاح وتحديـث البلديـات والمـدن العربيـة حتـى تتمكـن مـن تحقيـق أهدافها بمسـتوى عـالٍ مـن الكفـاءة والجـودة. ولهـذا كان الحرص علـى إلقاء الضوء على تجارب بعض الدول العربيـة وغيـر العربية، مـع تركيز خاص علـى التجربة السـودانية وتجربة ولاية الخرطوم على وجه التحديد. وقد اسـتفدت كثيـراً من أدبيـات اللامركزيـة والحكم المحلـي الصادرة عن برنامج الأمـم المتحدة الإنمائي والمعهد العربي لإنماء المدن، وغيرها من الدراسـات والمراجـع العلمية الأخرى، كما اتـكأت على خلفيتي المهنية وتجربتـي العملية في حقـل الإدارة المحلية بالسودان.

الحكم المحلي: إطار نظري ومفهوم جديد

كانـت اللامركزيـة - ولا تـزال- مطلبـاً حيوياً عنـد كافـة الشـعوب، فهـي تعنـي فـي أبسـط معانيها اختصـار المسـافة وردم الهـوة بين المواطـن ومراكز صناعـة القرار، أي تقصيـر الظـل الإداري، بحيث تكون الحكومـة (ممثلة فـي المجالس المحليـة) قريبة من هـذا المواطـن، وعلـى أهبـة الاسـتعداد للاسـتجابة لمطالبه من جهة، كما تعني إتاحة الفرصة لمشاركته الفاعلـة في صنع واتخـاذ القرارات التي تتعلق بشـأنه الذاتـي المحلـي مـن جهـة أخـرى؛ بـدلاً ممـا هو سـائد فـي الأنظمـة التـي تطبـق نسـقاً مركزيـاً يركِّـز كافة السـلطات والقـرارات- مهمـا صغر شـأنها- فـي مركز وعاصمـة الدولـة. ولعله من حسـن الطالـع تزامن هذا المطلب الشـعبوي الهام مع توجه معظم الحكومات الوطنيـة- خاصـة في البـلاد الناميـة، والـدول العربية ليسـت اسـتثناءً- للتنـازل عـن الكثيـر مـن سـلطاتها واختصاصاتها، سـواء عن طريق التخويـل أو التفويض للحكومات المحلية، حتى تتمكـن الحكومة المركزية من التفرغ للقضايا الوطنية الكبرى.

وقد أثبتت التجارب أن البلدان التي تسودها أنظمة حكم ديمقراطي راسخ تميل إلى تطبيق اللامركزية الشاملة نمطاً فعالاً لإدارة شؤون الأقاليم والأطراف، بعكس الأنظمة الأخرى التي- بالرغم من حرصها على تكوين شبكة متكاملة من أجهزة الحكم اللامركزي- تُخضعها لقبضة مركزية صارمة تفقدها محتواها ومعناها، كما سنرى لاحقاً.

وبناء عليه، فإن النظام اللامركزي الفعال يقوم على عدة عناصر ومبادئ أساسية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. مبدأ توزيع السلطات والوظائف بين السلطة المركزية والهيئات المحلية، نظراً لاستحالة إدارة البلاد من مركز واحد.

2. عنصر التقسيم الجغرافي لوحدات الحكم اللامركزي، بحيث يأتي بصورة تحقق أكبر قدر من التجانس والانسجام السكاني، وبكيفية تؤمن ضرورات الإدارة الرشيدة الفاعلة ومعايير حجم وتوفر الموارد.

3. عنصر الموارد المالية والبشرية الكافية التي تمكن أجهزة الحكم المحلي من تحقيق كافة احتياجات المواطنين أولاً، وإنفاذ المشاريع الإنشائية والإنمائية المتعلقة بالتنمية المحلية الشاملة ثانياً.

4. مبدأ المشاركة الجماهيرية، ونعني بها إشراك أفراد المجتمع المحلي من خلال ممثليهم في المجالس المحلية المنتخبة انتخاباً حراً مباشراً، في تسيير شؤونهم المحلية، جنباً إلى جنب مع الجهاز الحكومي (البيروقراطيين والسياسيين)، ويرتبط بهذا المفهوم الاهتمام المتزايد بالدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في تحقيق وتعزيز المشاركة الشعبية، إضافة إلى توفير بعض الخدمات الضرورية التي تساعد في نهضة وتنمية المجتمعات المحلية.

وتتمثل المشاركة الجماهيرية في آلية أخرى هامة هي برامج العون الذاتي التي تتيح لكافة أفراد المجتمع- بدون استثناء- المشاركة الفاعلة في تطوير كيانهم المحلي، أي ربط الجهد الشعبي بالجهد الحكومي.

هـ مبدأ الاستقلال الذاتي للجماعات المحلية، ويتبلور هذا الاستقلال في تمكين المجالس المحلية من اتخاذ قراراتها وتنفيذ سياساتها وبرامجها الخدمية في حدود ما يسنه القانون وتسمح به اللوائح التنفيذية بمعزل نسبي عن الدولة المركز، وبشكل يؤمن لهذه الكيانات المحلية حريتها واستقلالها ؛ ولكن هذا الاستقلال يقف عند حدود معينة لا يمكن تجاوزها، وهي المصلحة الوطنية العليا.

ولهذا تأتي سلطة الرقابة المركزية- ضمن ترتيبات رقابية أخرى- لتؤمن التوازن المطلوب بين المصلحة الوطنية العليا والمصلحة المحلية. وبناء عليه فإن مدى تدخل السلطة المركزية في الشأن المحلي هو الذي يحدد- كما سنرى لاحقاً- درجة اللامركزية المطبقة فعلاً لا قولاً. ولتكملة هذا الإطار النظري نقول ان هناك عناصر هامة أخرى لا بد من توافرها لضمان تطبيق حكم لامركزي فعال يمكن مجالس البلديات والمدن من تلبية متطلبات أفراد المجتمع المتزايدة، منها على سبيل المثال: مستوى التعليم، الثقافة العامة السائدة، إيمان النخب السياسية الحاكمة بالنهج اللامركزي والالتزام الصارم بتطبيقه وتشجيعه وعدم وضع أية عراقيل أمام انطلاقه، الانفتاح السياسي، الشفافية... إلخ.

استناداً إلى هذا الإطار النظري المبتسر يمكن أن نقول ان نشاط الدولة الوطنية في بدايات القرن التاسع عشر كان منحصراً في إدارة الشؤون المتعلقة بحماية الأمن الداخلي والامن الخارجي، إضافة إلى تنظيم وإدارة الشؤون الحياتية المحدودة لمواطنيها. ولكن، بمرور الزمن، بدأت وظائف الدولة في التشعب والاتساع مما حتم على معظم الدول تطبيق نظام لامركزي يتوافق مع نظمها السياسية وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولم يكن بعض الدول العربية بمعزل عن هذه التطورات الكونية. ولهذا فقد فضلت هذه الدول الأخذ بالنظام اللامركزي على أساس أنه يمثل الرافعة الحقيقية لدعم جهود

التنمية المحلية والتنمية القومية من جهة، ويمثل الآلية التي يمكن من خلالها توفير وتقديم الخدمات الضرورية لأفراد المجتمع المحلي من جهة أخرى؛ ومن ثَمَّ نصت هذه الدول عليه في دساتيرها وقوانينها ونظمها. ولكن قيمة النصوص القانونية تتمثل في مدى تطبيقها على الواقع. وبالرغم من أن هذه القوانين قد منحت البلديات والمدن العربية قدراً كبيراً من الاختصاصات والمسؤوليات التي تتفاوت وفقاً للتطور التاريخي والظروف السياسية والاجتماعية والثقافية لكل بلد عربي، فانها أخضعتها لسلسلة طويلة معقدة من حلقات الرقابة المالية والإدارية والتشريعية، أفقدتها- كما سنرى لاحقاً- الكثير من استقلاليتها وحيويتها. ويمكن القول ان العلاقة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية في الوطن العربي اتسمت باختلال واضح لصالح المركز على حساب الأطراف، نظراً لوجود جهاز تنفيذي قوي يستطيع أن يمارس ما يشاء من السلطات بدون رقابة تذكر. وبالرغم من وجود برلمانات عربية ومجالس شورى ومجالس أمة، فانه ما إن تظهر بوادر اختلاف مع الجهاز التنفيذي حتى يتم حلها على الفور. ولهذا يرى العديد من الباحثين والمهنيين أن المركزية المفرطة تظل السمة البارزة للحكم في الوطن العربي.

ونختم هذا الإطار النظري بالقول ان تصورنا لدور الحكم المحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية السياسية (الانفتاح السياسي والممارسة الديمقراطية) ليس تصوراً أكاديمياً معزولاً عن الواقع العربي برمته، بل هو تصور يعي تماماً أن لكل دولة خصائصها وسماتها التي قد لا تتطابق مع واقع الدول الأخرى، كما أنه تصور نرى أنه قابل للتحقيق، ولو على المدى التاريخي الطويل، بدون إحداث قطيعة مع ما هو قائم؛ وإنما بتطوير وتحديث نظام حكم محلي عصري قابل للحياة، تتوفر له وفيه- على سبيل المثال- علاقات متوازنة بين المركز والأطراف، ويؤمن المشاركة الشعبية والشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

مهام ومسؤوليات البلديات والمدن العربية

وفقاً لتصنيف المنتدى الدولي للأمم المتحدة حول السياسات الإبداعية وممارسات الحكم المحلي الذي عُقد بالسويد في عام 1996م، تم تصنيف مهام ومسؤوليات مجالس الحكم المحلي في أربعة عناوين أساسية هي:

1. خدمات في شكل سلع ذات نفع عام تقوم مجالس الحكم المحلي بإنتاجها وتوفيرها، مثل: مياه الشرب، الصرف الصحي، إنشاء وصيانة الطرق والحدائق العامة... إلخ.

2. خدمات ذات نفع خاص (شخصي)، مثل: التعليم والرفاء الاجتماعي.

3. خدمات البنية التحتية، وتشمل: مسح الأراضي، المخططات والخرائط، المحافظة على البيئة والصحة العامة... إلخ.

4. خدمات تتضمن حماية أمن المواطنين وحفظ النظام .

وفي تحديدها لمهام وسلطات الأجهزة المحلية، لم تختلف قوانين ونظم الحكم المحلي في الوطن العربي كثيراً عن هذا التصنيف الدولي، حيث أُسندت إلى المحليات والمدن العربية العديد من الصلاحيات والاختصاصات التي تشمل، على سبيل المثال: الخدمات الصحية (مثل: الرعاية الصحية والعلاجية والوقائية)، التعليم ومكافحة الأمية، الرعاية الاجتماعية، جمع القمامة وإدارة النفايات، مكافحة الكوارث الطبيعية (كالسيول والفيضانات والزلازل والحرائق)، الإسكان، حماية البيئة، إنشاء الطرق والحدائق والميادين العامة وإنارتها، صيانة كافة المرافق البلدية، إصدار التصديقات، تشجيع الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية... إلخ. وتندرج هذه المهام والمسؤوليات في إطار تطوير الكيان المحلي اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً وثقافياً، ومع ذلك فإن هذه السلطات تتفاوت وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في كل بلد عربي، ولكن الجميع يتفقون على أهمية ومفصلية دور البلديات العربية في تحقيق متطلبات الجماهير المتزايدة الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وثورة المعلومات والعولمة... إلخ.

فعلى المستوى القطري- ووفقاً لنصوص نظام البلديات والقرى السعودي لعام 1397هـ- أصبحت البلدية (السعودية) شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي إداري، وأسند إليها المشرع القيام «بجميع الأعمال المتعلقة بتنظيم منطقتها وإصلاحها وتجميلها والمحافظة على الصحة والراحة والسلامة العامة، مع عدم الإخلال بما تقتضيه الأنظمة من اختصاص لبعض المصالح الحكومية».

والملاحظة اللافتة أن الخدمات التعليمية والصحية في المملكة العربية السعودية- حتى على مستوى التعليم الابتدائي ومستوى المستوصفات الصحية- لا تخضع لسلطات الحكم المحلي، وإنما تقوم بها وكالات إقليمية تتبع مباشرة للوزارات المركزية المعنية. ولهذا يرى بعض الباحثين والمهنيين أن مهام البلديات والمدن السعودية قاصرة، بالمقارنة مع البلديات والمدن الأخرى؛ فمدينة الخرطوم- وفقاً لقانون الحكم المحلي لعام 1998م- تمارس، بمجلسها المنتخب، اختصاصات واسعة في مجالات: التشريع والشؤون القانونية، الشؤون الاقتصادية والمالية، الصحة، الشؤون الاجتماعية والثقافية، التعبئة العامة، التخطيط والشؤون الهندسية، الأمن والنظام العام. ولكن الواقع المعيش- سواء في السودان أو البلاد النامية الأخرى، بما فيها الدول العربية- يؤكد أن أجهزة البلديات والمدن لا تشكو من قصور ومحدودية اختصاصاتها ومسؤولياتها بقدر شكواها من شح الموارد المالية المتوفرة لديها، كما سنرى لاحقاً. والملاحظة اللافتة الأخرى أن اهتمام معظم البلديات والمدن العربية مازال محصوراً في تقديم وتوفير الخدمات الضرورية للمواطنين، مع إهمال يكاد يكون تاماً لأي نشاطات اقتصادية وإنمائية تمكنها من توفير فرص العمل والإنتاج وضخ موارد مالية ذاتية تحررها ولو جزئياً من قبضة الحكومة المركزية.

الموارد المالية للبلديات والمدن العربية

تعتبر الموارد المالية العمود الفقري لأي نظام حكم محلي فعال. وبناء عليه، يمكن قياس درجة فعالية واستقلالية أي سلطة محلية بمدى قدرتها المالية على تمويل برامجها الخدمية وتنفيذ سياساتها وخططها التنموية من مصادرها الذاتية، بدون الاعتماد كلية على الإعانات والدعم المركزي. وهذا الاستقلال المالي هو الذي يحدد قدرة البلدية والمدينة العربية على تقديم الخدمات التي تقع ضمن مهامها

ومسؤولياتها. ومع ذلك فلا بد من الإشارة إلى أنه قد لا يكون في وسع أي سلطة محلية في عصرنا الحاضر أن تكتفي بمواردها الذاتية، وتستغني بالتالي عن الدعم المركزي ، الذي ظل يشكل عبئاً ثقيلاً على الخزينة العامة لمعظم الدول العربية وغيرها من الدول النامية والمتقدمة على السواء، ولعل الأمر قد تطور إلى أزمة حقيقية ظلت تعيق البلديات والمدن العربية عن أداء دورها على الوجه الأكمل، كما سنرى لاحقاً.

وعلى ضوء هذه الخلفية سنلقي نظرة عابرة إلى الموارد المالية المتوفرة للبلديات والمدن العربية، بحسب نصوص القوانين والأنظمة السائدة. ونبدأ بالقول: ان مصادر تمويل البلديات والمدن العربية تختلف هي الأخرى باختلاف الخصائص الاقتصادية والتنظيمية لكل بلد، بل حتى ضمن نطاق البلد الواحد، ولكن النسق العام لهذه الموارد المالية يتمثل في الآتي:

1. الرسوم التي تحصلها المدن العربية مقابل: تصديقات الإنشاءات والمباني، رخص العمل، رخص القيادة، رسوم الكهرباء والمياه... إلخ.
2. الضرائب المباشرة وغير المباشرة.
3. الإعانات والهبات والمساعدات التي تمنحها الشركات أو المؤسسات أو الأفراد لدعم هذه الكيانات المحلية.
4. الدعم المركزي، وهو ما ترصده الحكومة المركزية في ميزانيتها السنوية لدعم أنشطة الحكم المحلي الخدمية والإنمائية.
5. الإيرادات المحلية الخاصة الناتجة عن نشاطات تجارية تمارسها البلديات والمدن العربية (إدارة الأسواق، تأجير العقارات... إلخ).
6. الغرامات التي يطبقها بعض الهيئات المحلية (كالمحاكم) ومخالفات المرور ومخالفات الأنظمة الصحية والنظام العام... إلخ.

وإذا أخذنا موارد البلديات والمدن السعودية مثالاً، فقد حددها المشرع في الآتي: رسوم البلدية المباشرة، حصة البلدية من الرسوم غير المباشرة، الغرامات، إيرادات أموال الدولة، الوصايا والهبات، الرسوم التي تفرض بنظام خاص لتأمين نفقات استثنائية ، إضافة إلى الدعم المركزي الذي يمثل العمود الفقري لهذه البلديات . وتشتمل مصادر تمويل المجالس المحلية في جمهورية مصر العربية على: ضريبة الأطيان، ضريبة المباني، ضريبة الملاهي، رسوم السيارات، حصة المحليات في الإيرادات المشتركة والصندوق المشترك، إيرادات جارية للمحليات، إيرادات المرافق التي تديرها المحليات، رسوم ذات صفة محلية، إيرادات المشروعات الإنتاجية .

وأما في السودان فقد حصرت المادة 115 من الدستور الموارد المالية للمحليات (البلديات) في: ضريبة العقارات، ضريبة المبيعات، جزء من ضريبة الإنتاج الزراعي والانتاج الحيواني، رسوم وسائل النقل البري والنقل النهري المحلي، رسوم الإنتاج الصناعي والانتاج الحرفي المحلي، وأي موارد أخرى محلية. وغني عن القول: ان هذه الموارد لا تكفي حتى لمرتبات الموظفين المحليين وبنود التسيير والتشغيل الأخرى. وللمقارنة، فإن الحكومات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على مواردها من ضرائب الممتلكات وضرائب المبيعات ورسوم الخدمات لتمويل مصروفات التشغيل. وفي السويد، تتكون إيرادات البلدية من: ضريبة الدخل وتمثل 63 % من جملة الإيرادات، المنح التي توفرها الحكومة المركزية، وتمثل 16 % من جملة الإيرادات، وتمثل رسوم مستهلكي الخدمات البلدية معظم ما تبقى من نسبة الـ 21 %.

ومع تعدد مصادر الموارد المالية للبلديات والمدن العربية، كما أوضحنا آنفاً، فإنها تظل - في المحصلة النهائية- قاصرة دون المستوى المطلوب بالمقارنة مع: حجم النفقات العامة المتعلقة برواتب العاملين، نفقات التشغيل والمصروفات الأخرى من جهة، والتوسع الهائل والمتجدد في طلب الخدمات المحلية من جهة أخرى.

كما أن الحكومات المركزية في الوطن العربي، وفي الدول النامية عموماً، ما زالت تستأثر بمعظم وأهم الموارد المالية للدولة، وتترك القليل لمجالس الحكم المحلي، ما حدا بالأخيرة أن تعتمد اعتماداً كلياً على الدعم المركزي، الذي وصل إلى أكثر من 80% من ميزانيات هذه الوحدات، وأثر بالتالي على استقلاليتها التي نصت عليها القوانين والنظم؛ ثم، وهذا ربما يكون الأهم، ان عجوز الموازنات التي يشكو منها معظم الدول العربية أثرت كثيراً على التدفقات المالية المرصودة للخدمات المحلية، ما فاقم في مشكلات وأزمات البلديات والمدن العربية.

العوائق والمشكلات التي تواجهها البلديات والمدن العربية

تناولنا آنفاً مهام ومسؤوليات البلديات والمدن العربية، وعدَّدنا مصادر مواردها المالية، ورسمنا صورة بانورامية لواقعها المعيش، وخلصنا إلى عجزها عن تقديم الخدمات البلدية بالمستوى المطلوب من حيث الوفرة والكفاءة والعدالة.

وسنتناول هنا أهم المشكلات التي تواجهها البلديات والمدن العربية وتعيقها عن تلبية احتياجات المجتمعات المحلية، ونلخصها فيما يلي...

شح الموارد المالية

قلنا: إن الموارد المالية تعتبر العمود الفقري لأي نظام حكم محلي فعال، وأوضحنا أن درجة فعالية ونجاح أي سلطة محلية تقاس بمدى قدرتها على تقديم الخدمات التي تقع ضمن مهامها واختصاصاتها بدون الاعتماد الكامل على الدعم المالي والدعم الفني من الحكومة المركزية.

لقد سردنا، من قبل، مصادر الموارد المالية- للبلديات والمحليات السودانية، ولكننا- بإمعان النظر في العائد الفعلي من هذه المصادر المتعددة- نجد أنه لا يفي بالغرض التمويلي المطلوب، لأنه ببساطة شديدة ضعيف في أساسه. فقد تم إلغاء ضريبتي العقارات والمبيعات بصدور قانون القيمة المضافة (VAT)، كما تم إلغاء نسبة الـ 60% من ضريبة الإنتاج الزراعي والحيواني، على أن يتم تعويضها مركزياً، ولم ينفذ هذا الأمر بصورة منتظمة حتى الآن؛ وأما رسوم وسائل النقل البرية والنهرية فلا توجد إلا في محليات محدودة، وإن وجدت فهي ضعيفة العائد أصلاً، وهكذا الحال في بقية بنود الموارد المالية للمحليات السودانية ، والنتيجة الحتمية لهذا الواقع هو الاختلال البين في ميزانيات هذه المحليات، ما يعجزها- في كثير من الأحيان- عن الوفاء بالتزامات الفصل الأول

(أجـور العامليـن)، حيث بلغت نسـبة هـذا الفصل وحـده أكثـر مـن 90% من جملـة مـوارد الكثير من المحليـات ، ناهيك عن الفصول الأخـرى للميزانية مثـل: التشـغيـل، التسـييـر، الصيانـــة، التنمية المحليـة... إلـخ. ولعـل أبلـغ دليل لتوضيـح حجم مشـكلة المـوارد المالية التي تواجههـا البلديات والمدن السـودانية هو أن معدل نمو الفصل الأول لمحليـات ولاية الخرطوم- التـي تعتبر من أفضل الولايات السودانية موارد- يفوق، بحسب تقديرات العـام 2000م، بثلاثـة أضعاف معدل نمـو إيرادات الولايـة، أي 46,3 % و 15,5 % علـى التوالـي ، وهذا يعنـي أن محليـات ولايـة الخرطـوم، وعديـداً مـن المحليات الأخرى تعاني من ترهل كبير في القوى العاملـة، مع مـا يصاحب ذلـك من مرتبـات: أجور، بـدلات، حوافز، وسـائط نقـل... إلخ. وتجدر الإشـارة إلـى أن حوالـى 80 % مـن المحليـات والبلديـات السـودانية لا ترصـد أي اعتمـادات ماليـة للتنميـة المحلية في ميزانياتها وخططها السنوية.

والجدير بالذكر أن تسـيير الخدمات الضرورية، مثل: الصحـة والتعليـم يتـم بدعـم مباشـر مـن وزارات الماليـة الولاياتيـة، وعـن طريـق الجهد الشـعبي الذي تم اسـتنزافه تماماً، وبدا في تناقص مستمر. ولا يقتصـر الأمـر علـى محليـات الخرطـوم، بل إن ثماني عشرة ولاية اعتمدت- وفقاً للموازنة العامة للدولـة لعـام 1996م- علـى الدعـم المركـزي المباشـر، من أصل سـت وعشـرين ولاية ؛ وأما في جمهوريـة مصـر العربية فقد ثبت أن نسـبة الدعم الحكومـي (المركزي) للمحليات تتجـاوز 80 % من إجمالي إيرادات الموازنات المحلية .

وفي الأردن، كما في السودان، يقل معدل إيرادات المجالـس المحليـة كثيـراً عـن جملـة الالتزامـات الماليـة المطلوب توافرها، وهو الأمر الذي يُعجزها عن دفع رواتب العاملين .

وأمـا فـــي نيجيريـا فـإن الدولـة ترصد مـا يقـارب 50 % مـن ميزانيتها السـنوية لمقابلة أجـور ورواتب حوالـي مليونـي موظف حكومـي علـى المسـتويات: الفدرالية، الولاياتية، المحلية .

صحيـح ان بلديـات ومدن الريـاض ودبي والكويـت، وبقية منظومة دول الخليج العربية النفطية تقوم بسـداد رواتب منتسـبيها في مواقيتهـا المعلومة، ولكـن الصحيح أيضا أنها تعتمـد اعتماداً يكاد يكون تاماً علـى الدعم المركزي لتمويـل خدماتهـا وإدارة وتشـغيل مرافقها العامـة، وهذا الدعـم ينعكـس بصـورة مباشـرة علـى اسـتقرار وكفاءة الأداء، خاصة مع تزايد وتيـرة تراجع مداخيل الدولة الوطنية وزيـادة أعبائهـا، مـا أدى إلـى تقليـص دعمهـا المرصـود لبلدياتها ومدنها، كما سبق القول.

وإذا كان معظـم البلديـات والمـدن العربيـة يعتمـد على الدعـم المركـزي، كمـا بينا فـي الفقـرات السـابقة، فهذا يعنـي فقدانهـا بعـض اسـتقلالها المنصـوص عليـه في قوانيـن ونظـم الحكـم المحلـي فـي الوطـن العربـي. ولا تنتهي مشكلات هذه الكيانات المحلية عند شُح مواردها الماليـة الذاتيـة فحسـب، بـل إنهـا تخضـع لرقابـة مركزية صارمـة، متعددة القنـوات والآليـات، مثل: الرقابـة الإدارية التي يمارسـها الجهـاز التنفيـذي، والرقابة التي يمارسـها الجهاز التشـريعي... إلخ. وقد عزى أحـد الباحثين أزمة الإدارة المحلية فـي الجزائر إلى الضغوط الرقابيـة الصارمة التي تطبقهـا الأجهـزة المركزية، إضافـة إلى قصـور الإمكانات الماديـة والبشـرية . إن هـذا الوضع المالـي المتردي يحتم على كافة البلديـات والمدن العربية- ومثيلاتها في الدول الناميـة- ضـرورة التفكير فـي ارتيـاد آفاق جديـدة والبحث عـن بدائل مسـتحدثة تسـهم فـي زيـادة مواردهـا وتأكيد اسـتقلالها، ومن ثم تكـون في وضع يمكنهـا من مقابلة احتياجـات أفراد المجتمـع المتجددة، كما سـنرى لاحقاً في هذا المبحث.

اختلال العلاقة بين المركز والأطراف

لعـل مقتضيات الطفـرة الإنمائيـة غير المسـبوقة- التي شهدتها دول الخليج العربي خلال العقدين السابع والثامن من القـرن الماضي- والإرث التاريخـي الاجتماعي الضارب

في القدم، قد حتمت هيمنة الدولة المركز على كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والإعلامية، ما يعني مركزية صنع واتخاذ وتنفيذ ومتابعة كافة القرارات التي تخص الدولة والمجتمع، وحصرها في الوزارات المركزية ووكالاتها الإقليمية التي تتبع لها مباشرة، مع عدم إسناد أي مهام ذات شأن للبلديات والمدن العربية. وربما يجد الباحث المنصف عذراً لهذا المنحى المركزي في تلك الأزمان الغابرة، نظراً لحداثة البلديات والمدن الخليجية أولاً، وعدم توفر الكوادر الوطنية المؤهلة والمقتدرة ثانياً، وتسارع وتيرة التنمية الشاملة ثالثاً.

ولا يقتصر هذا الأمر على دول الخليج العربي فحسب، ولعل من أبرز ما ورثت مصر من تاريخها وجغرافيتها وحضارتها هو نمط المركزية الصارمة التي تجعل من القاهرة «مركز الكون» بالنسبة لمصر الدولة. وإذا كانت المركزية الشديدة ضرورة مرحلية في بدايات التطور الحضاري ، وإذا كانت مقتضيات تثبيت دعائم الحكم وبسط الأمن وتحقيق التنمية يستدعي ذلك، فإن استمرار النهج المركزي وتركيز كافة السلطات والمسؤوليات في مركز أو عاصمة الدولة ما عاد مجدياً ولا مقبولاً، لعدة عوامل أشرنا إلى بعضها من قبل، ويكفي التأكيد أن متطلبات الإدارة الرشيدة الفعالة، ومقتضيات سرعة اتخاذ القرار، تحتم تطبيق نظام حكم لامركزي، تتسم فيه العلاقة بين المركز وأطرافه بالندية والاستقلالية النسبية، لا التبعية والخنوع.

إن الشأن العام- الذي حتم أن تديره دولة تتحمل مسؤولية كل شيء تقريباً، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً- أصبح من السعة والتعقيد والتشابك بحيث كاد أن يفوق قدرة الدولة- أي دولة، سواء متقدمة أو نامية- على مخاطبته، كما ارتفعت في ذات الوقت كفايات وقدرات المجتمع العلمية والإدارية والتنظيمية كماً وكيفاً، إلى الحد الذي يُمَكِّن المجتمع المحلي من إنتاج تشكيلاته وكياناته واتحاداته وجمعياته، بل وأحزابه السياسية الفاعلة والمتفاعلة، مما لا يبرر بأي حال هذه القبضة المركزية الشديدة وهذا الاختلال الواضح في العلاقات بين المركز وأطرافه.

ومـن المشـكلات التـي تعانـي منهـا المحليـات والمدن السـودانية- وربما سـائر البلديات العربية ومثيلاتهـا في الـدول النامية- غمـوض القوانين والتشـريعات التـي تتعلـق بالعلاقـة بيـن المركز والكيانـات المحليـة مـن مجالـس ولاياتيـة و/أو مجالـس مناطقيـة ومجالـس محليـات وبلديـات ومـدن. وقـد أثار هـذا الغمـوض العديد مـن حالات التشـابك والتداخـل، بـل التنـازع والصـراع حـول السلطات والاختصاصات والصلاحيات بين الأجهزة المركزية وأجهزة الحكـم المحلي من جهة، وبين رئاسـات الولايات والكيانـات المحليـة الأخرى من جهـة أخـرى. وقـد لوحـظ أن ممارسـة السـلطات المشـتركة بيـن الأجهـزة الاتحاديـة والأجهـزة الولاياتية- الواردة في المادة 112 فقرة ا من دستور جمهورية السـودان- يشوبها غموض وضبابية، ما شكل بؤرة نزاع بين المركز والولايات، أعاق ويعيق أداء الأخيرة. كما أن المحليات والمدن السـودانية تشكو هي الأخرى من تغول الولاية (رئاسة ووزارات ولاياتية) على مواردها المحلية، وعلى عملية اتخاذ قـرارات هي من صميم اختصاص هـذه المحليات. وهذا الاختـلال في العلاقـة بين المركـز والأطراف ليس قاصـراً على السـودان، فالنظـام اللامركزي في الأردن مثلاً، يتصف بالضعف والتبعية، ما يعني سـيطرة الحكومة المركزية على الشأن المحلي. وفي مصر، هذه المحليـات- بالرغم من النصوص القانونيـة الصريحـة التـي حـددت اختصاصـات المجالـس المحليـة- «لـم تتمتـع باسـتقلالية حقيقية في إدارة شـؤونها»؛ ثم ما دامت الأنظمة اللامركزيـة تعتمـد على الدعـم المالي المباشـر مـن الحكومـة المركزية، فهـذا يؤدي إلـى اختلال العلاقة بين المركز وأطرافه.

الانفجار السكاني

لقد تسـبب الانفجار السـكاني الذي يعاني منه العديد من البلديـات والمدن العربية، والناتج عن وتائر التحضر السـريع مـن جهة، والهجرة المتزايدة من الريـف إلى المدينة بتعدد أسـبابها ودوافعهـا من جهة أخـرى. هذا الانفجار السـكاني تسـبب فـي ظهـور العديـد مـن المشـكلات والظواهـر السـلبية، مـا يسـتدعي مواجهتها وإيجـاد الحلـول لها من البلديـات والمـدن العربيـة، فقـد تدنـى مسـتوى الخدمات بسـبب زيـادة الضغـط الشـديد عليهـا، وازدحمت وسـائل

المواصلات وتلوثت البيئة، ولم تعد دور التعليم تستوعب الأعداد المتزايدة من الطلبة، وكذلك الحال للمستشفيات والمرافق الصحية، إضافة إلى ازدياد نسب البطالة والجريمة ، وبروز ظاهرة أحزمة الفقر التي تحيط بهذه المراكز الحضرية والمتمثلة في السكن العشوائي ومدن الصفيح والكرتون حول مدن الخرطوم والقاهرة والرباط ودمشق مثلاً .

ولعله من المناسب في هذا السياق أن نشير إلى الانفجار السكاني الذي تشهده مدينة الخرطوم الكبرى، والناتج عن: الزيادات الطبيعية لمعدل النمو السكاني، الهجرة الطوعية من الريف، النزوح القسري بسبب الجفاف والتصحر أو الحرب الأهلية بجنوب البلاد، حيث أقيم الكثير من الأحياء العشوائية حول المدينة، ما فاقم من حدة المشكلات التي تعاني منها أصلاً، وسبب ضغطاً شديداً متواصلاً على مواردها المالية. فالنازحون بحاجة إلى خدمات اجتماعية وصحية وتعليمية وأمنية. وبالرغم من الدعم المركزي والعون الدولي، فان مجالس المدينة المحلية تعجز عن الوفاء بكامل متطلبات هذه الأفواج البشرية المتزايدة.

ولما كان من الصعب، وربما من المستحيل، وقف نمو وتضخم المدن، عربية كانت أو غير عربية، فسوف يستمر الطلب والضغط المتواصل على الخدمات والمرافق البلدية، ومن ثم تستمر المشكلات التي تؤرق القيمين على أمر هذه البلديات والمدن . ولعل تركيز الخدمات الصحية والتعليمية وكافة البنى التحتية في العواصم والمدن العربية الكبرى وتطويرها وتنميتها على حساب المناطق الريفية، فيه ضرر بليغ بهذه المراكز الحضرية، ما لم يصاحب ذلك تنمية متوازنة توقف نزيف الهجرة المتواصلة، وترييف المدن العربية.

وإذا كانت مدن الخرطوم والقاهرة ونيروبي ونيودلهي تشكو من أحزمة الفقر التي تحيط بها، فإن ما يؤرق المسؤولين عن إدارة البلديات والمدن الخليجية هو العمالة الوافدة التي تشكل نسبة كبيرة من تعداد سكانها، حيث تبلغ مابين 60 - 65% من سكان دولة الإمارات العربية المتحدة. وما يقلق أكثر أن الغالبية من هذه العمالة ذات جذور ثقافية واجتماعية ودينية مغايرة لما هو سائد من قيم وتقاليد وثقافة.

الضعف البنيوي الهيكلي للبلديات والمدن العربية

لعل فيما أوردنا آنفاً من شُح الموارد المالية للكيانات المحلية العربية، واختلال العلاقة بينها وبين الحكومة المركزية ما يكفي لإفراغ الحكم المحلي من مضمونه وجدواه. ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، فهناك خلل هيكلي في بنية المدن العربية، وهناك قضايا متعددة تتعلق أولاً بالقوى العاملة من حيث أداؤها وتدريبها وتأهيلها وتحفيزها، وتتعلق ثانياً بأعداد وأحجام هذه الكيانات المحلية، وإلى غير ذلك مما سنشير إليه لاحقا.

وعودة إلى مدينة الخرطوم، لنستشف منها الدروس والعبر، فوفقاً لدستور جمهورية السودان، تتكون إدارة ولاية الخرطوم من الوالي وستة وزراء، يكوّنون مع الوالي مجلس وزراء الولاية، إضافة إلى مجلسها التشريعي. وقد تم تقسيم الولاية جغرافياً إلى خمس محافظات و25 محلية ، مقارنة بأربعة مجالس مناطق فقط وفقاً لقانون سنة 1983م. وبالرغم من تضاعف سكان الخرطوم خلال العقدين الأخيرين من القرن المنصرم، ولكن ذلك لا يبرر، في تقديرنا، هذا الكم الهائل من البلديات والمحافظات، ذلك أن القليل منها يملك من المقومات الإدارية والمالية والديمغرافية والجغرافية ما يؤهلها لأن تكون وحدة مستقلة؛ وأما على مستوى السودان ككل، فقد شهدت السنوات العشر الممتدة بين عامي 1990 و2000م زيادات كبيرة في أعداد الولايات والمحافظات والمحليات بلغت نسبها 189 %، 637 % و281 % على التوالي، مع ما يصاحب ذلك

من مصروفات باهظة، تحسب خصماً من موارد الحكم الاتحادي الشحيحة أصلاً.

كما أن النظام اللامركزي في الأردن قد عانى هو الآخر من العددية المهولة للمجالس المحلية، إذ بلغت 439 مجلساً تراوح بين مجالس بلدية وتجمعات سكانية ومجالس خدمات مشتركة، واتسمت جميع مستوياتها بالضعف وعدم الفعالية. والجدير بالذكر أن وزارة البلديات الأردنية قامت بإعداد وتنفيذ خطة استراتيجية شاملة في عام 2001م لإصلاح البلديات وإعادة هيكلتها وتطويرها، وما زال العمل بهذه الخطة مستمراً .

غياب المشاركة الشعبية الجماهيرية

تعاني البلديات والمدن العربية من غياب شبه تام لعنصر المشاركة الشعبية، الذي أشرنا إليه سابقاً. وأسباب هذا الغياب فيها تفصيل كثير ليس هذا مجال استيفائه. ولعلنا نكتفي بالإشارة إلى انفراد النُخب الحاكمة بإدارة الشؤون العامة التي تخص المجتمعات المحلية وتمس حياتها مساً مباشراً، إضافة إلى أن قصور الخدمات البلدية أدى إلى تذمر المواطنين وفقدانهم الثقة في هذه الأجهزة، ما أدى إلى عزوف الكثيرين عن المشاركة في عضوية هذه المجالس والإسهام في نشاطاتها، كما أن اللامبالاة اتجاه العمل العام من شرائح مؤثرة من المجتمع، إضافة إلى التشكيك- إن لم نقل الرفض- من الدولة، ممثلة في وزاراتها ومصالحها ومؤسساتها وبيروقراطيتها، لأي إصلاح قد يسلب البيروقراطيين والسياسيين شيئاً من صلاحياتهم وامتيازاتهم ونفوذهم، يمثلان عقبة كأداء للمشاركة الجماهيرية الفاعلة.

لقد سبق أن قلنا: ان الشأن العام الذي كانت تنفرد الدولة برعايته وإدارته أصبح متشعباً بحيث كاد يفوق إمكانات الدولة. ولهذا لا بد من إشراك أفراد المجتمع في هذا الشأن. إن غياب أو تغييب عناصر المجتمع المدني الفاعلة أضر كثيراً بالبلديات والمدن العربية، وأفقدها ثقة الجماهير فيها. هذا وقد شهدت العلاقات بين بعض النظم العربية الحاكمة ومنظمات المجتمع المدني في تونس ومصر وسورية والسودان، على سبيل المثال، توترات وشداً وجذباً. وبالرغم من المرارات التي يشكو منها الناشطون في هذه البلاد وغيرها، فان هذا الحراك الاجتماعي، في تقديرنا، دليل صحة وعافية.

إن غياب عناصر المجتمع الفاعلة عن ساحات وفضاءات الحكم المحلي يضر كثيراً بالأخير ويقعده عن مواجهة القضايا والمشكلات التي أشرنا إليها آنفاً، وسنعود إليها بشيء من التفصيل بعد قليل.

ونختم هنا بالتأكيد أن تجربة الحكم اللامركزي عموماً، وإدارة البلديات والمدن العربية على وجه التحديد- بالرغم من تجذرها في بعض الدول العربية وحداثتها في الأخرى- ظلت تعاني كمثيلاتها في الدول النامية من قصور مالي وعلاقات غير متوازنة مع المركز، ومشكلات أخرى، عددنا بعضها في الصفحات السابقة. ولمواجهة هذه المشكلات والتحديات وإيجاد الحلول الناجعة لها، لا بد أن تكون الاستجابة من نوع هذه التحديات. وهذا ما سنتناوله في الصفحات القادمة.

تحولات قرنية غير مسبوقة

سبق القول ان السنوات الأخيرة من القرن المنصرم شهدت تحولات غير مسبوقة على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ولعل أهمها: التوجه نحو الديمقراطية، العولمة وتحرير الاقتصاد ووسائل الإنتاج، والرغبة المشتركة بين الكثير من الحكومات وشعوبها في تطبيق حكم لامركزي يُعنى بالتنازل عن الكثير من السلطات والاختصاصات للكيانات المحلية على مختلف مستوياتها.

هذه التحولات والتطورات الكونية المتسارعة توحي بحتمية حدوث تغيرات عميقة في الخريطة الاجتماعية الاقتصادية السياسية للدول العربية كافة، ما يحتم- أيضاً- إعادة النظر في دور الدولة القومية وآلياتها وكياناتها الأخرى، بما فيها- على وجه الخصوص- البلديات والمدن العربية. ولعل في تحقيق قيم الديمقراطية والشفافية والعدالة والمشاركة الجماهيرية الفاعلة ما يُمَكِّن النُخَب العربية من السيطرة على هذه التحولات غير المسبوقة التي أشرنا إليها في صدر هذه الفقرة، وذلك بالعمل الجاد على تطوير نظام حكم محلي قابل للحياة، يملك من الإمكانات والقدرات ما يمكنه من وضع لبنات وقواعد راسخة، يمكن البناء عليها لتحقيق القيم الإنسانية المنشودة.

وعلى ضوء هذه الخلفية الضرورية، وبالنظر إلى المشكلات والعوائق التي أشرنا إليها سابقاً، سنكتفي فيما يلي بمناقشة أهم العوامل التي يمكن أن تساعد في تهيئة المناخ المناسب لتطبيق إصلاحات جوهرية، تسهم بفعالية في تطوير وتحديث البلديات والمدن العربية، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها الخدماتية التقليدية والمستحدثة من جهة، وتكون جسر العبور في الألفية الثالثة بكل زخمها وتحدياتها المتمثلة في تحقيق التنمية بمعانيها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة من جهة اخرى.

الإصلاح المالي

إذا كان ضعف البلديات والمدن العربية مرتبطاً، إلى حدٍ ما، بضعف إمكاناتها المالية، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، فلا بد من العمل على تطبيق حزمة من الإصلاحات المالية، ولعل أهمها حصول هذه البلديات على نصيب معقول واضح من الموارد الوطنية التي تستأثر بها الحكومة المركزية، مثل: ضرائب الدخل، المبيعات والجمارك، ورسوم الإنتاج..، وأن يُنَص على ذلك صراحة في الدساتير الدائمة وقوانين ونظم الحكم المحلي في البلاد العربية، على أن تتولى البلديات والمدن العربية مهام تحصيل الضرائب والرسوم التي تؤول إليها دستورياً، وأن تتصرف فيها بمعزل عن أي تدخل مخل من جانب الحكومة المركزية، أسوة بما هو سائد في الدول المتقدمة.

كما يتطلب الأمر تطوير وتعزيز قدرات البلديات والمدن العربية على زيادة وتنويع مصادر مداخيلها وإيراداتها المحلية بإدخال إصلاحات جوهرية على سياساتها الضريبية، تهدف إلى توسيع القواعد (المواعين) الضريبية وتحسين وتطوير آليات تقديرها وجبايتها، وتقليل الإعفاءات الضريبية، وتحسين طرق وأساليب المراجعة الداخلية، وسرعة وكفاءة حسم المنازعات الضريبية، ومحاربة الفساد الضريبي، وتطبيق العقوبات الجنائية على المتهربين من دفع الضرائب، وتطبيق الأساليب الحديثة في إدارة الضرائب . ومن شأن إصلاح النظام الضريبي أن يعزز فاعلية وعدالة الضرائب المفروضة على المستوى المركزي أو المستويات المحلية.

ويرتبط تنويع وزيادة الموارد المحلية العربية بالتوسع في فرض رسوم على الخدمات العامة وزيادة ما هو قائم منها أصلاً. ويلاحظ في هذا المجال أن الضرائب والرسوم التي تفرضها الدول الخليجية على معظم الخدمات التي توفرها لا تتناسب وكلفة هذه الخدمات، ما يقتضي ضرورة إعادة النظر

في هـذا الأمر حتى تتمكن البلديـات والمدن الخليجية من زيـادة إيراداتها وتحسـين موقفها المالي، خاصـة مع تناقص الدعـم المركزي . وقد أشـار أحـد الباحثين إلـى أن التـزام الحكومـة المركزية فـي المملكـة العربية السـعودية بتمويل كافـة احتياجات البلديات أعاق كل مجهود لاسـتقلال وتطوير المـوارد المالية المحلية المتاحة لهذه البلديات، لسـبب بسـيط، وهو أنه لا حاجة البتة إلى هذه الموارد المحلية .

بينمـا انعكـس الوضـع فـي البلديـات السـودانية التـي أثقلـت كاهـل المواطنين بضرائب ورسـوم فاقت طاقاتهم. هذا وقد أفرزت تجربة الحكم الاتحادي المطبقة حالياً في السودان بعض السلبيات وأوجه القصور في الأداء المالـي، مـا يحتم علـى البلديات والمـدن السـودانية- ورصيفاتها في بعض الدول العربية- ضـرورة التقيد الصارم باللوائح والقوانين التي تحكـم الأداء المالـي، والالتزام ببنـود الميزانيـة المجازة وعـدم تجاوزها، وعـدم جبايـة أي ضرائـب أو رسـوم جديـدة بدون تشـريعات ماليـة، ووقف الانفلات المالي والصرف البذخي وترشـيد وبرمجـة الإنفاق العام، وإقفال الحسـابات السـنوية في مواعيدها المحددة، مع ضرورة الاستخدام الأمثل للمـوارد المالية المتاحـة، واهتمام البلديات والمدن بالإنفاق الرأسـمالي الذي يعزز مواردها المالية.

إن تطبيق مقترحات زيادة وتوسـيع إطـار الرسـوم والضرائـب والدعم المركـزي وحزمـة الإصلاحـات الأخـرى المصاحبـة سـوف يعـزز قـدرة البلديـات والمـدن العربيـة علـى تلبيـة بعـض- وليـس كل- احتياجـات مجتمعاتهـا المحليـة؛ ذلـك أن لهـذه الزيـادات المقترحة حـدوداً لا يمكـن تجاوزهـا ، سـواء على مسـتوى الفرد دافع الضرائب أو الـدول مقدمـة الدعم، ولا سـيما أن أعباء هذه المدن والبلديات في تزايد مطرد بسـبب تزايـد احتياجات وتطلعات الجماهير التي لا تنتهي. ولهـذا ينبغـي للبلديـات والمـدن العربيـة إشـراك القطـاع الخـاص في نشـاطاتها الخدمية والتنموية لأجل تخفيف أعبائها المتزايدة أولاً، وتنمية وتطويـر مصادرهـا المالية ثانيـاً، وتحقيـق مبـدأ الشـراكة في التنمية ثالثاً.

وباسـتطاعة القطـاع الخاص، في تقديرنا، ارتياد العديد من المجالات التـي ظلت حكـراً علـى المحليات والمـدن العربيـة، وتأديتهـا بصورة أفضل من حيث الكم والكيف. وقد أثبـت بعـض الدراسـات والتجـارب التطبيقيـة أن للقطاع الخاص من الإمكانـات ما يؤهله ليكون البديل الاسـتراتيجـي فـي إدارة بعـض الخدمات البلدية .

ويمكـن القـول: ان نجـاح البلديات والمدن العربية، خاصة في منطقة الخليـج العربـي، أصبـح مرتبطـاً

بالقطاع الخاص الذي أصبح، بفضل الدعم الرسمي السخي، يمتلك من الإمكانات المالية والبشرية ما يؤهله لأن يلعب دوراً فاعلاً في التنمية الشاملة، ولا سيما على النطاق المحلي. وعلى سبيل المثال، فإن إيرادات القطاع الخاص السعودي تتجاوز المئة والستين بليون دولار ، ما يعني قدرته على تخفيف الكثير من أعباء البلديات والمدن السعودية. ولهذا لا بد من تسريع نشاط القطاع الخاص وتوسيع أساليب وفرص مشاركته الفاعلة في مجالات التنمية المحلية وغيرها من المجالات العديدة. وهناك ظروف موضوعية لا بد من توفرها لتشجيع القطاع الخاص لدخول المجالات الخدمية والتنموية للبلديات والمدن العربية ورصيفاتها في الدول النامية، أهمها توفير الإطار القانوني الملائم، وذلك بإصدار التشريعات القانونية التي تحمي كافة حقوق المستثمرين، مع توافر البنيات التحتية والكوادر الوطنية المؤهلة.

بشأن العلاقة بين الحكومة المركزية والبلديات والمدن العربية، سبق أن أشرنا إلى وجود خلل واضح لصالح المركز على حساب الأطراف، ما أضر كثيراً بالتجربة وعرقل مسيرتها. إن تصحيح هذا الخلل يمثل- في تقديرنا- الخطوة الأولى في طريق إصلاح وتطوير نظام الحكم المحلي في الوطن العربي. ولعل في تنفيذ حزمة الإصلاحات المالية المذكورة في الفقرات السابقة ما يساعد في إعادة التوازن المطلوب بين المركز والأطراف. ولتكملة وإنفاذ هذا التوازن لا بد من ترتيب العلاقة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية, وتوزيع واقتسام السلطات بينهما بصورة واضحة، بحيث لا تتعدى أي منهما على سلطات وصلاحيات الأخرى، إضافة إلى تنظيم العلاقات الأفقية والرأسية بين كافة مستويات الحكم اللامركزي، بحيث تنتهي ظاهرة التنازع في الاختصاصات والصلاحيات. وينبغي أن يصاحب هذا التوزيع والتنظيم للاختصاصات توزيع عادل للكوادر البشرية المتمثلة في الإداريين والتنفيذيين والكتبة والمحاسبين والفنيين بكافة تخصصاتهم، وتوفير كافة المتطلبات المادية اللازمة لتعزيز البلديات العربية.

ولعله من المناسب أن نذكر أن العديد من المحليات السودانية، ومثيلاتها العربية، يشكو من نقص كبير في القوى البشرية المؤهلة والمدربة، في ذات الوقت الذي تتكدس هذه الكوادر في العاصمة القومية ورئاسات الولايات. ولا بد أيضاً من النص الصريح في الدستور و/أو قوانين ونظم الحكم المحلي على اختصاصات وصلاحيات كل مستوى من مستويات الحكم المحلي. ومع ذلك، يجب التأكيد أن النصوص الدستورية والقانونية لا تكفي وحدها لخلق علاقات صحية ومتوازنة بين الحكومة المركزية وأطرافها، إذ لا بد من توفر قناعة تامة والتزام صريح من النخب الحاكمة والجهاز البيروقراطي بمبدأ تطبيق اللامركزية، وتوفر علاقات متوازنة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية. كما أن توفر قيادات محلية ناشطة وواعية يعتبر أمراً ضرورياً لدعم وتعزيز جهود القيادات السياسية والتنفيذية، إضافة إلى التنسيق المحكم والتعاون الوثيق بين كافة العاملين والناشطين، سياسيين وبيروقراطيين وشعبيين، على مختلف مستويات الحكم المحلي. لقد أشرنا في محور سابق إلى تردد بعض

الحكومات العربية في إسناد اختصاصات ومسؤوليات حقيقية لمجالس الحكم المحلي، واكتفائها بتفويض السلطات فقط (اللامركزية الإدارية) مع احتفاظها بسلطة اتخاذ القرار. ويجب التأكيد أن هذا المنحى يعرقل مسيرة الحكم المحلي في الوطن العربي، إذ لا بد من تنازل الحكومات المركزية عن سلطة اتخاذ القرار المتعلق بالشأن المحلي وسلطة تنفيذه وإسنادها كاملة للبلديات والمدن العربية. هذا ويرى بعض التنفيذيين والباحثين أن إسناد المزيد من السلطات والاختصاصات للوحدات المحلية ربما يحد من تدخل الحكومة المركزية في الشأن المحلي، ويحاجُّون بأن ما يدفع الحكومات المركزية لهذا التدخل هو محدودية سلطات واختصاصات الكيانات المحلية، وهذه في تقديرنا مسألة تستحق النظر والتطبيق.

الإصلاح الهيكلي الإداري

فيما يتعلق بهذا الإصلاح وتحسين بيئة عمل البلديات والمدن العربية، لا بد من إعادة النظر في أوامر تأسيس ومسؤوليات وأعداد البلديات العربية وضمها في بلديات أكبر حجماً وأكثر قدرة، وذلك عملاً بمبدأ اقتصادات الأحجام الذي بموجبه تقل التكاليف كلما كبر الحجم , ما يعني ضرورة تقليص أعداد محليات ومحافظات السودان والجزائر والأردن على سبيل المثال. وبالنسبة إلى السودان، فبالرغم من التوصية بتقليص أعداد الهياكل المحلية على مستوى القطر، فإن قانون الحكم المحلي الذي صدر حديثاً أغفل هذا الأمر تماماً.

ولعله من المناسب الإشارة إلى تجربة جمهورية جنوب أفريقيا في هذا الصدد، حيث تم تقليص أعداد البلديات من 843 إلى 310 بلديات، وفقاً لقانون ترسيم حدود البلديات لعام 1998م.

ووفقاً لتقرير المنتدى الدولي حول السياسات الإبداعية وممارسات الحكم المحلي الذي سبقت الإشارة إليه، فإن عملية إصلاح مؤسسات الحكم المحلي تتطلب معالجة كافة أوجه القصور البيروقراطي، بتبسيط السياسات والإجراءات، ومحاربة الروتين، وحسم أي تضارب وازدواجية في اختصاصات المسؤولين، وتوفر التنسيق التام بين كافة الأجهزة، وتوفر المعلومات المساعدة على سرعة وسلامة اتخاذ القرارات، والمتابعة والرقابة، وتحديث الإدارة، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتغيير أنماط السلوك والثقافة السائدة في الدواوين والإدارات الحكومية .

ولأن المعرفة هي الأساس المكين للتنمية بمعناها الشامل، فإنه وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002م، تواجه كافة الدول العربية فجوة معرفية واسعة لن يتم تجسيرها إلا بتنفيذ استراتيجيات واضحة تتبنى الربط المحكم بين مخرجات التعليم والتدريب من جهة، واحتياجات سوق العمل الفعلية من جهة أخرى . وبالنظر إلى ضعف أداء معظم البلديات والمدن العربية، وانعدام عناصر المبادأة والمبادرة، فلا بد من إكمال النقص في الكوادر والخبرات والمهارات الإدارية. إن تطوير قدرات الهياكل التنظيمية للبلديات والمدن العربية يتطلب، فيما يتطلب: زيادة الفعالية

الإدارية، وتطوير المهارات والخبرات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، وتحفيز الموظفين ومحاربة الفساد والمفسدين . ولهذا لا بد من إعادة النظر في أمر الخدمة العامة والعمل على تأمين حيادها ونزاهتها وشفافيتها وفعاليتها، مع ضرورة تسهيل المعاملات وتحديث القوانين واللوائح لمواكبة العصر، وتعميم وسائل تقنية وثورة المعلومات، واختيار العاملين في الأجهزة المحلية وفقاً للكفاءة والتخصص، وهذا يقودنا إلى تأكيد ضرورة الاهتمام بالتعليم المستمر والتدريب المتواصل وإعطائه أهمية قصوى في سلم أولويات البلديات والمدن العربية، وعدم إغفال وإهمال التدريب المهني الفني، لأجل تأمين وتوفير قوة عمل ماهرة تتمكن من استيعاب ((اقتصاد المعرفة)).

ولعل الإصلاح الهيكلي لبلديات ومدن دول الخليج العربية، على وجه الخصوص، يظل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتطوير أنشطة هذه البلديات، والعمل على توطين الوظائف، وفتح مجالات التوظيف للمرأة وإشراكها في عملية التنمية والتحديث.

قلنا: إن البلديات والمدن العربية تعاني من ترهل كبير في القوى العاملة، مع ما يصاحب ذلك من فقد وهدر للموارد الشحيحة أصلاً. وبالنظر إلى أن نسبة العاملين بخدمة الدولة في الوطن العربي تعتبر من أعلى النسب بالمنطقة ، وبمراجعة هذا الخلل، ستجد البلديات والمدن العربية أنها مضطرة للاستغناء عن الكثير من العاملين. ولمواصلة دورها الاجتماعي تجاه مجتمعاتها المحلية، ينبغي على البلديات دفع التعويضات المناسبة لهم أو إعادة تدريبهم وتأهيلهم لتولي مهام ومسؤوليات أخرى.

تفعيل المشاركة الشعبية

لعل من أكثر ما يعيق البلديات والمدن العربية- في تقديرنا- هو غياب أو تغييب الشعوب العربية عن المشاركة الفاعلة في تسيير شؤونها المحلية. ولكي تؤدي هذه البلديات دورها بصورة كاملة فلا بد من تمهيد الطريق بإحداث انفتاح سياسي يمكن الجماهير العربية من المشاركة في تقرير مستقبلها الاقتصادي الاجتماعي السياسي، وذلك من خلال مجالس الحكم المحلي المنتخبة انتخاباً حراً مباشراً، كخطوة تجريبية أولى في طريق الممارسة الديمقراطية. ولهذا يتوقف نجاح هذه البلديات- في مواجهة تحديات التنمية والعولمة والنظام العالمي الجديد- على درجة انفتاح النظام السياسي ومستوى المشاركة الجماهيرية التي تسمح بها النخب الحاكمة في الوطن العربي، وهذا لن يتحقق- في تقديرنا- إلا بتوفر مناخ ديمقراطي متعافٍ وإطلاق حرية العمل السياسي المسؤول. وفي مثل هذا المناخ الديمقراطي ينمو ويزدهر المجتمع المدني المتمثل في: الاتحادات، النقابات المهنية والعمالية، المنظمات الشبابية والنسوية. إن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تلعب- بجانب تعبئة أعضائها ومؤسيسها خلف البلديات والمدن العربية- دور الرقيب على أداء الجهاز المحلي برمته، ما يعزز قيم الشفافية والعدالة والديمقراطية.

صحيح ان هناك مجالس بلديات ومدناً منتخبة في السودان ومصر وسوريا وغيرها، ولكن الصحيح أيضاً أن مناخات وساحات العمل السياسي في هذه البلدان ليست منفتحة بالقدر الذي يسمح للرأي الآخر، الذي قد يخالف الرأي الرسمي للدولة و/أو الحزب، بالعمل والمنافسة الشريفة المتكافئة، وبهذا تخلو الساحة للمتحزبين والمؤيدين والمتعاطفين، وتفقد ساحات العمل المحلي إسهام وعطاء عناصر كان يمكن أن تشارك بإيجابية وفعالية في الشأن العام، سواء كان بالفكر أو الممارسة.

ولعل في المبادرة السعودية لإصلاح الوضع العربي ما يسهم في تحريك بركة العمل السياسي العربي الراكدة . وينبغي أن تمثل البلديات والمدن العربية نقطة انطلاق المشاركة السياسية التي تقترحها المبادرة السعودية، كونها تمثل القاعدة الصلبة التي ينطلق منها وفيها كل إصلاح جاد وعمل مسؤول. وكما يرى بعضهم، فإن هناك عنصراً أساسياً

لا بـد من توفره لضمان تطبيق ونجاح هذه المبـادرة الإيجابية، وهو عنصر الحرية: حرية الرأي، وحرية التفكير، وحرية التعبيـر؛ ثم إن الدروس المسـتمدة من تجربة البلدان التي عاشـت مخاض الانتقال إلـى مصاف الدول المتقدمة أثبتت أن سعي هذه الدول إلى «تحقيق النمو يتوقف على مدى وعمق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ودرجة الانفتاح في النظام السياسي ومستوى مشاركة المجتمع المدني في أجندة التنمية».

ونختم بتأكيد أهمية العمل على تهيئة المناخ المناسـب لتطبيق إصلاحات جوهرية تسـهم بفعالية في تطوير وتحديـث البلديـات والمـدن العربية، وضـرورة إحداث انفتـاح في النظم السياسـية العربية والـذي يعني تحقيق الديمقراطية والحرية والمشاركة، ومن ثَمَّ مخاطبة قضايا الحكم المحلي الأخرى التي فصلنا الحديث عنها.

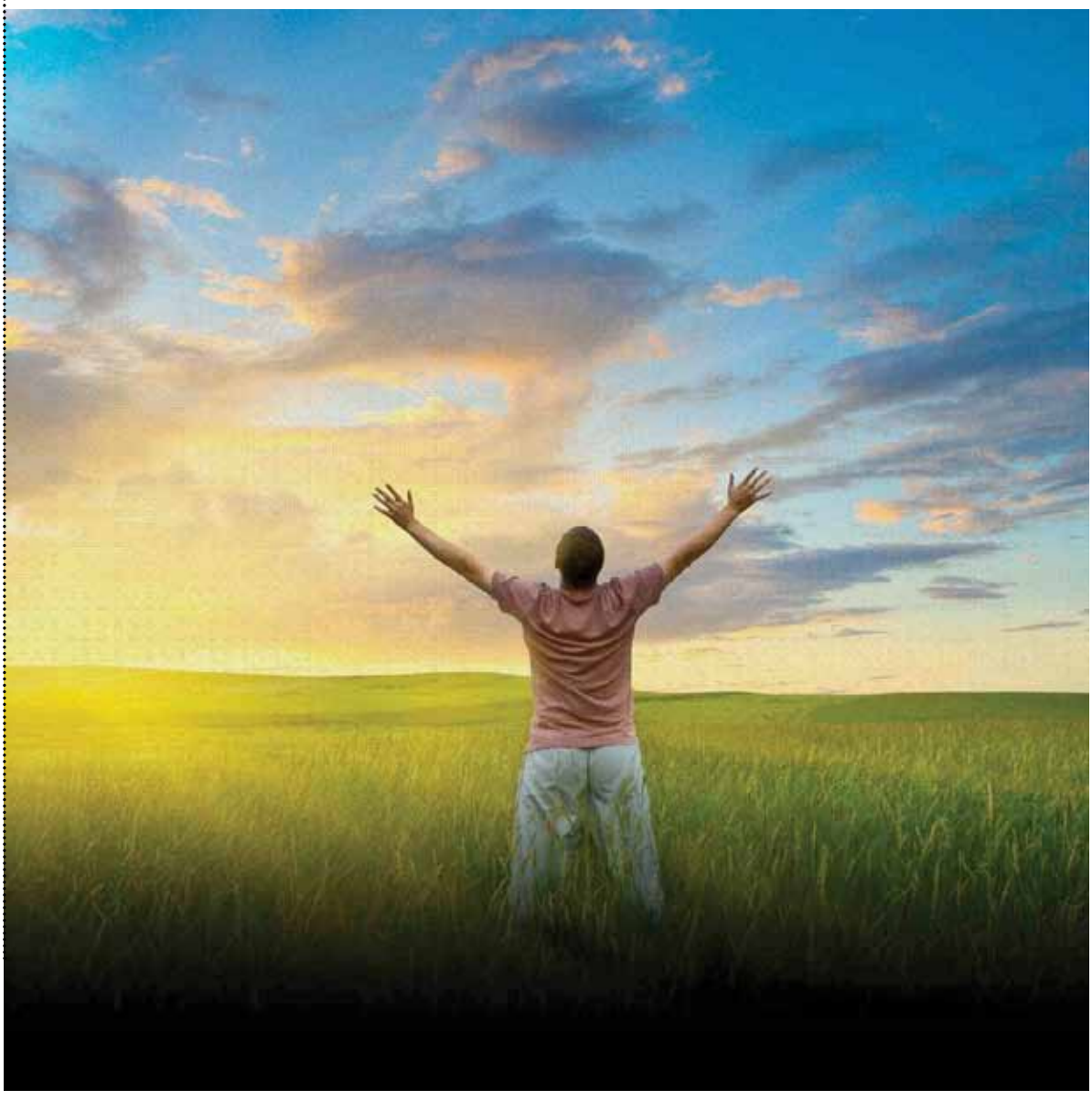

الموارد الترابية والتنمية المحلية: نحو بناء مشروع حضري بالمناطق القاحلة بالمغرب (دراسة حالات)

د . بوشتى الخزان - دة. ماجدة صواب
(أستاذان باحثان جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس المغرب)

الأساليب العلمية والتقنيات الحديثة واستخداماتها

ملخص البحث :

إن المغرب وبحكم موقعه الجغرافي والذي ينتمي في جزء كبير منه إلى النطاق القاحل، فإن ظاهرة التمدين به تبلورت وتطورت مع العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين. وبالرغم من توفره على جهاز حضري متنوع وضارب في القدم، فإن نطاقه الجنوبي سجل تأخرا كبيرا في هذا السياق، مما اضطره وبعد استرجاع أقاليمه الجنوبية إعادة النظر في سير المنظومة الحضرية الهشة التي ورثها عن الاستعمار الإسباني بخلق وتحفيز تعمير حديث، هدفه الأساس سد حاجيات المجتمع المحلي من جهة وإنتاج وتدبير الجهاز الحضري الجديد بطرق عصرية مبنية على الخلق والإبداع وفق مقاربات وآليات متعددة من جهة ثانية. ويمكن الأخذ بخطة المشروع الحضري في هذا الباب كآلية فعالة في التنمية الحضرية، المشروع الذي يرتكز على التشخيص الإستراتيجي والتشارك في قطيعة تامة مع التعمير التنظيمي والتقني، بمساهمة كل مكونات المجتمع الحضري منتخبون ومجتمع مدني والكل تحركه المصلحة العامة.

إن الهدف من تبني هذه المقاربة التنموية - المشروع الحضري- لمن شأنها كما كان الشأن بالنسبة لتجريبها وتطبيقها في كثير من الدول ، أن تساهم في الحد من الأزمة الحضرية بكل تجلياتها والسعي إلى الرقي بالمنظومة الحضرية الصحراوية إلى مستويات متقدمة، والتي بإمكانها خلق الرفاه الاجتماعي والتوازن المجالي والحفاظ على البعد الإيكولوجي والتنمية الاقتصادية بهذه المناطق العطوبة. وأن يفصح كذلك عن ضوابط وشروط الإقلاع التنموي الذي من شأنه أن يخلق القيمة المضافة بهذه المجالات. لقد حاولنا الإجابة على الفرضيتين الآتيتين:

- حداثة التعمير بالمدن الصحراوية ونموها السريع في ظرف وجيز قلل من فرص التحكم في تدبيره وتخطيطها على النحو الأفضل.
- إن المشروع الحضري المتكامل آلية كفيلة برفع الاختلالات وتحقيق التوازنات السوسيو مجالية والاقتصادية لهذه المدن.

الحلول التنموية المقترحة وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة

المقاربة المنهجية: يقتضي تحليل الإشكالية تحديد المجال الجغرافي المدروس، والذي يتعلق هنا بالمدن الكبرى لثلاث جهات بالجزء الجنوبي من المغرب (جهة كلميم السمارة، جهة بوجدور واد الساقية الحمراء، وجهة واد الذهب الكويرة) والتي تمثل في مجموعها حوالي 40 % من المساحة الإجمالية الوطنية، ولكونها المؤهلة أكثر من غيرها لاحتضان المشروع الحضري المتكامل القابل لتطوير التنمية الحضرية بهذه المدن.

إن الاهتمام بهذا المجال ليس وليد الصدفة ولكنه نابع أولا من تتبعنا لمسلسل التمدين بالمغرب، وكون هذا الحيز الترابي يعيش دينامية ديمغرافية واقتصادية واجتماعية غير متجانسة وغير مسبوقة بصفة عامة وثانيا إشرافنا وتأطيرنا ومناقشتنا لعدد مهم من الأبحاث والدراسات الميدانية الجامعية حول المنطقة أو حتى دراسات لمناطق مشابهة بالجارة موريتانيا.

خلصنا من خلال تحليلنا لهذه الإشكالية المرتبطة بالتنمية الحضرية وتدبيرها إلى أن المجال الحضري بهذا النطاق يتميز بخصوصيات متعددة، وجب أخذها بعين الاعتبار في كل المبادرات الرامية إلى تحسين مردوديته وإطار عيش السكان به. وقد استنتجنا أن الأخذ بآلية تطبيق مبادئ و أفكار «المشروع الحضري» الذي يعد مقاربة متكاملة الأبعاد وتدمج كل مكونات المجتمع الحضري ومختلف القطاعات والمؤسسات الفاعلة في المدينة ، لإيجاد الحلول المناسبة والمتفق في شأنها والتي يمكن أن تأخذ صفة ميثاق جماعي، لحل كل الإكراهات التدبيرية منها أو البيئية أو تلك المرتبطة بالتنمية المستدامة.

مقدمة:

إن التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية، والتموقع في نطاقات مناخية معينة وتفاوت القدرة في كسب وتحقيق التنمية الشاملة، رهن مستقبل الشعوب والدول وأثر إما سلبا أوإيجابا في عمليات رفع الاختلالات وسد الحاجيات ومواكبة التطور والتحولات في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية والبيئية. فسيادة الظروف المناخية الملائمة وتراكم الخبرات والتجارب في ميدان التنمية الحضرية وتوفر الإمكانات الاقتصادية، ساهمت في تخطي إكراهات التدبير الحضري بالنسبة لدول كثيرة، بينما صعب المناخ القاحل، حوالي 89 % من مساحة الوطن العربي تمثل مناطق جافة ووعرة، وقلة الموارد بكل أنواعها وضعف التأطير الترابي وغياب الإمكانات وهشاشة البيئة من إمكانية خلق وإحداث تنمية حضرية مستدامة في كثير من البلدان التي ينتمي بعض أجزائها أو كل مجالها إلى أقاليم المناخ الصحراوي، من خلال تحقيق التناغم والتكامل بين احتياجات الإنسان بهذه الأوساط ومعطيات بيئته المحيطة.

إن المغرب وبحكم موقعه الجغرافي والذي ينتمي في جزء كبير منه إلى النطاق القاحل، فإن ظاهرة التمدين به تبلورت وتطورت مع العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين.

وبالرغم من توفره على جهاز حضري متنوع وضارب في القدم، فإن نطاقه الجنوبي سجل تأخرا كبيرا في هذا السياق، مما اضطره وبعد استرجاع أقاليمه الجنوبية إعادة النظر في سير المنظومة الحضرية الهشة التي ورثها عن الاستعمار بخلق وتحفيز تعمير حديث، هدفه الأساس سد حاجيات المجتمع المحلي من جهة وإنتاج وتدبير الجهاز الحضري الجديد بطرق عصرية مبنية على الخلق والإبداع وفق مقاربات وآليات متعددة من جهة ثانية، وهكذا قفزت نسب التمدين إلى مستويات عليا فاقت 60 % في

مجموع الجهات الجنوبية مع تسجيل فوارق كبيرة بينها كذلك حوالي 90 % بجهة العيون الساقية الحمراء.

غير أن هذا الاهتمام المتزايد والمتنامي بقضايا تدبير المجال الحضري بهذه الأقاليم الصحراوية الجنوبية من خلال تعدد الأجهزة والمؤسسات وتكاثر الخطط والإستراتيجيات كان سببا في كثير من الأحيان وراء غياب التنسيق وتداخل الاختصاصات وتضارب المصالح مما نتج عنه أزمة في تدبير الشأن الحضري، و جعله يتخبط في كثير من الصعوبات، وافتقد إلى الخيط الناظم فيما بينها، فأصبح معه التفكير في تغيير التوجهات مطلبا مهما. ويمكن الأخذ بخطة المشروع الحضري في هذا الباب كآلية فعالة في التنمية الحضرية، المشروع الذي يرتكز على التشخيص الإستراتيجي والتشارك في قطيعة تامة مع التعمير التنظيمي والتقني، بمساهمة كل مكونات المجتمع الحضري منتخبون ومجتمع مدني والكل تحركه المصلحة العامة. إن تبني هذه المقاربة التنموية – المشروع الحضري- لمن شأنها كما كان الشأن بالنسبة لتجريبها وتطبيقها في كثير من الدول ، أن تساهم في الحد من الأزمة الحضرية بكل تجلياتها والسعي إلى الرقي بالمنظومة الحضرية الصحراوية إلى مستويات متقدمة، والتي بإمكانها خلق الرفاه الاجتماعي والتوازن المجالي والحفاظ على البعد الإيكولوجي والتنمية الاقتصادية بهذه المناطق العطوبة. وأن يفصح كذلك عن ضوابط وشروط الإقلاع التنموي الذي من شأنه أن يخلق القيمة المضافة بهذه المجالات. فما هو واقع حال التمدين والتدبير بالمدن الصحراوية؟ أي مشروع حضري يمكن تبنيه لإخراج هذه المدن من أزمتها ؟.

للإجابة على هذه التساؤلات سننطلق من الفرضيات التالية:

حداثة التعمير بالمدن الصحراوية ونموها السريع في ظرف وجيز قلل من فرص التحكم في تدبيره وتخطيطها على النحو الأفضل.

إن المشروع الحضري المتكامل آلية كفيلة برفع الاختلالات وتحقيق التوازنات السوسيو مجالية والاقتصادية لهذه المدن.

المقاربة المنهجية:

يقتضي تحليل الإشكالية تحديد المجال الجغرافي المدروس، والذي يتعلق هنا بالمدن الكبرى لثلاث جهات بالجزء الجنوبي من المغرب (جهة كلميم السمارة، جهة بوجدور واد الساقية الحمراء، وجهة واد الذهب الكويرة) والتي تمثل في مجموعها حوالي 45 % من المساحة الإجمالية الوطنية وفقط 3 % من مجموع سكان المغرب. ولكونها المؤهلة أكثر من غيرها لاحتضان المشروع الحضري المتكامل القابل لتطوير التنمية الحضرية بهذه المدن.

إن الاهتمام بهذا المجال ليس وليد الصدفة ولكنه نابع أولا من تتبعنا لمسلسل التمدين بالمغرب، و»كونه يعيش دينامية ديمغرافية واقتصادية واجتماعية غير متجانسة ونموذج سيرها الحضري يدور في نفس النسق» بصفة عامة وثانيا إشرافنا وتأطيرنا ومناقشتنا لعدد مهم من الأبحاث والدراسات الميدانية الجامعية حول المنطقة أو حتى دراسات لمناطق مشابهة بالجارة موريتانيا.

I- التشخيص الترابي آلية أساسية لبناء المشروع الحضري بالمناطق القاحلة.

قبل الخوض في طريقة تحديد العناصر الضرورية التي يجب أن يراعيها ويقوم بتحليلها التشخيص الترابي، سنعرج على تعريف هذا المفهوم درءا للبس وتوضيحا للمنطلقات.

1 - في باب المفهوم:

إن تحديد المفاهيم ولا سيما منها المستعملة في العلوم الاجتماعية يعد مخاطرة كبيرة، لما يحمله كل مصطلح من تأويلات يصعب حصرها في تعريف واحد بل تتعدد التعاريف ويتعمق النقاش حسب المرجعيات والتخصصات. فالتشخيص الترابي والاستراتيجي و المشروع الترابي والتثمين كلها مصطلحات كثر استعمالها في العقدين الأخيرين على حساب أخرى كالتخطيط والتنمية المحلية والتشاركية والتعاقدية.

فالتشخيص الترابي هو عملية تروم التهيئة وبناء تخطيط جديد، كما أنه أداة تساعد على أخذ القرار الصحيح بالنسبة لإعداد تراب معين، لأنه ينبني على المقاربة التوافقية للتنمية الترابية التي تنطلق من تشخيص واقع و إظهار المشاكل ونقط القوة والضعف وانتظارات السكان والرهانات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. فهو يعود إلى الماضي لتفسير الحاضر واستشراف المستقبل، فهو ذو وظيفتان إصدار الحكم ومواكبة التحول.

كما أنه يعمل من جهة وفي مسلسل طويل العديد من الفاعلين المحليين بمختلف آرائهم في اتخاذ القرار بشأن التنمية الترابية، ومن هنا يمكن أن نطلق عليه التشخيص التشاركي ومن جهة أخرى يعد دراسة متعددة الأبعاد والقطاعات (الديمغرافيا والنقل والعقار و الأنشطة الاقتصادية...) فهو مقاربة مندمجة لعنايته بمختلف العناصر الترابية والتي تجمعها تقاطعات يصعب تناولها بصفة قطاعية.

إنه ينبثق من التعبئة الكاملة والمتكاملة للموارد الخاصة المادية واللامادية بمجال ترابي ما، بحيث يتأسس على مقاربة أفقية للتنمية، التي تمكن من ترشيد استغلال الموارد والتعاضد بين الجماعات الترابية في إطار التبادل والتكافل والتكامل عبر برنامج تعاقدي يأخذ صيغة ميثاق ترابي. فهو مشروع استراتيجي يندرج في الديمومة وفي قالب لولبي تصاعدي يدخل في مساره كل المتغيرات ويدمج كل الفاعلين الجدد الراغبين في الانخراط في مختلف مراحل بناء وتنفيذ المشروع. من بين الأهداف التي يتوخاها هذا المشروع نذكر: محاولة وضع تصور استراتيجي للتنمية في بوثقة متماسكة تروم الانسجام والتنمية بين مختلف الفاعلين. يروم تحقيق تنمية ترابية شمولية للمجال والمجتمع عبر تعبئة عقلانية رشيدة للموارد الكامنة والراقدة والمستغلة، في إطار شفاف وديمقراطي بعيدا عن المصالح الضيقة والصراعات بين الجماعات الترابية.

بناءا على ما سبق يظهر وبجلاء أن التفكير وبلورة مشروع ما لمجال ذو مقياس معين، يقتضي تشخيص واقع حاله بهدف الكشف عن مؤهلاته ورصد حاجياته المتنوعة، لوضع الخطة أو البرامج المناسبة التي تسمح بالتدخل حسب الأولويات و الإمكانات، وفق تحديد الآني والمستعجل منها وتلك التي يمكن أن تتحقق على المدى المتوسط أو البعيد.

2 - أسس و أهداف التشخيص الترابي:

إن بناء وتقوية القدرات التنموية للمجالات الترابية، تقتضي نهج مقاربة تعتمد مرتكزات واضحة والمفضية إلى بناء المشروع الترابي على المستوى العام، ثم الانتقال إلى وضع المشاريع التنموية المحلية القابلة للتطبيق والتفعيل ومن ضمنها المشروع الحضري.

فالمجالات القاحلة ومن بينها المناطق الجنوبية المغربية، في حاجة إلى مشاريع حضرية حديثة، يتم بلورتها بأفكار جديدة في تجاوز تام لما كان يقترح سابقا، لأن معظم المشاريع السالفة لم تستطع انتشال هذه المدن من أزمتها والارتقاء بها إلى قواطر للتنمية. وعلى هذا الأساس فإن اعتماد الجرد الشامل لكل مؤهلات هذه المجالات الحضرية وظهيرها وما تتوفر عليه من بنيات تحتية و إمكانات ذاتية وتراث ثقافي ومجموعات بشرية بمختلف خصوصياتها وخصائصها الديمغرافية، يمكن أن يقدم فكرة عن نقط القوة و الإيجابيات التي تتوفر عليها كمرحلة أولى. كما يمكن البحث المتأني في تشخيص النقط السلبية التي ترسم صورة دقيقة وتكشف عن الخلل، السمام بتقديم حلول لها عبر إشراك الكل في مرحلة ثانية.

أما المرحلة الثالثة فتتجلى في الكشف عن الفرص التي يتيحها هذا المجال والتي تتطلب بناء منهج فعال وديناميكي لاستثمارها، خصوصا و أن هذه المجالات تتوفر على فرص متنوعة وكثيرة لمن يرغب في الاستقرار أو الاستثمار بها، سواء تعلق الأمر بالقطاع السياحي أو الصناعي أو الفلاحي أو غيره من الأنشطة الإنتاجية والثقافية التي يمكن الكشف عنها وتبنيها. فكل مجال كيف ما كان نوعه إلا ويتوفر على موارد ترابية واعدة لكن ما يفتقر إليه هو الأفكار والرساميل. فكثيرة هي المناطق التي كانت و إلى وقت قريب غير ملائمة للاستقرار والعيش، أصبحت اليوم عبارة عن مدن كبيرة تعج بالحياة والحركية(مدن كبيرة في مناطق قاحلة و أخرى في مناطق باردة ...).

كما تقتضي المرحلة الرابعة كذلك تشخيص المهددات التي يمكن أن تعصف أو تحد من التنمية والتقدم بهذه الأماكن بفعل هشاشتها وعطوبيتها البيئية وصعوبة تجديد مواردها في الظروف الحالية. مما يفرض التفكير الجدي في التعامل معها بحدر شديد في إطار التنمية المستدامة التي من بين أهدافها الحفاظ على التوازن الإيكلوجي للأوساط وفق توصيات المؤتمرات العالمية، وعلى رأسها مبادئ ريو سنة 1992. فأين تتجلى نقط القوة والضعف والفرص والمهددات في هذا النطاق القاحل، بصفة عامة ومدنه على وجه الخصوص؟.

3 - ضعف أجرأة وثائق التعمير وغيابها أثرا سلبا في تنظيم المشهد الحضري.

إن القراءة التركيبية لمختلف مشاهد المدن الصحراوية يحيلنا على نتيجتين:

تتعلق النتيجة الأولى بغياب وثائق التعمير التي كان من المفروض سابقا أن تنظم إنتاج المجال الحضري، وحتى بعدما تم إنجازها لم تتمكن الجهات الوصية فرضها وتطبيق توجهاتها، وهذا ما يفسر الفوضى والعشوائية التي تميز التمدين و التحضر بهذه المدن حوالي 9815 أسرة كانت تقطن بأحياء هشة أعيد إيواؤها في إطار برنامج مدن بدون صفيح في السنوات القليلة الماضية بمدينة العيون بينما يقطن حوالي 12000 نسمة بأحياء هشة بمدينة السمارة خصوصا بحي الربيب وحي الكويز أي 24.7 % من السكن بها ينتمي إلى السكن غير القانوني، أما مدينة الداخلة فقد بلغ عدد القاطنين بالسكن الهش إلى حوالي 6568 أسرة أعيد إسكان 882 أسرة منها فقط إلى حدود 2010 .

بينما تخص النتيجة الثانية غياب تصور استراتيجي شمولي للرقي بالمنظومات الحضرية إلى مستوى أحسن مما هي عليه، إذ أن المبادرات تكون متقطعة في الزمان، ولا ترسم الأهداف على المدى البعيد بل تكون التدخلات آنية تنبني على تقديم الحلول السريعة، دون التفكير الجاد في القضاء على أسباب الفوضى التي تنتج هذه المشاهد الحضرية.

جدول رقم 1: تطور السكان الحضريين بالمدن والمراكز الحضرية الجنوبية بالمغرب ما بين 1982 و 2004

فترة الإحصاء المدينة	1982	1994	2004	التطور مابين 82% - 2004 ب	متوسط معدل النمو السنوي مابين 82% – 2004 ب
العيون	39875	136950	183691	360.7	7.18
كلميم	41099	72563	95749	132.9	3.91
الداخلة	17309	29831	58104	235.7	5.65
السمارة	17753	28750	40347	127.2	3.8
بوجدور	6256	15167	36843	488.9	8.39
طانطان	40551	45821	60898	49.7	1.85
طاطا	7648	12549	15239	99.2	3.18
طرفاية	2909	4506	5615	93.0	3.03
آسا	6909	8323	12905	86.8	2.88
بويزكارن	5632	8638	11981	112.7	3.49
الزاك	7803	2759	12653	61.6	2.2
المجموع	193773	363098	533826	179.8	4.71

المصدر: الإحصاءات العامة للسكان والسكنى 1982-1994-2004

فرغـم أن ظاهـرة التمديـن هـي حديثـة ولكـن تتجـاوز المتوسـط الوطنـي بنقـط مهمـة، وكان مـن المفـروض أن تكـون مـدن الجنـوب نموذجيـة ومنسـجمة ومتناسـقة، إلا أن الواقع يثبت العكس، ويعبـر علـى أن عوامـل ومظاهـر التعميـر لا تختلف عـن مثيلاتها في باقـي مناطق المغرب، فالسـكن الفوضـوي وغيـر اللائق سـمة التمدين بهـذا الجهاز الحضري. كما أن إعادة الإسـكان و الإيواء تنتج أحياء غيـر مكتملة البناء مما يشـوه المنظـر العام لهذه المـدن (أنظر الصـورة رقم1)، ناهيـك عن ضعف في التأطيـر والمتابعـة والمصاحبـة لهـؤلاء السـكان. وتقـع في كثير مـن الأحيـان أحياء غيـر قانونية في مجالات فيضية حالة حي «الربيب» بمدينة السـمارة إذ تقطـن بـه أكثر مـن 800 أسـرة على مسـاحة 10 هكتـارات فـي مجـال فيضـي بجانـب واد الربيـب، كمـا تتركز بعـض المنازل الهشـة علـى جنبات واد السـاقية الحمراء، مما يعبر عن هشاشة مواد البناء المستعملة في السكن وكذا المواقع التي تحتلها.

لقـد تـم إنتـاج العديد مـن الأحيـاء السـكنية بهذه المـدن خـارج قوانين ومسـاطر التعميـر، إضافة إلى صعوبـة مواكبة حركات الهجـرة القروية والحضرية نحـو هـذه المراكز والتزايد السـريع للسـكان، بحيث تسـجل بهذه المدن أعلى الزيادات على المسـتوى الوطنـي مما يعيـق توفير عرض سـكني وفير يفي بحاجياتهـم، وقلـة الدراسـات إن لـم نقـل غيابهـا خصوصـا منهـا الجيوتقنيـة، إذ تم بنـاء العديد من الأحيـاء فـوق أراضـي صلصاليـة وشسـتية تتعرض باسـتمرار إلى حـركات ميكانيكية مرتبطة بتسـرب الميـاه إلى عمقها والذي ينتج عنـه انتفاخا لها مما يحـدث تصدعـات وتشـققات للبنايات التـي تصبح آيلة للسقوط حالة حي السلام بمدينة السمارة.

لقـد تمكنت شـركة العمران عبر برنامـج مدن بدون صفيـح ، الإعـلان عن ثـلاث تجمعات سـكنية مهمة كمدن بدون صفيح وهي العيون و الداخلة وبوجدور

السكن العشوائي سابقا بالعيون

، بحيـث تم هدم ما مجموعه 21.815 براكة دون احتسـاب السـمارة، كمـا تم توزيع مـا يزيد عن22 ألـف بقعة أرضية لفائدة المسـتفيدين، في حين اسـتعصى حـل معضلة سكن الصيادين بالداخلة.

4 - هشاشة الوضع البيئي بمدن المجال الصحراوي.

يتميـز الواقـع البيئي بالأوسـاط الجافة بهشاشـة كبيرة، فمعـدل التسـاقطات ضعيـف جـدا ولا يفـي بالحاجيـات الأساسية لقيام أنشطة زراعية كثيفة.

يضـاف إلـى ذلك قلـة الوعـي بأهميـة المحافظـة عليه وصيانته. وتعاني مدن النطاق الصحراوي من خلل مرتبط بالفعل البشـري. ولعل الإنتشار السـريع للنقط السوداء بمختلـف هذه المـدن و تدهور مجاري الصـرف الصحي بل وغيابها في كثير من المدن، وقلة المساحات الخضراء إن لم نقل انعدامها فـي كثير من الحالات، وغياب المطارح العموميـة المهيئـة والمجهـزة لذلـك، وتلـوث الواحات القريبـة مـن المـدن وارتفـاع اسـتهلاك مـاء الفرشـات الباطنيـة بدون دراسـة الجـدوى والتأثيـرات الجانبية لهذا الاستغلال على وجه الخصوص في سقي بعض الزراعات الضاحوية بالقرب من الداخلة الموجهة نحو التصدير، أكبر تعبير عن الوضعية الهشـة التي تعيشها البيئة الحضرية بهـذه المدن، بحيـث «لا تتوفـر مدينة العيـون إلا على 13 صندوقـا حديديـا و 79 حاوية لتجميع النفايـات المنزلية... فكان سـببا فـي ارتفـاع إجمالـي النقـط السـوداء إلى 64نقطة» ، مما يجعل مسـألة تحسينها والرفع من جودة الحياة بها أكبر تحد ينتظر هذه المدن.

تلوث البيئة الحضرية بالعيون

إن البيئة النظيفة والتعمير المنظم وتوافر التجهيزات وارتفاع الوعي لدى المجتمع الحضري بالبعد البيئي، من الآليات المساعدة على التنمية الحضرية المتوازنة والمشجعة على الاستقرار والاستثمار. ومن نتائج الإحساس والشعور بأهمية تحسين جودة البيئة تأسست في العقد الأخير بعض الجمعيات التي تهدف التدخل في رفع إكراه الواقع البيئي، والتي يصل عددها إلى 7 جمعيات بمدينة السمارة من أصل 219 جمعية، والتي تهتم بمجموعة من القطاعات كحماية أشجار الطلح الصحراوي ولاكسيا المنتج لمادة الصمغ العربي و أشجار التمات والاهتمام بالصحة والإيكلوجيا... غير أن هذه الجمعيات تواجه عدة إكراهات يمكن حصرها في بعدين: مالي وثقافي.

5 - تنوع وغنى الموارد الترابية بالمدن الصحراوية ومحيطها.

تتوفر الأقاليم الجنوبية على موارد ترابية متنوعة وغنية من جهة ومتفردة في كثير من الأحيان من جهة ثانية. فالمستغلة منها وعلى رأسها الصناعات التعدينية(الفسفاط ببوكراع مثلا) والصيد البحري (ميناء العيون 347 ألف طن من الأسماك 22 % من الإنتاج الوطني متبوعا بميناء الوطية بطانطان حوالي 145 ألف طن في السنة أي 19 % سنة 2000 أي 42 % بالنسبة لكافة موانئ مدن الجنوب لينتقل إلى 57.8 % سنة 2011 أنظر الصورة رقم ٥ التي تعبر عن بعض المنتوجات البحرية بهذه السواحل) وغيرها من الصناعات التي لم يتعد عدد المشتغلين بها بمجموع المدن الجنوبية 7714 أجير أي 1.6 % من مجموع أجراء الصناعة الوطنية وبرقم معاملات 1.2% على المستوى الوطني سنة 2010. والإنتاج الزراعي الذي يظل هو الآخر دون مستويات باقي الجهات الوطنية، وعلى الرغم من ذلك مكن اكتشاف «فرشات مائية باطنية من إنشاء نطاقات فلاحية بالشمال والجنوب على شعاع 70 كلم بضواحي مدينة الداخلة، وهذه المدارات تقع بالكرارات وتسقى بواسطة ثقوب ارتوازية والتي تصل مساحتها إلى مائة هكتار تساهم في إنتاج منتجات معيشية و أعلافا وموزا ومشاتل لإعادة التشجير ، والإنتاج الحيواني(الإبل والماعز والأغنام وبنسبة أقل تربية الأبقار) وبصفة عامة هناك إمكانيات واعدة لتطوير الإنتاج الفلاحي بالمجال الصحراوي عبر سلاسل الإنتاج المحلي المتفرد على وجه الخصوص ضمن مخطط المغرب الأخضر.

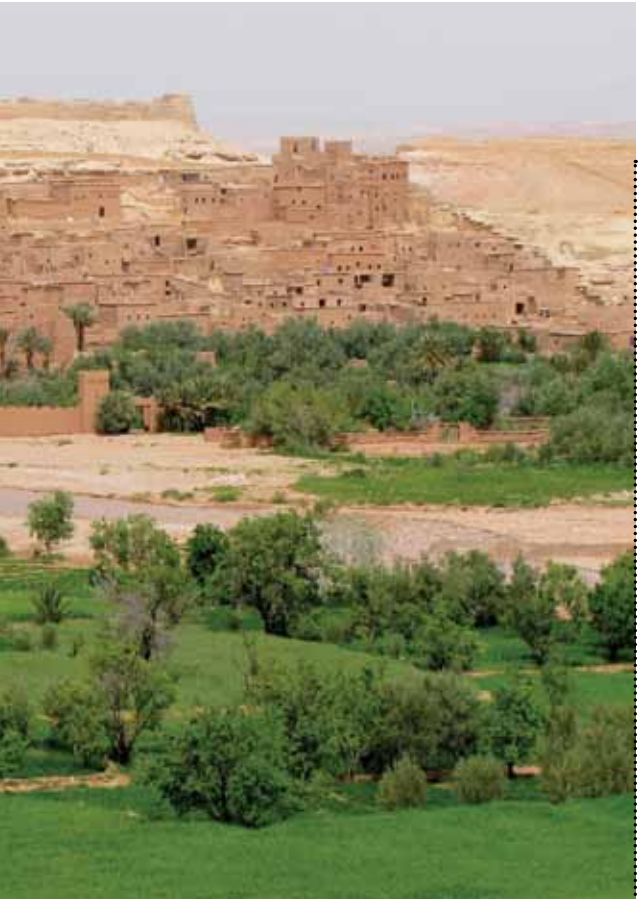

كلها توحي بأن تطور الظاهرة الحضرية بهذه المناطق تأسست على خلفية هذه الموارد كمدينة العيون والتي «تزخر كذلك بموارد تراثية متنوعة تؤثث المجال الصحراوي وتعطيه قيمة مجالية مهمة بالنظر إلى ما تتوفر عليه من تراث ثقافي وطبيعي» و الداخلة وكلميم...إلخ. كما شرع في استغلال موارد أخرى في العقد الأخير في جوانب اقتصادية ومن بينها التنشيط السياحي من خلال تهيئة بعض المناطق الساحلية كالشاطئ الأبيض «بميرلفت» بالقرب من كلميم أو استغلال الرياح الطبيعية في شبه جزيرة واد الذهب بالقرب من مدينة الداخلة في رياضة ركوب الأمواج، «الخليج الشاسع (37 كلم طولا و 12 عرضا) والمتوفر على رمال ناعمة، يشكل هذا المجال كنزا حقيقيا من الشواطئ اللامتناهية الصالحة لسياحة ساحلية ذات جودة عالية تضفي عليها اللمسة الصحراوية مسحة خاصة» إضافة إلى مجموعة من المهرجانات واللقاءات الفكرية السنوية التي تنظم بمختلف ربوع هذه المدن الجنوبية. إن التنوع الثقافي والطبيعي والموروث العمراني وغيرها من الإمكانات، كلها مؤهلات وركائز تجعل من هذه المدن قابلة للتطور والنمو أكثر من غيرها والخريطة الآتية توضع غناها الثقافي والطبيعي.

يتبين لنا من خلال هذه الخريطة أن المناطق الجنوبية قادرة على تطوير قدراتها التنافسية في ميدان استقطاب أنشطة سياحية وترفيهية، شريطة تحسين جودة الطرق والبنيات التحتية وحث الفاعلين المحليين على الانخراط الإيجابي في دينامية الاستثمار.

II- المشروع الحضري التشاركي البديل الواعد للتنمية الحضرية للمدن الصحراوية.

قبل التطرق إلى عناصر المشروع الذي بإمكانه أن يشكل مقاربة فعالة للتنمية الشمولية لهذه المدن، سنقف عند تحديد مفهوم المشروع الحضري والسياق الذي ظهر فيه.

1 - مفهوم المشروع الحضري:

ظهر المشروع الحضري كمحاولة للإجابة على مجموعة من التساؤلات والإشكالات التي طرحها تخطيط المدن وتهيئتها، والتي لم تتمكن مختلف التدخلات التعميرية المبنية على التوقع المسبق للنتائج السلبية للتعمير. فالمشروع الحضري ظهر في إطار التحولات والدينامية الحضرية التي عاشتها العديد من مدن أوربا، بفعل التطور العمراني والاجتماعي الذي شهدته جراء متغيرات العولمة، مما فرض ضرورة اقتراح تدخلات بديلة للتعمير التوقعي والانتقال إلى المشاريع الحضرية المتكاملة،» يعتبر المشروع الحضري آلية جديدة لمقاربة التنمية الترابية وتجسيد أهداف ومرتكزات التنمية المستدامة» .

يمثل (المشروع الحضري) برنامج متكامل هدفه إعادة تنظيم المجال الحضري وفق استراتيجية تنموية متشابكة ومتداخلة الأبعاد، اقتصادية واجتماعية وعمرانية وثقافية وبيئية.وبالتالي فهو ليس كالمخططات التقنية ولكن عبارة عن مقاربة وتفكير عميق يعترف بالواقع المعاش ويتطلع إلى تحسينه عبر إدماج تصورات كل الفاعلين اقتصاديين واجتماعيين وسياسيين الذين يحددون الأهداف والإستراتيجيات والرهانات ويبحثون عن الوسائل والسبل الكفيلة بالارتقاء بمجالهم إلى مستوى تطلعات المجتمعات الحضرية التي تقطن بهذه المدن. كل هذا في إطار توافقي الذي ينبني على الاستمرارية والواقعية والفعالية والحكامة والتدبير الجيد والرغبة الملحة للكل في تحقيق الهدف الذي تكون المدينة هي موضوعه الأساسي. وهذا ما يمكن أن نلخصه في الخاصيات الخمس الآتية التي يرتكز عليها المشروع الحضري: وظيفي وقابل للإنجاز، يترجم انتظارات السكان، وحيد ومحلي، يدمج المستويات المختلفة للمدينة و أخيرا تطوري واستشرافي.

2 - خصائص و أبعاد المشروع الحضري.

تختلف خصائص و أبعاد المشروع الحضري عن المشاريع التنموية الأخرى سواء منها الوطنية أو الجهوية. فهو يتحدد وفق ما يتم تشخيصه والحلول المقترحة لمعالجة الواقع الحالي والطروحات المتوافق في شأنها من لدن كل الفرقاء والشركاء الذين ينخرطون في المشروع، بحيث تحدد مجموعة من الأبعاد التي يجب أخذها بعين الاعتبار ومن بينها البعد المجالي أو الترابي، أي الحيز الذي سيكون مجال التدخل والذي يجب تحديده بدقة من خلال المساحة الإجمالية والمكونات المجالية له. أما البعد الثاني فيخص الجانب الاجتماعي الذي يهدف المشروع تحسين مستوى سكانه، انطلاقا من فهم ومعرفة دقيقة للهوية الاجتماعية المكونة للمدينة، والتي بدون فهمها بشكل جيد لا يمكن بناء مشروع بمواصفات التنمية الاجتماعية، سيما و أن البعد الهوياتي وروح الانتماء أصبحا المحددان الأساسيان في نجاح أو فشل أي مشروع تنموي.

بينما يرتكز البعد الثالث على الجانب الاقتصادي» لأن الدينامية الترابية ترتكز بقوة على قدرة المشروع الحضري على التكيف مع الإكراهات والتحديات الذي يفرضها السياق الداخلي والخارجي على السواء، وهو يعني كل الموارد المحلية ذات الصبغة الثقافية المادية واللامادية والتي من شأن تعبئتها خلق سيرورة تنموية حقيقية».

و أخيرا نجد البعد الوظيفي الذي على المدينة أن تأخذه انطلاقا من مستويات الهيكلة الإدارية والصورة التنظيمية، كمدينة آمنة موفرة لمناخ ملائم للإستثمار والعيش الكريم متجاوزة للتمايزات السوسيومجالية.

3 - مسلسل التمدين بالجهة الجنوبية وحاجياته للمشروع الحضري.

إن قراءة سريعة للشبكة الحضرية بهذا المجال تحيلنا بأنها تنقسم إلى ثلاث فئات:

مدن ساحلية يتجاوز عدد سكان كل واحدة 50 ألف نسمة، حالة طانطان والعيون والداخلة وكلميم ذات الخصوصية في هذا السياق، والتي عرفت تطورا ديموغرافيا كبيرا وارتبطت بأنشطة بحرية و أخرى إدارية.

منظر عام لمدينة العيون

وفئة ثانية من المدن والمراكز الحضرية التي يقل عدد سكانها عن ٥٠ألف نسمة، كالسمارة وبوجدور وطاطا وأوسرد وبويزكارن وطرفاية، والتي تعيش هي الأخرى تطورا ديمغرافيا مهما يفوق المستوى الوطني ولكن دون أن يصل إلى مصاف الفئة الأولى، بحيث تعيش دينامية اقتصادية نسبيا ضعيفة، وتعتمد على ما تقدمه

الدولة من مساعدات والتي ظهرت كرد فعل لأزمة العالم القروي الذي يعيش تحولات هيكلة نتيجة شح في التساقطات مابين 50 و 150ملم في السنة وتدهور الواحات وميل السكان إلى التجمع في مراكز حضرية تتوفر على البنيات التحتية الأساسية.

منظر عام لمدينة السمارة

لكن هذه المدن ونتيجة ما تعيشه من إكراهات تعميرية وبيئية وغياب سياسة حضرية مستدامة واضحة تشل حركيتها وقوة جذبها للإستثمارات الكبرى، وتقلص من فرص هيكلة محيطها الجهوي والمحلي، بل وتفقدها الريادة والمنافسة مع مثيلاتها في الشمال، وتسجل تأخرا على مستويات عدة. كل هذه الميكانزمات والآليات تتطلب مشاريع طموحة تتوافق وخصوصيات منظوماتها البيئية والبشرية والاقتصادية.

إن المشروع الحضري المتكامل الذي يرصد الاختلالات ويقوم على التشخيص الترابي الملائم والمحفز على الابتكار والاعتماد على المقومات الداخلية للمجال المعني والمؤطر للمبادرات المحلية النابعة من الفكر المجتمعي والنخب المعنية والقاطنة بهذه المدن، لمن شأنه أن يسهم في بلورة استراتيجية آمنة ومستدامة لمستقبل التمدين وتدبير حركيته بطرق سليمة وجيدة. ويمكن أن يأخذ هذا المشروع الحضري مسارا تصاعديا ديناميا يحفز وينمي المجالات الحضرية التي هي في أزمة تدبير أو أزمة اقتصادية أو بيئية أو تعميرية، كما بإمكانه أن يفتح ويوسع آفاق التنمية بالمجالات الحضرية التي تعيش تحولات دينامية إيجابية، عبر تلمس المشاريع الواعدة والتي بإمكان المراهنة عليها في استقطاب أخرى، لأن التمفصلات وإلتقائية المشاريع الصناعية والاقتصادية والأنشطة الإنتاجية والخدماتية والتراثية والوظيفية هي التي تحرك عجلة التنمية بالمدن وتساهم في استدامتها.

إن المقومات والمؤهلات التي تتوفر عليها هذه المدن ومحيطها سواء تعلق الأمر بالمعادن ذات الخصوصية أو المشاهد الجغرافية والمتاحف الطبيعية كالرسوم على الصخور والواحات والسواحل والثروات الحيوانية بحرية كعجل البحر وبرية كالطيور المهاجرة البالغة التنوع والمعالم التاريخية كزاوية ماء العينين بالسمارة والتراث بمختلف مكوناته ، لمن شأن تثمينها وهيكلتها في إطار المشروع الحضري أن تسهم وبدون شك في الرقي بها إلى مكانة أحسن من وضعيتها الحالية. إن مستقبل التنمية السياحية بالمغرب وتطويرها مرتبط بصفة وثيقة بالاستثمار في المدن الصحراوية لما تختزله من احتياط و إمكانات هائلين في هذا الميدان. فالمنحى العام الذي يسلكه السكان بهذه المنطقة يميل نحو الاستقرار بالمدن مما يجعل منها الأكبر من حيث نسبة التمدين على المستوى الوطني.

4- المشروع الحضري: الفاعلون وطرق التدبير.

يقوم المشروع الحضري على أسس نظرية وقواعد تنظيمية من الصعب تحقيقها بدون أن ينخرط فيه وبحماس ودينامية الفاعلون المحليون والجهويون والوطنيون في تطبيق وتنزيل و أجرأة مقتضيات و أهداف المشروع وفق سياسة تدبير محكمة ومعقلنة.

يتعدد الفاعلون في تدبير شأن المدينة بهذه المناطق ويمكن التمييز بين فئتين أساسيتين:

• الفاعلون العموميون وهم متعددون وغالبا ما تتعارض وتتضارب أفكارهم وخططهم بالمجال الحضري لغياب التنسيق والتشاور بينهم، وتتمثل هذه الفئة في الفاعلين الجهويين والمحليين (وكالة تنمية أقاليم الجنوب ومؤسسات المجالس

الجهوية ومراكز الاستثمار والمفتشيات الجهوية لإعداد التراب والتعمير والمصالح الخارجية للوزارات المعنية بالتنمية الحضرية والمجالس المنتخبة والسلطات المحلية).

• الفاعلون الخواص (مستثمرون ومبادرون اقتصاديون وتعاونيات الإنتاج المحلي وجمعيات وظيفية وجمعيات المجتمع المدني).

كما يتم تطبيق سياسات متعددة عبر مخططات متنوعة والتي تفتقد هي الأخرى إلى الخيط الناظم بينها. فرغم إنجاز وثيقة أفقية لإعداد التراب الوطني والتي أوصت بضرورة إنجاز وثائق جهوية والتي صودق عليها في الأيام القليلة الماضية بالنسبة لجهة كلميم السمارة وجهة واد الذهب الكويرة ومخططات التنمية الحضرية فإن هذه الأخيرة لازالت تراوح مكانها، في انتظار تنزيل مضامين الجهوية الموسعة التي صادق عليها دستور 2011. إضافة إلى كثرة الخطط القطاعية للوزارات المعنية بالتنمية المجالية و المبادرات الوطنية الأخرى كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تعمل على تنمية القدرات المحلية وتهيئة الفضاءات للتكوين وتمويل المشاريع الصغرى، ووكالة التنمية الاجتماعية التي تلعب دورا هاما في تجهيز الأحياء الناقصة التجهيز.

تفتقد كل هذه الفعاليات و الخطط إلى سياسة تدبيرية تنموية تأخذ في حسبانها تكامل وظيفية المشاريع واندراجها في بوثقة متماسكة شمولية وتعاقدية غايتها التدبير المستدام للمدينة ومجتمعها، من خلال تعبئة جيدة لمختلف الموارد التي تتوفر عليها هذه المدن وضواحيها وتجنيد كل الفاعلين والمخططات التنموية قصد بناء والانتظام حول مشروع حضري فعال هدفه تغيير الواقع والتوجه نحو تدبير جيد له.

فالمشروع الحضري ليس مسودة قوانين وبنود ونصوص و أرقام يستند إليها في تطبيق توجهاته، و إنما هو مجموعة من الأفكار والخيارات والتوجهات تم الاتفاق حولها، عبر ميثاق جماعي يلتزم الكل من أجل تطبيقه والانخراط فيه، بغية تصحيح الواقع وتطوير التهيئة الحضرية للمدن المعنية بهذا الميثاق والذي تكون فيه الجماعات الحضرية اللاعب الرئيس.

المغرب

برج خليفة
معجزة عمرانية ببلايين الدولارات

إبراهيم العريس

قبل فترة يسيرة من الزمن، بلغ «برج خليفة» عامه الخامس، إذ إن افتتاحه الرسمي كان أواخر كانون الثاني (يناير) 2010. ومنذ افتتاح البرج، المعتبر حتى الآن أعلى مبنى في العالم، لم يتوقف الإعلان عن مشاريع عمارات في هذا البلد أو ذاك تتطلع إلى أن تفوقه ارتفاعاً. ومن المؤكد أن بعض هذه المشاريع سوف يتحول واقعاً عما قريب. وحتى ذلك الحين يظل هذا المبنى العملاق قبلة السواح في شتى أنحاء العالم إذ يؤخذون ليس فقط بالأرقام القياسية التي سجلها ويسجلها على أكثر من صعيد، ولكن أيضاً بجماله التشكيلي وأبعاده الإنسانية الانسيابية وقدرته -في نظر كثر من الذين كتبوا عنه- على أن يبدو منسجماً تماماً مع بيئته المحلية كما مع التاريخ الحضاري للمنطقة العربية. لكن هذا لم يحل دون أن يكون ثمة كثر من المنتقدين الذين رأوا في «البرج» عملاقاً «مرعباً» وتساءلوا حول جدوى البناء العمودي في أراض صحراوية خاوية تنتظر منذ أزمان بعيدة من ينفق على عمرانها أو -أفضل من هذا- من يحوّلها أراضي زراعية وربما بنفقات تقل عما أُنفق على البرج. غير أن هؤلاء المنتقدين يظلون قلة فيما البرج سلك طريقه جاعلاً من المدينة التي تحتضنه، دبيّ، إحدى المدن القليلة التي تحظى بإجماع الإعجاب في العالم. والحقيقة أن هذا النجاح لم يكن متوقعا عند إطلاق المشروع مع الأعوام الأولى من الألفية الجديدة. كل ما في الأمر أن الشيخ محمد بن راشد، حاكم إمارة دبي، ورئيس حكومة دولة الإمارات، إنما كان يريد من المشروع أن يساعده على التعويض عن افتقار بلده للنفط، فيساهم في تعزيز موقعها كبلد اقتصاد خدمات وسياحة وما شابه ذلك. ويقيناً أن استعراض ما حققه البرج خلال السنوات الخمس المنصرمة سيقول لنا إن الرهان كان ناجحاً.

في حديث «برج خليفة» هناك، على أي حال، حديث الأرقام القياسية قبل أي شيء آخر. وهنا تأتي الأرقام الرسمية التي لا شك في أنها تحتل مكاناً، ولو موقتاً، في كتاب «غينيس» للأرقام القياسية: فالبرج هو أعلى مبنى موجود في العالم اليوم (892 متراً وثمانين سنتيمتراً) وهو أعلى هيكل شيّده الإنسان في تاريخه، وإلى هذا هو المبنى الذي يضم أكبر عدد من الطبقات (163 طبقة). وهو كذلك المبنى الذي يضم أعلى طابق مأهول (يزيد ارتفاعه عن 584 متراً)، وصاحب المصعد الذي يصل إلى أعلى ارتفاع (504 أمتار)، وأعلى مبنى يضم مساكن مأهولة. وصاحب منظر مراقبة المدينة من حوله الأعلى في العالم (452 متراً عند الطابق الـ124). وأعلى مبنى في العالم شُيّدت واجهته من الزجاج والألومنيوم، وفيه أعلى ملهى ليلي في العالم (في الطابق الـ144) وأعلى مطعم في العالم (442 متراً في الطابق الـ122)، إضافة إلى أعلى مسبح في العالم (في الطابق السادس والسبعين). ويمكننا هنا أن نضيف رقماً قياسياً ظرفياً يتعلق بالألعاب النارية التي أُطلقت من البرج وحوله لمناسبة رأس السنة قبل أشهر، جرياً على تقاليد باتت سنوية تقضي بتحويل البرج ومنطقته كتلة من النور والأضواء والنيران والموسيقى في تلك المناسبة.

كل هذا صحيح وواقعي ولم يعد من ثمرات الخيال، كما كان الحال قبل سنوات. ومع هذا، لا بد من العودة مرة أخرى إلى تأكيد أن الأرقام ووفرتها لا يمكنها تغطية ما يمكن تلمّسه من بعد إنساني جمالي في هندسة عرفت كيف تستغل الحيز الجغرافي الفسيح الذي أقيم

المبنـى عليه وربـط امتداده العمـودي المدهش بامتداد أفقي يبدو وسـط الصحـراء المتاخمة له أشـبه بنصب شاهق يعلن حضور الإنسان وسط طبيعة كانت هي المهيمن على هذا الأخير.

مـن المعـروف تاريخياً أن البرج الذي كان في الأصل يحمل اسـم «برج دبي»، تحول إلى «بـرج خليفة» لدى افتتاحه رسـمياً في الرابع من كانون الثاني (يناير) 2010، بعدما كان شـهر تشـرين الأول (أكتوبر) من العام السـابق شهد إنجاز الهيكلة الخارجية للمبنى. وفي ذلك الحين، كانت دبي، إثر الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت العالم

في العام 2008، أصيبت مباشرة بتأثيرات تلك الأزمة، ما هدد المشروع برمته وجعل الشيخ خليفة بن زايد رئيس دولة الإمارات وأمير أبو ظبي، يهرع إلى إنقاذ دبيّ مالياً مسهلاً بالتالي إنجاز آخر مراحل البرج وإنقاذ المشروع برمته. وكان هذا ما دفع أمير دبيّ محمد بن راشد، إلى رد التحية بمثلها، من خلال تخليد اسم الشيخ خليفة بإطلاق اسمه على البرج فعُرف به منذ ذلك الحين، علماً أن وكالة أنباء الإمارات قدرت الكلفة الإجمالية للمشروع بنحو بليون ونصف البليون من الدولارات، ما يجعله أكثر المباني كلفة في التاريخ (مع العلم أن المجمع بأكمله ترتفع كلفته الى عشرين بليون دولار). ولسنا في حاجة هنا الى العودة مرة أخرى للحديث عما أضافه هذا المبنى الفريد من نوعه على مدينة دبي، وكم اجتذب إليها من سياح ومشاهدين محليين وعالميين، والأبعاد الاقتصادية التي باتت مرتبطة به في هذه المنطقة من العالم.

ولا بد من العودة هنا إلى أن البرج، بالمعنى الحصري للكلمة، لا يقوم متفرداً وسط حيز صحراوي فسيح، بل هو بات، وبالتدريج خلال العمل عليه وإنجازه، جزءاً أساسياً من مشروع عمراني وهندسي ضخم يمتد في مجمله على نحو كيلومترين مربعين بهدف خلق حي جديد يقع الآن إلى الجنوب بعض الشيء من مركز دبي التاريخي غير بعيد من الحي الساحلي «الجميرة» إنما على مبعدة بعض الشيء من البحر. وللتعويض على هذا الأخير تحيط بالبرج الآن بحيرة اصطناعية على أطرافها عدد يتزايد من العمارات الضخمة. صحيح أن هذا كله لم ينجز بعد، لكن المشروع عند مرحلة ما من اكتماله سيضم ما لا يقل عن ثلاثين ألف وحدة سكنية وتسعة فنادق أنجز بعض منها حتى الآن وثمة ما هو في طور الإنجاز مع تعليق البعض الآخر على الأوضاع الاقتصادية. وضمن إطار هذا المجمع الضخم نفسه، هناك الآن ما يعتبر النواة الأساسية المنجزة لما سوف يكتمل قريباً بوصفه أكبر مركز للتسوق في العالم. بل إن ثمة ما يشير منذ الآن الى أن هذه المكانة بات يحتلها بالفعل «دبي مول» الذي فتح أبوابه في العام 2008 والذي يقع الجزء الأكبر منه داخل البرج نفسه.

مهما يكن من أمر، فإن برج خليفة رُسم أول الأمر على أن يكون مجرد مبنى سكني فريد من نوعه وحجمه، ولكن لاحقاً وبالتدريج، تقرر أن تستخدم الطوابق العليا معه على شكل مكاتب، ناهيك بضمه الآن، وتبعاً لذلك التطور، واحداً من أفخم الفنادق في المنطقة، «فندق آرماني»، الذي يضم مئة وخمسة وسبعين جناحاً وغرفة وخمسة مطاعم، مع ملحقات أخرى على مساحة تصل الى نحو أربعين ألف متر مربع.

تولى تصميم وإنشاء «برج خليفة» شركة «سكايدمور، أوينغز أند ميريل» ومقرها شيكاغو الأميركية، أما المصمم الرئيس للمشروع فهو آدريان سميث يساعده بيل بايكر في مجال ترؤس هيئة حسبان البنى. ولقد احتاج المشروع في نهاية الأمر إلى 330000 متر مكعب من الباطون المسلح حيث استعمل منه نوع شديد الخصوصية يقوم على أساس الليونة، إضافة إلى تسعة وثلاثين ألف طن من القضبان الفولاذية منها 192 هيكلاً فولاذياً للأساسات تغوص على عمق خمسين متراً يبلغ ارتفاع كل منها 43 متراً على قطر يصل إلى متر ونصف المتر جهزت بشكل خاص بمنظومة للحماية من التلف والتأكسد بفعل المياه الجوفية. وكذلك استخدم في المبنى ١٤٢ ألف متر مربع من الزجاج الهندسي سانغوارد للواجهات. أما الوزن الإجمالي للألومنيوم المستخدم في إنشاء البرج فيوازي ما يستخدم في بناء خمس طائرات «إيرباص» عملاقة. ويبقى أن نذكر أن ثمة للتنقل داخل المبنى ثمانية سلالم ميكانيكية وسبعة وخمسين مصعداً منها مصاعد ذات جسرين. أما المصعد الأكثر سرعة فيصعد ويهبط بسرعة ١١ متراً في الثانية أي ما يعادل ٤٠ كلم في الساعة.

آلام النمـو

علي بن طلال الجهني

الصيـن بلد ضخـم، تزيد مسـاحته على مجموع مسـاحات الولايـات الأميركية الخمسـين. وبينما نجد أن عدد سـكان الولايات المتحـدة الأميركية أقل من 350 مليون شـخص، فإنـه يقطـن الأراضـي الصينيـة أكثـر مـن بليـون و400 مليـون فرد. وهذا مما جعل توجيه دفة قيادتها من دون أن تتعرض مسيرتها السريعة في تحقيق التقدم الاقتصادي لصعوبات كثيرة، أمراً شبه متعذر المنال.

صحيـح أنه منـذ أن أخرجها قائد نهضتهـا الاقتصادية دنـغ زاو بـنـــغ (1904 - 1997)، مـــن كارثـــة «الثورة الثقافيـة» وأيديولوجيتهـا الشـيوعية السـتالينية المتطرفـة، حققـت بشـهادة كل مراقـب محايـد إنجازات عظيمـة كبرى في المجـال الاقتصادي، غير أنـه مهمـا أوتيـت قيـادة الصيـن التي وضع أسـس اختيارها منذ 1978 الزعيم دنغ من مواهب سياسـية، وقدرات تنفيذية، من شبه المتعذر قيادة دفة الصين من دون صعوبات حقيقية.

والصعوبـات ليسـت محصـورة فـي اختلاف المناخ والتضاريـس بيـن أقاليـم الصيـن وبعد المسـافات بينها فقط، وإنما أيضاً مشكلة اللغة ليس من حيث صعوبتهـا كلغـة فحسـب، وإنما أيضاً بسـبب تعدد لهجات الأقاليم التي تكاد تصل إلى لغات مختلفة.

يقول مؤسـس سـنغافورة السـيد لـي: «ولدت في بيـت صيني وأقرأ اللغة الصينيـة وأكتبها وأتكلمها بطلاقـة، ومـع ذلك لا أفهـم بعض مـا يقوله بعض الصينييـن، ولا أفهـم معانـي كثيـر مـن أمثالهـا المتداولة».

وهـذا التعـدد ليس ممـا يسـاعد علـى التقليل من مشـكلات تفـاوت الدخـول التـي أنتجهـا النمـو الاقتصـادي السـريع بيـن العاملين فـي القطاعات الخاصـة المتسـارعة النمـو كقطاعـي التطويـر والتشييد، وقطاع التصنيع المخصص للتصدير.

ولعـل أوضح مثـال لآلام النمو الصيني السـريع هو تصاعد أعـداد النازحين من الريف إلى المدن الكبرى التي وصلت إلى عشرات الملايين يومياً.

والقيادة الصينية لا تجهل ما يترتب على هذا السيل المتدفق، من العازفين عن حياة الريف المتطلعين إلى حياة أفضل في المدن، من مشكلات أمنية واجتماعية واقتصادية. فقد سنت القيادة الصينية العليا أنظمة مماثلة لما سبق أن سنتها الحكومات اليابانية المتتابعة. فالصين تَحرم (بفتح التاء) النازحين إلى المدن من دون إذن حكومي رسمي مسبق، من الخدمات الصحية، ومن إدخال أولادهم الى المدارس، ومن خدمات الإسكان الحكومي.

ومع ذلك استمر سيل المهاجرين من الأرياف في تدفقه، بل زادت قوة سيلانه. وعلى رغم كل ما يلاقيه الريفيون من معاناة في المدن التي نزحوا إليها، فإن دخولهم المتواضعة نسبة لمن ولدوا في المدن، تبقى أعلى مما يستطيعون الحصول عليه في مواطنهم الريفية.

صارت محاولات ثني سكان الأرياف عن الهجرة إلى المدن كمن يحاول «سد السيل بعباته» كما يقول السعوديون. وهذا هو المعتاد حدوثه في كل بلد لديه قطاع ريفي كبير ويمر بمرحلة تسارع النمو، كما حدث في الولايات المتحدة بين 1890 و1950، ومن المرجح حدوثه في الهند والبرازيل في المستقبل إذا تصاعدت نسب النمو في أحدهما أو كليهما.

وربما كانت مشكلة الصين الاقتصادية الأكبر في المستقبل، وفقاً لرؤية مؤسس سنغافورة السيد لي، أن بلاداً بضخامة الصين بكل معاني الضخامة، يصعب إن لم يتعذر عليها الاستمرار في استمداد وقود نموها المميز من قطاع التصدير فقط. فلا محالة سيأتي لها منافسون بتكاليف أقل كفيتنام وإندونيسيا وأمثالها من الدول الأفقر التي تقل فيها مستويات الأجور عما هي عليه الآن وفي المستقبل المنظور في الصين.

وفي تقدير السيد لي، فإن نسبة نمو الاقتصاد الصيني ستتضاءل تدريجياً إن لم ترتفع نسبة الاستهلاك الصيني الداخلي بحيث يحتل قطاع الاستهلاك أهم مكانة بين قطاعات الاقتصاد الصيني. ولي يعرف، بل قال بوضوح، إن من الصعب على المواطن الصيني، الذي نشأ في بيت فقير، أو متواضع الدخل، زيادة استهلاكه والتقليل من توفيره، خوفاً من الحاجة في المستقبل. ويصعب إقناع المواطن الصيني، مهما وصل مستوى دخله، بزيادة إنفاقه.

ولذلك لا تتجاوز قيمة قطاع الاستهلاك في الصين 35 في المئة من قيمة الاقتصاد الكلي. بينما تتجاوز في كل من بريطانيا وأميركا 68 في المئة. ومعظم دول أوروبا الغربية لا تقل قيمة قطاع الاستهلاك فيها عن 50 في المئة من الاقتصاد الكلي. بالطبع في الدول الفقيرة جداً كبعض دول أفريقيا الاستوائية قد ينفق المواطن في المتوسط ما بين 90 في المئة و95 في المئة من دخله بسبب تدني مستوى دخل الفرد المنخفض جداً بكل المقاييس. وهذه حتماً ليست مشكلة المواطن الصيني في الوقت الحاضر، خصوصاً بين سكان السواحل والمدن الكبيرة. وحتى سكان الأرياف الداخلية في الصين يصل مجموع دخل الفرد منهم في المتوسط إلى أكثر من 10 أضعاف دخل الفرد في الدول الأفريقية الفقيرة.

* أكاديمي سعودي

فخ الحكم الرشيد

جومو كوامي سوندارام ومايكل كلارك

إن نجاح التنمية وتحسن أساليب الحكم والإدارة يسيران جنباً إلى جنب عادة، ولكن خلافاً للاعتقاد الشائع، هناك قلة من الأدلة التي قد تشير إلى أن النجاح في تنفيذ إصلاحات الحوكمة يؤدي بالضرورة إلى تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة وأكثر سرعة، بل قد يكون العكس تماماً هو الصحيح. الواقع أن التركيز على الحكم الرشيد كان نابعاً من الجهود الحثيثة، التي بذلت لاستعادة النمو المستدام أثناء أزمة الديون في البلدان النامية في ثمانينيات القرن العشرين.

فبدلاً من إعادة تقييم النهج السائد في التعامل مع السياسة الاقتصادية، توجهت مؤسسات التنمية الدولية نحو الأهداف السهلة: حكومات البلدان النامية، وأصبح تقديم النصيحة والمشورة لهذه الحكومات حول الكيفية التي ينبغي لها أن تؤدي بها وظيفتها مهنة جديدة لهذه المؤسسات، التي سرعان ما عملت على تطوير أساليب «فنية» جديدة لإصلاح الحكم، فباستخدام أكثر من مئة مؤشر، قدم البنك الدولي مؤشراً مركباً للحكم الرشيد، استناداً إلى تصورات تتعلق بالمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، ومستويات الفساد. ومن خلال ادعاء التوصل إلى ارتباط قوي بين مؤشرات الحكم والأداء الاقتصادي، عمل البنك الدولي على تغذية الأمل في العثور على المفتاح إلى التقدم الاقتصادي.

كانت الحجة معيبة منذ البداية، ذلك أن المؤشرات المستخدمة لم تكن منسجمة مع التاريخ، كما فشلت في تقدير التحديات والظروف التي يعيشها كل بلد على حدة، وكانت التحليلات الإحصائية عبر البلدان تعاني من التحيز في الاختيار، فضلاً عن تجاهلها لأشكال الارتباط بين مجموعة واسعة من العوامل المتغيرة. ونتيجة لهذا، وقع البنك الدولي في فخ المبالغة الشديدة في تقدير تأثير إصلاح الحكم على النمو الاقتصادي.

لا شك في أن الحكم الذي يتسم بالفعالية والشرعية والاستجابة يعود بفوائد لا حصر لها، وخاصة عندما يقارن بالبديل: الحكم غير الفعال، والمحسوبية، والفساد، ولكن التركيز على إصلاح الحكم لم يثبت ذلك القدر من الفعالية التي وعد بها في تعزيز التنمية، بل إن هذا النهج الذي يركز على الحكم ربما تسبب فعلياً في تقويض جهود التنمية، فقد سمح للمؤسسات الدولية، بادئ ذي بدء، بتجنب الاعتراف بأوجه القصور التي تعيب العقيدة التنموية الجديدة التي سادت طيلة العقدين الأخيرين من القرن العشرين، عندما خسرت أميركا اللاتينية أكثر من عشر سنوات، وبلدان جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا أكثر من ربع قرن من الزمان، من التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

كما تسبب هذا النهج في تعقيد عمل الحكومات من دون داع، فبعد أن أصبحت إصلاحات الحكم الرشيد شرطاً للمساعدات الدولية، تنتهي الحال بحكومات البلدان النامية غالباً إلى محاكاة توقعات المانحين، بدلاً من معالجة القضايا الأكثر إلحاحاً بالنسبة لمواطنيها. والواقع أن مثل هذه الإصلاحات قد تؤدي حتى إلى تقويض الحقوق التقليدية والالتزامات العرفية المعمول بها بين المجتمعات على مدى أجيال عديدة، وعلاوة على ذلك، تتسم الإصلاحات المطلوبة باتساع المدى إلى الحد الذي يجعل تنفيذها عادة بعيداً

عن متناول أغلب البلدان النامية. ونتيجة لهذا، فإن حلول الحكم الرشيد تميل إلى الانصراف عن جهود التنمية الأكثر فعالية.

ومن مشكلات إصلاحات الحكم أيضاً أنها برغم حيادها الرسمي كثيراً ما تحابي مصالح خاصة بعينها، والعواقب دوماً جائرة للغاية، ففي بعض الحالات، أدت الإصلاحات التي تسعى إلى إلغاء المركزية وتستهدف انتقال السلطة إلى تمكين صعود عملاء سياسيين محليين أقوياء، والاستنتاج هنا واضح: فلا ينبغي لأجندة التنمية أن تكون مثقلة بحتميات إصلاح الحكم. وعلى حد تعبير ميرلي جريندل من جامعة هارفارد، ينبغي لنا أن نستهدف «القدر الكافي» من الحكم الرشيد، فنختار عدداً قليلاً من الحتميات من قائمة طويلة من الاحتمالات، ولكن اختيار التدابير الأكثر أهمية لن يكون سهلاً. والواقع أن دعاة إصلاح الحكم نادراً ما أصابوا في تحديد النهج الأكثر فعالية.

ولنتأمل هنا الترويج الذي لا ينقطع للجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الملكية، إذ يؤكد الأنصار أنه في غياب الملكية الفردية القابلة للتحويل للموارد الإنتاجية، لن تكون هناك وسائل أو حوافز كافية لملاحقة مبادرات التنمية، وسوف تتعرض الموارد المشتركة «المشاعات» لفرط الاستغلال

والاستخدام على نحو يفتقر إلى الكفاءة.

الواقع أن «مأساة المشاعات» المزعومة ليست واسعة الانتشار أو حتمية، وحقوق الملكية الفردية ليست الأفضل دوماً ـ وليست الوحيدة أبداً ـ بين الحلول المؤسسية في التعامل مع المعضلات الاجتماعية. كانت الخبيرة الاقتصادية الراحلة إلينور أوستروم الحائزة جائزة نوبل قد أوضحت أن المجتمعات البشرية أنشأت عدداً لا يحصى من الحلول المبدعة والدائمة لمجموعة واسعة من المعضلات التي تنطوي على استخدام الموارد المشتركة.

يتمتع موضوع الحكم الرشيد بجاذبية خاصة لدى المنظمات البيروقراطية الضخمة مثل بنوك التنمية المتعددة الأطراف وهيئات الأمم المتحدة، التي تفضل الحلول غير السياسية لمشكلات سياسية في الأساس.

بعبارة أخرى، يشكل الحكم الرشيد حلاً تكنوقراطياً ظاهرياً لما يعتبره المانحون وغيرهم من المجموعات ذات النوايا الحسنة سياسات رديئة، وبشكل خاص السياسة السيئة، وهنا تكمن المشكلة الحقيقية في أجندة الحكم الرشيد: فهي تفترض أن حل أغلب معضلات السياسات والسياسة تكمن في الالتزام بمجموعة من المؤشرات الرسمية المعنية بعملية الحكم، ولكن الخبرة على مدى عقدين من الزمان تشير إلى أن مثل هذه التوجيهات تقدم القليل من الإرشاد العملي لحل مشكلات

العالم الحقيقي في مجال التنمية الاقتصادية التي تتسم بالتعقيد فنياً واجتماعياً وسياسياً.

إن الاعتراف بتحسن الحكم مع تقدم جهود التنمية من شأنه أن يخدم المجتمع الدولي بشكل أفضل، من خلال حمله على ملاحقة الإصلاحات التي تعمل بشكل مباشر على دفع عجلة التنمية، بدلاً من تبني أجندة واسعة قد تخلف أثراً ضئيلاً وغير مباشر في أفضل تقدير.

ولن يكون هذا النهج العملي في التعامل مع تحسين الحكم جازماً جامداً، ولن يتظاهر بالعالمية والشمول، فهو يقوم في الأساس على تحديد وتحليل ومعالجة المعوقات الرئيسية، وربما بشكل متعاقب متسلسل.

الواقع أن العديد من الأهداف الرئيسية على أجندة الحكم الرشيد ـ التمكين، والإدماج، والمشاركة، والنزاهة، والشفافية، والمساءلة ـ يمكن دمجها في حلول قابلة للتطبيق، ليس لأن جهات خارجية تطالب بها، بل لأن الحلول الفعالة تحتاج إليها. ولا بد لمثل هذه الحلول أن تستفيد من الخبرات ذات الصلة، مع إدراك حقيقة مفادها أنها ليست «أفضل الممارسات» بالضرورة. من الواضح أن السعي الأعمى وراء الحكم الرشيد كان ينفرد بتوجيه جهود التنمية لفترة طويلة للغاية. والآن حان الوقت لكي نعترف بالسبل الكفيلة بتحقيق النجاح، ونتجاهل كل ما عدا ذلك.

*منسق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

** المستشار الخاص لشؤون الحوكمة الدولية لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

قفزة كبرى أخرى إلى الأمام من اجل التنمية

خافيير سولانا

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015 أهداف التنمية المستدامة وهو إنجاز تاريخي في جهود التنمية العالمية من أجل تحسين حياة الملايين من البشر بحلول عام 2030.

الواقع أن تأسيس أهداف التنمية المستدامة في الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة أمر ملائم تماما، فرغم أن سجل الأمم المتحدة في العقود السبعة الماضية لم يكن مثاليا، فاشتمل على العديد من الاستجابات غير الكافية، فإن نجاحها في إشراك العالم في السعي وراء تحقيق أكثر الأهداف المشتركة نقاء، مثل هدف التنمية، كان مبهرا.

في عام 2000 تبنت الأمم المتحدة أجندة التنمية التي ارتكزت على ما يسمى الأهداف الإنمائية للألفية، واسترشدت بمبدأ مفاده أنه لا ينبغي لأحد أن يضطر إلى المعاناة من عواقب الفقر المدقع، وفي ذلك الوقت كانت قِلة قليلة من الناس يعتقدون أن هذه الأهداف يمكن تحقيقها بحلول عام 2015، ولكن رغم أن الفقر لم يستأصل بعد، فقد تحقق قدر كبير من التقدم، وبعض الانتصارات الكبرى.

منذ عام 1990 (السنة المرجعية لقياس التحسن)، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع (على أقل من دولار وربع الدولار في اليوم) بنسبة 33%، من 1.9 مليار شخص إلى 836 مليون شخص على مستوى العالم، مع حدوث أغلب هذا التقدم بعد دخول الأهداف الإنمائية للألفية حيز التنفيذ، وارتفع عدد الأشخاص القادرين على الوصول إلى مياه الشرب الآمنة بنسبة 15%، لكي يبلغ 1.9 مليار شخص، وانخفض معدل الوفيات بين الأطفال الرضع بأكثر من النصف، وانخفض معدل الوفيات بين الأمهات بنسبة 45%.

وعلى نحو مماثل، ارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية من 83% إلى 91% منذ عام 2000، وانخفض عدد الإصابات الجديدة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة (الإيدز) بنحو 40%، كما ارتفعت مساعدات التنمية الرسمية من البلدان المتقدمة بنسبة 66%.

الواقع أن هذه الأرقام تشير إلى إمكانية تحقيق تغييرات كبيرة بالاستعانة بأهداف محددة بشكل جيد مع العمل الحقيقي، وكانت هذه الفكرة مفيدة للغاية في تصميم أجندة التنمية لمرحلة ما بعد 2015، وتبني أهداف التنمية المستدامة على نجاحات الأهداف الإنمائية للألفية، في حين تضيف بُعداً جديدا، وهو الاستدامة، الآن يدرك زعماء العالم أن الجهود المبذولة لتلبية احتياجات التنمية اليوم لا ينبغي لها أن تعرض آفاق أجيال المستقبل للخطر.

إن بُعد الاستدامة يجلب معه نظرة عالمية كانت غائبة عن الأهداف الإنمائية للألفية، فالبلدان المتقدمة لم تعد مجرد جهات تعمل على تمكين التقدم، فتخصص نسبة من ناتجها المحلي الإجمالي لدعم جهود البلدان النامية الرامية إلى الحد من الفقر، وتحسين الصحة، ورفع مستويات المعيشة، بل يتعين عليها أن تكون مشاركة ملتزمة ونشيطة في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها، وفي بعض الحالات يتعين عليها أن تعمل حتى على تعديل سياساتها المحلية.

وبهذا المعنى فإن أهداف التنمية المستدامة تعكس بشكل أكثر وضوحاً إيمان الأمم المتحدة بأننا جميعاً مواطنون عالميون، ويكمن هذا الإيمان الراسخ وراء تأسيس القانون الإنساني الدولي والمحاكم فوق الوطنية التي تتصدى لانتهاكات هذا القانون، كما أسس لتبني مبدأ «المسؤولية عن الحماية»، الذي يطالب المجتمع الدولي بالدفاع عن شعب أي دولة ضد جرائم الفظائع الجماعية عندما تفشل حكومة هذا الشعب في القيام بالمهمة.

إن الأمر يتعلق بالكرامة الشخصية، فأنت أياً كانت هويتك أو مكان مولدك لابد أن تتمتع بحق أساسي يتمثل بحمايتك من الجرائم الوحشية مثل الإبادة الجماعية أو المعاناة بلا داع من الفقر المدقع، وأجيال المستقبل أيضاً تستحق الكرامة الشخصية، بما في ذلك التي تتيحها البيئة النظيفة الصحية، وقد أكَّد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قضية الكرامة الشخصية في المناقشات التي أدت إلى اعتماد أهداف التنمية المستدامة، حتى إنه طلب من البابا فرانسيس إلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الشأن في اجتماعها التالي.

إذاً، ما الذي تحمله لنا أجندة التنمية التالية على وجه التحديد؟ تحتوي الأجندة التمهيدية، التي تم التوصل إلى الاتفاق عليها في بداية هذا الشهر، على سبعة عشر هدفا- بما في ذلك إنهاء الفقر بكل أشكاله، وتحقيق الأمن الغذائي، وتشجيع الزراعة المستدامة، وتوفير التعليم العالي الجودة للجميع، وضمان القدرة على الوصول إلى الطاقة والمياه النظيفة، وتبني تدابير عاجلة لمكافحة تغير المناخ- ويدعم هذه الأهداف 169 مقصداً فرعيا.

وسيتطلب تحقيق هذه الأجندة الطموحة وجود آليات تقييم واقعية وفعّالة للمساعدة في الكشف عن أفضل السياسات وإبقاء الجهود التي تبذلها الدول على المسار الصحيح، ووفقاً للأجندة التمهيدية سيتم توجيه إجراءات الرصد لكل بلد على حِدة، حتى يتسنى لكل حكومة تكييفها وفقاً لأولوياتها الوطنية.

بيد أن الأمر متروك للمجتمع الدولي لضمان وضع أهداف ومواعيد نهاية محددة لتلبية هذه الأهداف من كل الحكومات، ففي غياب آليات المساءلة القوية، لن ترقى أهداف التنمية المستدامة إلى ما يزيد على ممارسة في رفع الوعي، وبالتالي إخضاع الصحة، والكرامة، ورخاء البشرية للمصالح الوطنية الضيقة القصيرة الأمد، وتقدم قمة أهداف التنمية المستدامة المقبلة، التي ستجمع بين أكبر تركيز من رؤساء الدول والحكومات في تاريخ الأمم المتحدة، الفرصة المثالية لإنشاء مثل هذه الآليات.

الحق أن أهداف التنمية المستدامة شديدة الطموم، ولكن بالالتزام المتواصل من كل البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء يستطيع العالم أن يضمن الاحتفال بقفزة أخرى كبرى إلى الأمام في عام 2030.

• كان الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، والأمين العالم لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ووزير خارجية إسبانيا، وهو يشغل حالياً منصب رئيس مركز إيساد (ESADE) للاقتصاد العالمي والسياسة الجغرافية، وزميل مميز لدى مؤسسة بروكنجز.

«بروجيكت سنديكيت»
بالاتفاق مع «الجريدة»

القراءة والكتابة واللاجئون

غوردون براون

في سبتمبر الماضي تم تصوير عبدالقادر وهو يحمل ابنته عديلة البالغة أربع سنوات على كتفه، ويقف عند تقاطع خطر في بيروت، وهو يحاول بيع أقلام حبر لإطعام عائلته، فانتشرت صورة معاناة عائلة هذا اللاجئ السوري الذي قام النرويجي جيسور سيموراسون بنشرها عبر «تويتر» كالنار في الهشيم.

وخلال يوم أو يومين تم جمع مبلغ 100 ألف جنيه إسترليني (154 ألف دولار أميركي) لمساعدة عبدالقادر وعديلة وأختها ريم البالغة تسع سنوات، وعندما سئل ماذا سيصنع بالنقود فقال عبدالقادر إنه سيستخدمها في تعليم أطفاله وأصدقائهم.

إن قصة عبدالقادر وأطفاله تسلط الضوء على حقيقة واضحة وإن كانت مغفلة، وهي أن آلاف السوريين المنفيين لا يريدون على الإطلاق التطفل على أوروبا بل هم يريدون بشدة العودة إلى وطنهم حالما يصبح آمنا، وإن اليأس المطلق هو الذي يدفعهم للانطلاق في رحلات تهدد حياتهم، وهم ليسوا لوحدهم، فهناك عدد مذهل من الأطفال يصل إلى ثلاثين مليوناً من النازحين حول العالم، علما أن ثلثي هؤلاء موجودون في أجزاء أخرى من بلادهم، والبقية أجبروا على الهرب من بلدانهم.

إن بعض اللاجئين هم ضحايا الكوارث الطبيعية، فعلى سبيل المثال هناك مليون طفل أصبحوا بدون مأوى بسبب زلزال نيبال، وهناك آخرون نزحوا بسبب التغير المناخي، لكن السبب الرئيس لارتفاع أعداد اللاجئين هو الصراع العنيف، وقبل خمس سنوات أدت الحروب والصراعات إلى نزوح نحو ٥ آلاف طفل يوميا، وحاليا يزيد هذا الرقم على أكثر من 20 ألفا.

بالإضافة إلى أفغانستان منذ السبعينيات والصومال منذ الثمانينيات وجمهورية الكونغو الديمقراطية منذ التسعينيات والآن سورية، شهد العام الماضي فقط لاجئين يفرون من جمهورية إفريقيا الوسطى وجنوب السودان والعراق وليبيا واليمن وبوروندي، ونظراً لأن معدل الوقت الذي يقضيه اللاجئ بعيداً عن وطنه هو عشر سنوات، فإن ملايين الأطفال اللاجئين يمكن أن يمضوا معظم سنوات طفولتهم بدون تعليم.

إن ذلك السيناريو- الحياة في الشوارع حيث يعلق بعض الأطفال في ظروف العمل بالسخرة، في حين يتم الاتجار بآخرين لغايات البغاء أو يتم إجبارهم على زيجات لا يريدونها، وجميعهم معرضون لأن يتم استغلال معاناتهم من المتطرفين- هو سيناريو غير مقبول بتاتاً، لدرجة أنه يجبرنا على التحرك، وبما أن الطعام والدواء والمأوى تأتي في المقام الأول فيجب أن يكون التعليم على قمة الأولويات.

لقد اكتشفت ذلك قبل بضعة أسابيع عندما زرت مركزاً للاجئين في بيروت، حيث قامت الأمهات بمناشدتي من أجل إرسال أطفالهن إلى المدرسة، إذ أدركن أن التغذية والرعاية الصحية حيوية من أجل البقاء، لكن التعليم- الذي يمكن الشباب من الاستعداد والتخطيط للمستقبل- هو الذي يعطيهم الأمل.

وعلى الرغم من جهود الوكالات الدولية فإن هؤلاء الأطفال الضعفاء سيفقدون فرصتهم ما لم يتم اتخاذ إجراء جذري الآن، فالأطفال اللاجئون يخسرون لأنهم يستفيدون بشكل رئيسي من المساعدة الإنسانية التي تحتفظ بتركيز قصير

المـدى على المأوى والطعـام، بالإضافة إلـى المسـاعدة التنموية التي تعتبـر بطبيعتهـا طويلة المـدى، وإن 2% فقط من المسـاعدة الإنسـانية الحاليـة تذهـب للمـدارس، ووكالات التنميـة تصارع من أجـل التعامل مع حالات الطوارئ.

ومـن أجل التعامـل مع ذلك هناك خطـط حالية لصندوق إنسـاني لتوفير أمـوال مـن أجـل إبقـاء المـدارس مفتوحة خـلال حـالات الطـوارئ أو بناء مدارس جديدة في مخيمات اللاجئين والمستوطنات، فالامتحان الحقيقي لمثـل هذا الصندوق هو في بلدان مثـل الأردن ولبنان وتركيا، حيث وصلت الخدمات هناك إلى نقطة الانهيار، وهناك مليونا طفل- معظمهم بدون دراسة- يقبعون في أكواخ وخيم ومخيمات بائسة.

ففي تركيا 621 ألف طفل لاجئ من السـوريين يحتاج 400 ألف منهم إلى سـعة مدرسـية إضافية، ولبنان لديـه 510 آلاف طفل لاجـئ لا مكان لـ 300 ألف طفل منهم في المدارس، والأردن لديه 350 ألف طفل لاجئ وينقصه 90 ألف مقعد.

لقـد قام الائتلاف العالمي لقطاع الأعمال من أجل التعليم، والمؤسسـة الخيريـة «ذير ورلد» في الأسـبوع الماضي بوضع الخطـوط العريضة لإحراز تقدم يمكن تطبيقه فورا وبتكلفة مناسبة، فالخطة بسيطة وهي تتمثل بنظـام الفترتيـن فـي المـدارس الحاليـة، حيـث يتوجـه الطـلاب المحليـون إلـى المـدارس فـي النصـف الأول من اليوم، والأطفال اللاجئون في النصف الثاني، وهذه الخطـة يمكـن أن تمنـح مليـون طفل لاجئ فرصتهم في التعليم.

خـلال العـام الماضـي وبفضـل الجهات المانحة مـن أنحاء العالم ووزيـر تعليـم مجتهد هـو إلياس بو صعـب تـم إلحـاق 106 آلاف طفـل لاجـئ في لبنـان بالمـدارس، تحت نظام الفترتين، وابتداء من الفصل الدراسـي الجديـد فـي الخريف فإن العـدد الإجمالي مـن المفترض أن يزيـد إلـى ١٤٠ ألفـاً، لكـن التمويل لهذا العام ينقصـه 30 مليون دولار أميركـي بحيث لا يمكن اسـتيعاب

60 ألف طالب، كما يوجد أيضا 300 ألف طفل في لبنان لوحده لم تتم تلبية احتياجاتهم التعلمية.

عادة في حالات الطوارئ لا يوجد هناك تسهيلات أو مبان أو موظفون لإبقاء الأطفال في المدارس، لكن ما ينقصنا في الأردن ولبنان وتركيا ليس الصفوف المدرسية ولا المدرسين المدربين- هناك الكثير منهم محليا وبين اللاجئين السوريين البالغين- بل تنقصنا الأموال من أجل أن ندفع لهم.

إن الأموال ليست ضخمة مقارنة بحجم المشكلة، ففي مقابل ما يزيد على 500 دولار أميركي بالسنة أو 10 دولارات أميركية لكل طفل في الأسبوع يمكننا أن نوفر مقاعد مدرسية تسمح للآباء والأطفال بأن يعملوا ما يفضلون عمله، وهو تلقي التعليم في المنطقة.

* رئيس وزراء، ووزير مالية سابق في المملكة المتحدة، ويعمل حاليا مبعوثا خاصا للتعليم العالمي للأمم المتحدة.

«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

تقرير

أقدم خرائط العالم

إن رسم الخرائط الحالية يعتمد على برامج حاسوبية، ويومًا بعد يوم نشهد تطورًا مستمرًا في هذا المجال لنرى خرائط ذات دقة وجودة عالية جدًا، لكن قبل وجود الحواسب حاول الإنسان منذ القدم رسم الخرائط بدايةً من الخرائط البابلية المرسومة على ألواح الطين إلى الخرائط الرقمية والخرائط التفاعلية التي نشاهدها في يومنا هذا.

إن الخرائط موجودة منذ العصور القديمة، ويوجد عدة أنواع من الخرائط؛ فعلى سبيل المثال: الخرائط السياسية، والخرائط الطبوغرافية، وخرائط الجو والطقس، وخرائط جيولوجية وحيوية. لدينا الآن كمّ هائل من الخرائط القديمة. وهنا سنستعرض أقدم وأشهر تلك الخرائط في العالم؛ وهي على النحو التالي:

الخرائط البابلية

يُعتبر أول من رسم الخرائط هم «البابليون» الذين سكنوا في سهول العراق قبل 4000 سنة، وذلك على أساس المشاهدة والقياس، ويقال: إن هدف رسم الخرائط عند البابليين هو وضع حدود الأراضي الزراعية، وتحديد الملكيات.

وفي عام 1930 قد عُثر على لوح من الطين بمقياس 7.6 - 6.8 سم بالقرب من كركوك في العراق، ويعود تاريخ اللوح بين 500 و700 قبل الميلاد، وتظهر بابل على الفرات مُحاطة بدائرة من اليابسة وفيها بعض المدن، ومحاطة كلها بالبحر، مع سبع جزر دائرية حولها.

يطلق على تلك الخريطة اسم خريطة «العالم البابلية»، وقام بترميمها «إكارد أنكر»، وهي محفوظة في خزانة المتحف البريطاني.

خريطة «بردية تورين»

وهي تعد من الخرائط المصرية القديمة التي تعود إلى الحضارة الفرعونية، 1300 قبل الميلاد، وهي محفوظة في متحف في مدينة «تورين» في إيطاليا، ويُعتقد أنها تعود إلى عصر الملك رمسيس الثاني، واكتشِفَت في دير المدينة في طيبة بواسطة «برناردينو دروفتي» حوالي عام 1824، وهي تعد من الوثائق المهمة التي تحدد مناجم الذهب الموجودة في مصر، وتشير إلى أكثر من 40 منجمًا واقعًا في قلب الصحراء ما بين الأقصر والبحر الأحمر، كما تُظهر بعض المعالم من طرق ومَبانٍ وجبال، كما يظهر بدقة أنواع الصخور المختلفة والحصى والأودية، وتحتوي على معلومات عن المحاجر والتعدين.

اللوحة البويتينجرية

تعود هذه اللوحة إلى القرن الثالث عشر؛ وهي من الخرائط الرومانية القديمة التي تصف الطرق العسكرية، سميت هذه الخريطة على اسم جامع التحف «كونراد البويتينجر»، ويقال: إنها منقولة من نسخة أصلية تعود إلى القرن الخامس أو الرابع في عهد الإمبراطور «أوغسطس»، ويُعتقد أن الخريطة أُعدّت تحت إشراف «ماركوس فيبسانيوس أغريبا»، صديق وحليف «أوغسطس». الخريطة الموجودة حاليًا تغطي

أوروبا (بدون إسبانيا والجزر البريطانية)، وشمال إفريقيا، وأجزاء من آسيا.

خرائط أناكسيماندر

يُعتقد أن أقدم يوناني رسم خريطة العالم هو «أناكسيماندر»، وذلك وفقًا للجغرافي «إراتوستينس»، هذه الخريطة أوحت للمؤرخ اليوناني هيكاتيوس برسم نسخة أكثر دقة ووضوحًا. كانت خريطته مصممة على سطح مستدير قليلاً، ومركز العالم هي المدينة اليونانية «دلفي»، وبحر «إيجة» يكون بالقرب من مركز الخريطة ومحاط بثلاث قارات يفصل بينهم البحر والأنهار، ويحدّ أوروبا من الجنوب البحر الأبيض المتوسط، ويفصلها عن آسيا البحر الأسود، ويجري النيل في الجنوب عبر المحيط ليفصل إفريقيا عن آسيا.

يُقال: إن سبب رسم الخريطة هو تحسين طرق الملاحة والتجارة بين «ميليتوس» والمناطق الأخرى حول البحر المتوسط والبحر الأسود، بالإضافة إلى إقناع المدن الأيونية بالانضمام إلى الاتحاد من أجل إبعاد التهديدات، وأخيرًا التمثيل العالمي للعالم من أجل المعرفة.

الإدريسي

إن أدقّ الخرائط المعروفة لدينا في العصور الوسطى هي خريطة العالم والجغرافي «الإدريسي»، ومن المعلوم أن العرب والمسلمين لعبوا دورًا كبيرًا في رسم وتطوير الخرائط، ويجب ألا ننسى بالطبع «المروزي» الذي كان أول من أدخل طرق إسقاط الخرائط للتحويل بين الإحداثيات الكروية، وابن الوردي، وابن حوقل، والمقدسي الذي يُعد أول من استخدم الألوان في الخرائط.

هذه الخريطة هي من إحدى الخرائط التي رسمها «الإدريسي» للملك روجر الثاني ملك «صقيلة» في عام ١١٥٤ ميلاديًا، وهي تمثيل خريطة الوطن العربي، وتعد هذه الخريطة من أكثر الخرائط تقدمًا في العصور الوسطى، ويلاحظ أن الخريطة مقلوبة لأن الناس في تلك الأيام كانوا يعتبرون أن الجنوب يوجد في الأعلى.

إعرف مدينتك

جبيل ..
مدينة تعبق بالتاريخ القديم

تعتبر جبيل من أقدم المدن المأهولة في العالم وهي، كما نعرفها اليوم، تقوم على طبقات عدّة من البقايا والآثار التي تعود إلى العصر الحجري.

يرتبط تاريخ جبيل بشكلٍ وثيق ومُحكم بتاريخ المتوسط. ويعتقد المؤرخون أنّ مجموعة من الصيادين بنوا جبيل قبل ما لا يقل عن 7000 سنة، ثم تبعتهم مجموعات وشعوب أخرى اتخذوها موطناً لهم وجلبوا معهم عاداتهم وأنماط عيشهم وصناعاتهم.. وهكذا تحوّلت جبيل إلى منطقة تزخر بالآثار القديمة، إذ انه يمكن اليوم رؤية بقايا أكواخ تعود إلى العصر الحجري مع أرضياتها الكلسية المسحوقة وبقايا أساسات منازل حجريّة وبقايا هياكل وحصون دفاعية فينيقية... كان الإغريق أول من أطلقوا على هذه المدينة اسم بيبلوس ومعناه بالإغريقية «الورق» وذلك نظراً للأهمية التي اكتسبتها هذه المنطقة في مجال تجارة ورق البردى.

كانت جبيل أيضاً مركزا تجاريا مهماً وأصبحت، في عهد الفينيقيين الكنعانيين حوالى 3000 ق.م. أول مدينة فينيقية مرتبطة تجارياً بالمملكة المصرية القديمة.

تزخر مدينة جبيل بالأثار والمعالم التاريخية منها مسرح روماني وأعمدة شارع معمّد قديم ونافورة رومانية .

لقد مرت على جبيل عدة حقب تاريخية حيث حكم جبيل البيزنطيون والرومانيون والعرب ثم وصل الصليبيون في العام 1104 واستعملوا حجارة وأعمدة الهياكل القديمة في بناء قصر خاص بهم وخندق مائي. وقد رمم المماليك والعثمانيون على التوالي هذا القصر الذي يطلّ اليوم على بقايا مدينة جبيل والبحر . دفنت معالم جبيل تحت التراب لقرون طويلة قبل أن يقوم العلماء في القرن التاسع عشر والقرن العشرين بالتنقيب عنها. وهكذا أزيلت الطبقات والأحجار التي خنقتها لتولد جبيل مرةً أخرى من رحم الأرض والتاريخ وتهب نفسها للسياح ليقوموا بتنقيباتهم الخاصة وليكشفوا النقاب عن الحضارات القديمة التي مرت بها .

محطات تاريخية

ارتقت جبيل إلى مصاف المدن أواخر الألف الرابع ق.م.، فأصبح لها شوارعها وساحاتها ومبانيها العامة وأسوارها، فأصبحت بذلك حاضرة Cité (أي مدينة عاصمة، لها شخصيتها الخاصة واستقلالها ووجودها السياسي). اعتبرت، خلال الألفي سنة الأولى من عمرها، حاضرة الكنعانيين الدينية الأولى؛ وتلقت معابدها، الذائعة الصيت في العالم القديم، هدايا فاخرة وثمينة من فراعنة مصر، لا زالت تشكّل تحفاً تفاخر بها بعض متاحف العالم.

ما أن حلت بدايات الألف الثالث ق.م.، حتى شهدت جبيل ازدهاراً كبيراً بفضل تجارة الأخشاب التي كانت تصدرها إلى أنحاء المتوسط الشرقي، ولا سيما إلى مصر، حيث كان المصريون يفتقدون الخشب اللازم لبناء سفنهم ومعابدهم ولضرورات طقوسهم الجنائزية. وكانت جبيل تحصل مقابل أخشابها على الأواني والحلي المصرية المصنوعة من الذهب والمرمر، بالإضافة إلى لفائف البردي ونسيج الكتان.

مـا لبثت فترة الازدهار تلك أن انحسـرت في نهايـات الألف الثالث ق.م. عندمـا تعرّضـت جبيـل إلـى الغـزو والحريـق من قبـل بعـض القبائل الأموريّـة. ومـا أن تخلى القادمـون الجدد عن بداوتهم واسـتقروا حتى أعادوا إعمـار المدينة كما أعادوا التواصل التجاري مع مصر إلى سـابق عهـده. وجدير بالذكـر أن مدافن جبيـل الملكيّة التي أبـرزت الحفريات مدى ثرائها تعود بمجملها إلى تلك الفترة، مما يُشير إلى الازدهار الذي حققته جبيل في ظلّ الحكم الأموري.

الموقع الجغرافي

تبعـد جبيل حوالـي 37 كلم عن بيـروت عاصمة لبنـان، وتقوم مدينة جبيل على منبسـط سهلي صغير يحدّه جنوباً وادي نهر الفيدار وشمالاً وادي نهـر جـاج، أمّا غرباً فهـي تحـاذي المتوسّـط الأزرق، وترتفع أرضها ببطء نحو الشـرق حيث الجبال المشرفة ترتفع بسـرعة فتشكّل مدرجاً طبيعيـاً عملاقـاً، انطلاقـاً من الشـاطئ ترتفع الأرض بسـرعة نسـبية فيصل ارتفاعها على مسافة مائة متر تقريباً، أي عند «البوّابة الجديدة» مدخل مدينة القرون الوسطى الشمالية، إلى حوالي خمسة وعشرين متـراً، وتكمـل الارتفاع ببطء حتـى تصل عنـد أقدام التـلال المتاخمة للسـهل شـرقاً، أي بعد حوالي ألف وأربعمائة متراً، إلى حوالي خمسة وسبعين متراً، لتبدأ بعدها التلال القوية المتتالية شرقاً.

يتخلـل هـذا السـهل ذو الاتّجـاه الجنوبي الشـمالي بعض السـواقي ومجـاري الميـاه الشـتوية، مثـل مجـرى سـاقية زيـدان ومجرى سـاقية السـخَينة، وهي مجاري موسـمية قلّما تسـيل فيها مياه الأمطـار؛ لكنها وفي السـنوات الماطـرة، تحمـل وتصبّ ما تجمعـه من الأمطـار الغزيـرة، فو حتى تلك التي نتعارف على تسميتها أنهاراً كالفيـدار وجاج فأنها في الواقع مجاري مياه شتوية، لكنّها موجودة في أودية تحيـط بهـا جبـال عاليـة علـى طـول مسارها لذلك تسمى أنهاراً.

أنشـئت بلدية جبيـل عـام 1879 وهي أولـى البلديـات التـي تأسسـت فـي قضـاء جبيل. من أهم المشـاريع التي أطلقتها البلديـة حديقة بيبلوس بارك وبنـاء القصـر البلـدي، وإطـلاق حملـة التنقيب عن مرفأ جبيل التاريخي.

الحفريات الأثرية

مـع مـرور الزمـن أخـذت الطبقـات السـكنية المتعاقبـة فـي موقع جبيل تتحـول إلـى تـلّ ترابـي بلـغ ارتفاعـه نحـو اثنـي عشـر متـراً وقـد أقيمـت

فوقه المنازل وانتشرت في أرجائه البساتين. وفي سنة 1860، زار العالم الفرنسي أرنست رينان موقع جبيل وأجرى فيه بعض الاستكشافات والحفريات المحدودة. غير أن البحث الجدي عن آثار المدينة لم يجرِ إلا في نهاية الحرب العالميّة الأولى، عندما قام عالم العاديّات المصريّة بيار مونتيه بين عامي 1921-1924 بإجراء حفريات واسعة مكّنته من إبراز التواصل الحضاري بين جبيل ومصر الفرعونيّة. وفي عام 1925، تسلم إدارة الحفريات في الموقع الأثري الفرنسي موريس دينان، وبقي يعمل فيه لحساب المديريّة العامة للآثار اللبنانية حتى عام 1975، بحيث تمكّن من نفض الغبار عن الجزء الأكبر من تاريخه وآثاره.

من الأثار أساسات المعبد الكبير، جزء من طريق رومانية، موقع عين الملك الذي يضم منبع المياه الرئيسي ضمن المدينة القديمة، إضافة إلى بقايا بيوت قديمة قبل الميلاد وأساسات بيوت أخرى، وبقايا القصر الكبير، وآذار مستوطنة بشرية من العصر الحجري، وآثار من الفترة الآمورية، وبقايا معبد «بعلة جبل»، بقايا الحصن القديم إضافة إلى مرفأ جبيل وأبراجه والسوق القديم والمدافن الملكية والمسرح الروماني وبقايا أسوار المدينة والقلعة البحرية. كما تضم جبيل عدداً من المتاحف التي تعنى بإبراز، آثار جبيل التاريخية، إضافة إلى متاحف تعنى بالحياة البحرية والمتحجرات، التي تشتهر فيها هذه المدينة من بينها متحف موقع جبيل ومتحف ذاكرة الزمن ومتحف الشمع.

يذكر أن جبيل تم اختيارها عاصمة السياحة العربية لسنة 2016 كونها تعتبر من أشهر المواقع الأثرية في المنطقة ومن أقدم المدن في العالم وقد سحرت ملايين السياح من حول العالم.

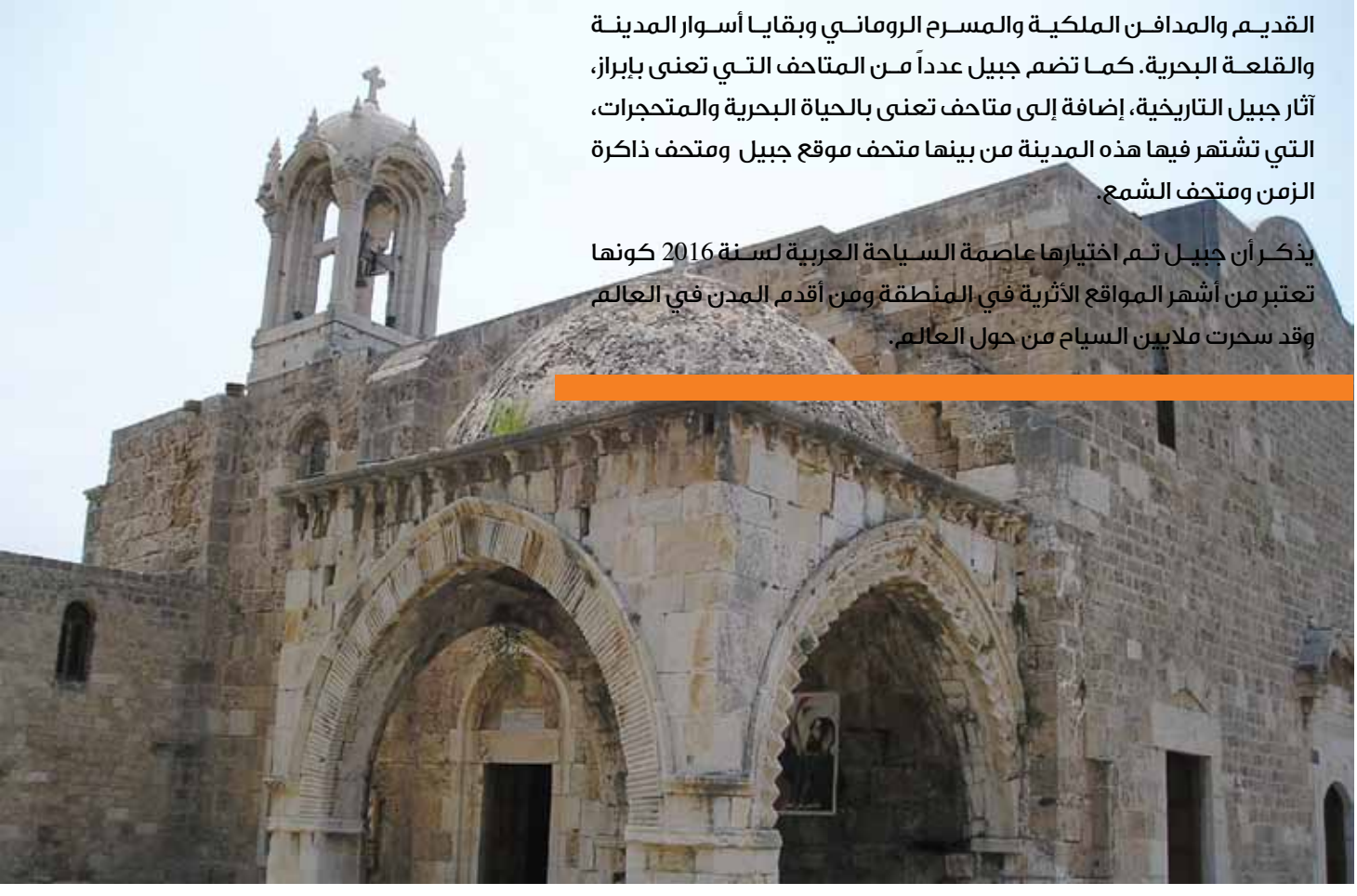

إصدارات

«الإسكندرية في عصرها الذهبي»

صـدر حديثاً في سلسـلة «كتاب الهـلال»، كتاب «الإسـكندرية في عصرها الذهبـي»، للكاتب المصري عرفة عبده على. يسـرد الكاتب تاريخ المدينة والشـهرة التي حظيت بها الإسـكندرية.. المدينة الخالـدة.. عروس البحر.. وسيدة مدائن عصرها... حتى سماها أثينايوس «المدينة الذهبية». وكتب مقدمة الكتاب أحد عشـاق المدينة، الكاتب الراحل كامل زهيري الذى كان قريبا من فناني الإسـكندرية التي أخرجت عباقرة مثل وسيد درويش وبيرم التونسى والشيخ سلامة حجازي، كما تأثر بها وخلدها أدباء وشعراء أجانب أشـهرهم كفافيس وفورسـتر ولورانس داريل في رباعيته، وأناتول فرانس في روايته الشهيرة «تاييس»..

.....

دراسة «التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية»

عـن مركـز دراسـات الوحـدة العربية صـدر تقريـر «التكامل العربي سـبيلا لنهضـة إنسـانية» لمجموعة من الباحثين. يرى الباحثون أن لغة مشـتركة وإرثـا وتاريخا حضاريـين وتجاورا مكانيا هو بعض ما يجمع سـكان مجموعة البلـدان العربيـة. ولكن رغم مـا يتاح لهـذه البلدان من مقومـات التعاون والتكامل، لا تزال تواجه فرادى، تحديات العالم الخارجي ومتطلّبات العصر المتزايدة، في ظل مخاطر جسيمة، مزمنة وطارئة.

ويهدف هـذا التقرير إلى إحياء مشـروع التكامل العربي كوسـيلة لا غنى عنهـا في تحقيـق نهضة عربية شـاملة، لجميع مناحي البنيـة المجتمعية والمبـادئ القيميـة، نهضـة تسـتند إلـى إحيـاء مبـدع للثقافـة العربيـة المسـتنيرة، يكون قوامها الحكـم الديموقراطي الصالح الذي يضمن حق كل إنسان في العيش الكريم، والرفاه المادي والمعنوي.

إصدارات

«الطريق إلى قونية»

صدر مؤخرًا عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر، كتاب بعنوان «الطريق إلى قونية» للكاتب الدكتور خليل النعيمي، ويقع الكتاب في 152 صفحة من القطع المتوسط.

يعد هذا الكتاب ضمن أعمال أدب الرحلات للدكتور النعيمي، حيث سبق أن قدم عدداً من المؤلفات في أدب الرحلة منها «من نواكشوط إلى إسطنبول، قراءة العالم، كتاب الهند».

.....

البيئة «النظرية والواقع» تحديات الدول العربية

يهتم كتاب «البيئة النظرية والواقع- تحديات الدول العربية» للدكتورة جنى أبو صالح بالمجال البيئي الذي أصبح يعاني مخاطر كبيرة على المستوى العالمي والمحلي, ويبحث في آليات حماية البيئة وموارد الطبيعة وطرائق إدارتها التي يتحقق من خلالها استمرار الحياة والكائنات الحية التي تعيش على هذه الأرض. وفي هذا الاطار تطرح المؤلفة عدداً من الأسئلة وتجعل منها منطلقاً للبحث في ما يشهده العالم أجمع من انهيارات على المستوى البيئي ومنها: ما الأدوات والآليات الهادفة إلى حماية البيئة في اطار التعاون الدولي؟ كيف تعمل منظومة الأمم المتحدة على حماية البيئة من خلال المؤتمرات الدولية التي تعقدها ونشاطات البرامج والوكالات الدولية؟ وما واقع البيئة في دول غربي آسيا, حيث تشتد حدة التوترات السياسية والنزاعات التي تضع المنطقة في نفق مظلم؟ وتناولت المؤلفة بالبحث موضوع الآليات الدولية الهادفة إلى حماية البيئة (دول الأسكوا نموذجاً) تبعاً للمنهج النظري والمنهج التحليلي، من خلال قسمين رئيسين: الأول موضوع القانون الدولي للبيئة كونه يشكل الأداة القانونية لحمايتها والاطلاع على مصادره وأهم مبادئه وأهم الاتفاقيات البيئية والمقررات والصكوك والبروتوكولات التي تضمن صحة النظام البيئي. بينما تناولت في القسم الثاني, نشاط منظومة الأمم المتحدة الهادف إلى حماية البيئة، وأهم المؤتمرات الدولية التي عقدت. ووضع البيئة في دول منطقة "الأسكوا"، مع إبراز التحديات الكبرى التي تواجهها دول منطقة "الأسكوا" من نزاعات وغياب للديمقراطية والحكم الصالح الذي يعمل على حماية حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، مع رصد لأهم تحديات التنمية المستدامة في زمن العولمة والتغيرات المناخية الواقعة ونتائجها المدمرة.

متابعات

قمر صناعي لقياس انبعاث الغازات

أجتمع مديرو وكالات الفضاء للبحث في مسائل المناخ بمبادرة من فرسا، للتذكير بدور الأقمار الاصطناعية في مراقبة المناخ، قبل أقل من ثلاثة أشهر على مؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ المقرّر في باريس في كانون الأول (ديسمبر) المقبل 2016. وقال المجتمعون في بيانهم

وأوضح جان-إيف لوف غال، رئيس الوكالة الوطنية الفرنسية لدراسات الفضاء قائلاً أن كل ما نعرفه عن المناخ على المستوى العالمي اليوم، أتى بفضل الأقمار الاصطناعية، خصوصاً المفهومين الرئيسين حول ارتفاع مستوى المحيطات والاحتباس الحراري.

الجدير بالذكر أن فرنسا مع ألمانيا يطوران القمر الاصطناعي «ميرلان» لقياس الانبعاثات المحلّية لغاز الميثان، الذي سيطلق عام 2020. وستطلق الوكالة الفرنسية خلال السنة ذاتها قمراً اصطناعياً صغيراً يحمل اسم «ميكرولاب»، يسمح برصد انبعاثات غازات الكربون المسؤولة الرئيسة عن مفعول الدفيئة الناجم عن النشاطات البشرية.

سيارة قابلة للطي لمواجهة الزحام

وضع العلماء في معهد ماساتشووستس للتكنولوجيا تصميما لمركبة المستقبل أطلقوا عليها اسم (سيارة المدينة) مجهزة الكترونيا للسير بدون سائق وفور وصولها لوجهتها تبدأ أجهزة الكمبيوتر بمجرد الضغط على زر في البحث عن مكان الانتظار خلف سيارات أخرى ثم تطوى نفسها إلى النصف تقريبا، ولم تصنع السيارة حتى الآن لكن عرض مجسم لها ويجرى حاليا تصنيعها لترى النور قريبا. ما يميز السيارة الجديدة أنها تنكمش نتيجة الطي فلا تشغل مساحة وبالتالي تعالج اختناقات المرور وتقدم حلا فى أمريكا وأوروبا وأسيا ، كما أن السيارة ذات مقعدين وهى أصغر سيارة تم تصميمها ومن المتوقع أن تحل مشاكل انتظار السيارات في الشوارع بالمدن المزدحمة.

الإمارات بين الأولى عالمياً من حيث البنية التحتية الحديثة

أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريراً عن الدول التي تمتلك أفضل بنية تحتية على مستوى العالم، نظراً لأهميتها الاقتصادية الكبيرة وتعزيز التنافسية، وتحتاج هذه البنى التحتية إلى التطوير والتحديث الدائم. وعلى الرغم من ذلك، فعلى مدار السنوات القليلة الماضية منذ الأزمة المالية العالمية، تدهورت جودة البنى التحتية في دول متقدمة عدة، من بينها الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا، وأتت هونغ كونغ وسنغافورة وهولندا والإمارات على رأس الترتيب العالمي حيث احتلت الإمارات المرتبة الأولى عالمياً والثانية في جودة النقل الجوي، في حين حصدت المركز العاشر في جودة الكهرباء، وتتسم أيضاً ببيئتها الاقتصادية المتميزة، وبنيتها التحتية المتقدمة ، كما توفر مؤسساتها القوية قاعدة اقتصادية متنوعة.

توليد الطاقة من غاز ثاني أوكسيد الكربون من الجو

دشنت شركة كندية مشروعاً تجريبياً لها في سكواميش في مقاطعة كولومبيا البريطانية، غرب كندا. يقوم المشروع على التقاط غاز ثاني أوكسيد الكربون من الجو وتكريره لتوليد الطاقة، وهو مشروع يأمل القائمون عليه بأن يؤدي إلى كبح ارتفاع درجات حرارة الأرض، في حال تطبيقه على نطاق واسع، إذ أنه من الممكن سحب غاز ثاني أوكسيد الكربون من الجو، واستخدامه كوقود يؤدي مزجه مع غاز الهيدروجين إلى توليد طاقة خالية من الانبعاثات. يعد المشروع واعداً في إمكان تقليص الانبعاثات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري.

ندوات ومؤتمرات

المؤتمر العربي السادس تكنولوجيا الموارد البشرية التدريب وتطوير المسار الوظيفي

القاهرة-جمهورية مصر العربية 27-30 ديسمبر 2015

يعقد الاتحاد العربي لتنمية الموارد البشرية بالتعاون مع الاتحاد الدولي لمؤسسات التنمية البشرية وغرفة التجارة والصناعة العربية النرويجية المؤتمر العربي السادس تكنولوجيا الموارد البشرية - التدريب وتطوير المسار الوظيفي في القاهرة-جمهورية مصر العربية 27-30 ديسمبر 2015 . يهدف المؤتمر لمناقشة التحديات التي تواجه إدارة وتنمية الموارد البشرية في ظل المتغيرات الجديدة وكيفية التعامل معها، وما هي الاتجاهات الحديثة في إدارة وتنمية وتخطيط الموارد البشرية، وما هو دور إدارة الموارد البشرية في مواجهة الصراعات التنظيمية الحكومية وتنمية المهارات في إعداد برنامج تطوير وتحسين إدارة الموارد البشرية في مجال العمل الحكومي، وكذلك التعرف على الأنماط والممارسات الإدارية في مؤسسات القطاع العام والحكومة ومناقشة الصعوبات التي تواجهها لتطويرها، وكذا التطورات الاقتصادية واستحقاقات ثورة المعلومات والاتصالات وتحديات السوق المفتوحة، و مظاهر وأسباب الفساد الإداري والأساليب الناجحة في مكافحتها، وكيف يكون تأطير المؤشرات والمعايير لقياس الأداء المؤسسي من منظور مقارن على المستويين العربي والدولي، وما هي نظم إدارة عملية التغيير والتطوير والتعامل مع مقاوميها، وآلية التعرف على مزايا البدائل المختلفة المتاحة لانتقاء العاملين.

لمزيد من المعلومات والاستفسارات الاتصال :

السيدة/ ميرفت شاهين - موبايل : 00201009306111

هاتف: 0020235866963_ 0020235860262_0020235860290 ، البريد الإلكتروني: Mirvatuhrda.net@Gmail.com

المنتدى العربي للبيئة والتنمية

بيروت 16-17 نوفمبر 2015

يعقد المؤتمر الثامن للمنتدى العربي للبيئة والتنمية في بيروت خلال الفترة 16-17 نوفمبر 2015 . سيناقش المنتدى عدد من الموضوعات المتعلقة بالبيئة من بنيها التغيرات المناخية، المياه، الاقتصاد الأخضر ، الزراعة، الطاقة المستدامة والأمن الغذائي.

لمزيد من المعلومات والاستفسارات الاتصال:

الموقع الإلكتروني: www.afedonline.org/conference/brochure.pdf

ندوات ومؤتمرات

ندوة التحديات البيئية واثرها في التنمية الحضرية للمدن والمناطق

الداخلة /المغرب 1-3 فبراير 2016

يعقـد المعهد العربي لإنماء المدن بالتعاون مـع وزارة الداخلية المغربية – المديريـة العامة للجماعات المحلية – مديريـة الأطـر الإدارية والتقنية ندوة متخصصة بعنوان (التحديـات البيئية واثرها في التنمية الحضرية للمدن والمناطق) الداخلة – المملكة المغربية 1-3 فبراير 2016.

تأتـي أهمية النـدوة انطلاقا من أن المدن والمناطـق الحضرية في الدول العربية تواجه تحديـاً كبيراً في عدد من الميادين مع ابرزها المشـكلات البيئية للنمو السـكاني والتوسع العمراني واسـتهلاك الموارد الطبيعية فضلا عن تطور الأنشطة الاقتصادية.

لمزيد من المعلومات والاستفسارات الاتصال:

المعهد العربي لإنماء المدن هاتف: 00966114802555 – فاكس: 00966114802666
البريد الإلكتروني: info@araburban.org – الموقع الإلكتروني:www.araburban.org

.....

ملتقى البحرين الأول للتميز (التميز بأقل الموارد)

المنامة – مملكة البحرين 17-19 نوفمبر 2015

يعقد ملتقى البحرين الأول للتميز تحت عنوان (التميز بأقل الموارد) في المنامة بمملكة البحرين 17-19 نوفمبر 2015

لمزيد من المعلومات والاستفسارات الاتصال: الموقع الإلكتروني: www.actsmartpr.com

.....

الدورة الرابعة للقمة الحكومية 2016 (استشراف مدن المستقبل)

دبي 8-10 فبراير 2016

تعقـد الـدورة الرابعة للقمة الحكومية (استشـراف مدن المسـتقبل) في دبـي في الفترة 8-10 فبرايـر 2016 . تأتي أهميـة انعقـاد القمة في تشـكيل نمـاذج تعاون دولـي جديدة بين الحكومـات والقطاع الخاص بهدف اسـتخدام التقنيـات الحديثة فـي إحداث نقلات نوعية في العمـل الحكومي وفي مجال تقديم الخدمـات الحكومية لمختلف الشعوب. كما ستتضمن القمة معرضين مرافقين إضافة لثلاث جوائز عالمية .

لمزيد من المعلومات والاستفسارات الاتصال:

هاتف: 0097143889999
البريد الإلكتروني : hafardan@dm.gov.ae – الموقع الإلكتروني: www.dm.gov.ae

مدن حول العالم

الصين تبني اكبر متنزه في العالم

قررت الصين أن تدخل موسوعة جينيس ليصبح مصدر استثماري يعود بمدخول مالي على الدولة، ويوظف العديد من الأيدي العاملة بتوقيعها على مشروع بناء أكبر متنزه ومنتجع في العالم والذي يعد الأول من نوعه في الصين. تبلغ مساحة المنتزه أربعة كيلومترات، منها 1.2 كيلومتر مربع للمنطقة المركزية حيث ستبلغ مساحة البناء 2.02 مليون متر مربع، تتضمن 790 ألف متر مربع للمنطقة المركزية. ومن المتوقع أن يستقبل المتنزه العالمي ببكين أكثر من ١٠ ملايين زائر كل عام، مع احتمالات أن تبلغ ذروة الزوار ١٥ مليون شخص سنوياً، ومن المتوقع افتتاح المنتزه أمام الزوار في 2019.

تبريز العاصمة العالمية للسجاد

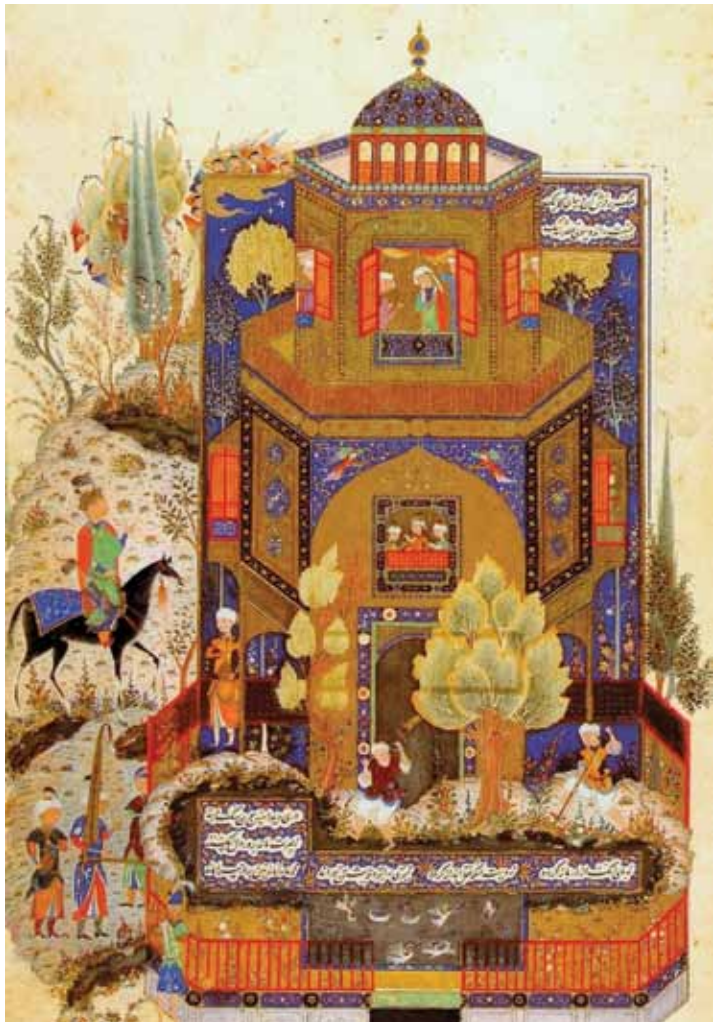

أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) مدينة تبريز الإيرانية عاصمة عالمية للسجاد اليدوي وتم تسجيلها ضمن برامج المشاريع الثقافية والتاريخية. تنفرد تبريز في حياكة السجاد اليدوي باعتبارها المدينة الوحيدة التي تحمل هذا اللقب في العالم، حيث يعود هذا الفن ثلاثة الأف عام.

الجدير بالذكر أن مهام اليونسكو التعريف بالمواقع التاريخية والمشاريع الثقافية والحفاظ على الحضارة العالمية والتراث الطبيعي وحماية المظاهر التراثية وإبقاؤها سليمة وحية.

من أخبار المدن العربية

البحرين

البحرين تدشن «جوازا» للسياحة الثقافية

اطلقـت هيئـه البحريـن للثقافة والآثار «جواز عبور السـياحة الثقافيـة»، وهو جواز رمزي يتضمـن دليلا لـ21 محطه ثقافيـه في البحرين، بهدف التشـجيع علي زياره المواقع الأثرية الشـاهدة على عصـور مختلفة تعاقبت علي هذا البلد. أعلن عن الجواز الجديد في حفل أقامه المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي بالمنامة التابع لليونسكو تزامنا مع الاحتفال بيوم السياحة العالمي.

يمنح الجواز المواطنين أو المقيمين أو السـياح فرصة زياره المحطات جميعها مع توثيق الزيارة بختم علي الجواز ، ليحصلوا علي فرصه للفوز بواحده من 21 تذكرة سفر إلي وجهات سياحيه عربية وعالمية من خلال القرعة التي تعلن نتائجها في 16 من ديسمبر 2015.

تعتـزم البحريـن، تمرير تجربه الجواز الثقافـي إلي الدول المجاورة بعد تطبيقها الأولي فـي البحرين، ونقلها إلي دول العالم عبر بوابه منظمه اليونسكو.

عمان

مدينة عمّان تفوز بجائزة اليونسكو للمدن التعلمية للعام 2015

تسـلم المديـر التنفيـذي للثقافة فـي أمانة عمـان الكبرى سـامر خير احمد شهادة جائزة اليونسكو للمدن التعلمية للعام 2015 من المدير العـام المسـاعد لليونسـكو كيان تانغ فـي حفل أقيم ضمـن أعمال المؤتمـر الثاني للمـدن التعلّمية الـذي نظمه المعهـد التعليم مدى الحياة التابع لليونسكو في مدينة نيو مكسيكو.

وكانت اليونسـكو أعلنت فوز مدينة عمّان بالجائزة وهي جائزة سنوية اسـتحدثتها المنظمـة الدولية هذا العـام لتكريم المـدن التي تعمل علـى تكريـس فكـرة التعلّم وتطويـر المعـارف والخبرات فـي الحياة اليومية لمجتمعاتها.

الجمعية الكويتية لحماية البيئة
تنشئ مركز التدريب التخصصي

الكويت

أعلنت الجمعية الكويتية لحماية البيئة عن إنشاء «مركز التدريب التخصصي» لتأهيل وإعداد كوادر وطنية شابة معنية بالعمل البيئي التطوعي وغيره من الأعمال المشمولة بالمسؤولية المجتمعية للجمعية خصوصا تجاه قطاع الناشئة والشباب.

يستهدف مركز التدريب التخصصي تقديم خدمة تدريبية شاملة لكل الفئات العمرية وخصوصا لقطاع الشباب والناشئة لتزويدهم بعلوم ومعارف ومهارات بيئية وحياتية. يثوم المركز بتأهيل الشباب وتجهيزهم للانخراط في كل الأعمال التي يضطلعون بها خصوصا المتعلقة بالشأن العلمي والبيئي كأعمال فرق ولجان الجمعية وغيرها من العلوم الحديثة.

عمداء جدد للمدن المغربية

المغرب

تتقدم الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية بالتهنئة لعمداء المدن ورؤساء البلديات الجدد في المملكة المغربية الشقيقة متطلعة إلى مزيد من التعاون من أجل النهوض بالمدن المغربية وساكنيها.

مكتبة الإسكندرية
تستضيف القمة العالمية للكتاب

الإسكندرية

تستضيف مكتبة الإسكندرية الاجتماع السنوي للمكتبة الرقمية العالمية والقمة العالمية الرابعة للكتاب في شهر نوفمبر . وتعد القمة العالمية للكتاب من المبادرات المهمة التي أطلقتها مكتبة الكونجرس برعاية من منظمة اليونسكو للتأكيد على أهمية الكتاب والمكتبة في الحفاظ على الهويات الثقافية الوطنية، والحضارة الإنسانية. وتعقد القمة العالمية للكتاب من عام لآخر في إحدى المدن التي لها بصمة ثقافية عالميا حيث أقيمت في واشنطن، وسنغافورة وباريس خلال الأعوام 2012م، 2013م، 2014م على التوالي.

تستضيف مكتبة الإسكندرية القمة العالمية الرابعة للكتاب تحت عنوان "الكتاب والقراءة والتكنولوجيا"، وتعقد لأول مرة في أفريقيا والعالم العربي لمناقشة محاور مهمة كدور الترجمة في حفظ الثقافة ونشرها، والكتاب كأداة مهمة في التبادل الثقافي وفي تنمية المجتمعات.

الأخيرة

نحو اقتصاد نظيف

خلال السنوات العشرين الماضية تم اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة والطاقة والمناخ خلف أبواب مغلقة، وبدون مشاركة تذكر من الناس الذين سوف يكونون أكثر المتأثرين بنتائج تلك المفاوضات، لقد تأثر تشكيل السياسات بالاعتبارات التكنوقراطية التي تجاهلت أولويات السكان العاديين أو كانت غير مهتمة بها، وكنتيجة لذلك عادة ما يتم التضحية بالهواء النظيف والطاقة المتجددة والمساحات الخضراء لأن نظرية التشريعات الصديقة للبيئة تزيد النفقات وتزيد البيروقراطية للشركات؛ مما يعني إلحاق الضرر بالاقتصاد في نهاية المطاف.

فالأخبار الطيبة تتمثل بنشوء نموذج جديد من المشاركة الشعبية، وخصوصا في الدول النامية مع مشاركة أصوات وأفكار جديدة في المناقشات القائمة، فالمواطنون حول العالم يطالبون حكوماتهم بالاستماع إليهم فيما يتعلق بالقضايا البيئية وأن تضع احتياجاتهم وأولوياتهم في المقدمة.

لقد اتسم الجدل القائم حول النشاط البيئي في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا لسنوات عدة بالتركيز على المبادئ المجردة والصراع السياسي، وإلى حد ما كان ذلك مفهوماً، فقد كانت المعارضة للنشاط البيئي- من صناعة الوقود الأحفوري والأحزاب السياسية وبعض أجزاء الصحافة- قوية للغاية.

لكن النتيجة كانت عبارة عن نقاش بعيد جداً عن القضايا التي تهم المواطنين العاديين، وبدلاً من مناقشة كيف أن النقل العام غير الفعال والهواء الملوث يجعلان الحياة أسوأ لمليارات الناس، تركز الحديث على مقايضة تخفيض الكربون بحوافز اقتصادية ومسارات الانبعاثات والتصنيع في الصين.

لحسن الحظ فقد تم جعل المناقشات مرة أخرى قريبة من فهم المواطن العادي، ففي خلال أقل من ٣٥ سنة سوف يعيش نحو 66% من سكان العالم في المدن، علما أن جزءا كبيرا من هذا النمو الحضري سوف يحصل في الدول النامية وخصوصا في إفريقيا، أما أميركا اللاتينية فيعيش نحو 80 % من الناس فعليا في مراكز حضرية.

بالنسبة إلى سكان المدن فإن البيئة يمكن أن تشكل أولوية وجودية، فلو استمر الجفاف في تهديد إمدادات المياه لساو باولو على سبيل المثال فإن أكبر مدينة في أميركا اللاتينية من حيث تعداد السكان ستكون معرضة للفشل الحضري. إن هذه الأزمة وغيرها من الأزمات المشابهة تمنح المواطنين الفرصة للسيطرة على الموقف، وإيجاد حلول مبتكرة يمكن أن تلهم الآخرين.

عندما تسأل الحكومات الوطنية والمجالس البلدية الناس عن أولوياتهم وحاجاتهم فإن الجواب واضح، وما قامت به الحكومة التشيلية يعتبر سابقة في المنطقة، وذلك عندما قامت وبشكل دقيق بتحديد أولويات المواطنين المتعلقة بالبيئة والمناخ، وطبقاً لاستطلاع للرأي أجرته الحكومة فإن تلوث الهواء هو الأولوية البيئية الأهم بالنسبة إلى التشيليين (33 %) يليها النفايات (21 %) والضجيج (11 %).

ويعتقد الكوستاريكيون كذلك أن التلوث الهوائي هو أهم أولوية بيئية (22 %) يليها النفايات(20 %) والمياه (17 %) طبقا لاستطلاع أجراه برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وفي الصين فإن الحماية البيئية قد أصبحت بشكل متزايد من أهم مخاوف المواطنين، ومن الأدلة على ذلك الفيلم الذي أنتجه أحد الصحافيين على نفقته الخاصة والمتعلق بتلوث الهواء، حيث اجتذب هذا الفيلم 200 مليون مشاهد في أسبوع واحد، وفي عالمنا اليوم فإن الناس يتوقعون من بلدانهم ومدنهم أن تمنحهم ما هو أكبر من النمو ومراكز التسوق.

لقد أظهر استطلاع أجراه بنك التنمية لأميركا أن ٥٠٠٠ مواطن في بوغوتا وبيونيس أيرس وليما ومكسيكو سيتي وساو باولو يريدون المزيد من الشفافية من الحكومة المحلية، والمزيد من المشاركة في عملية صنع القرار ونوعية حياة أفضل. هذا الاستطلاع بالإضافة إلى استطلاعي تشيلي وكوستاريكا كلها تظهر أن المواطنين يدركون أن التغير المناخي سيؤثر عليهم، وهم يريدون الحكومات أن تفعل المزيد في مجال حماية البيئة بدلا من أن تقلل من عملها في هذا الخصوص. وبينما نحن نطور فهما أفضل لاحتياجات الناس العاديين وأولوياتهم، فإن أولئك الذين يتفاوضون للتوصل إلى اتفاقية عالمية في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي في باريس في وقت لاحق من العام يجب أن يكونوا من الحكمة بحيث يضعون ذلك بعين الاعتبار، فالقرارات المبهمة والأولويات التي لا تفسير لها من غير المرجح أن تحصل على دعم شعبي؛ ولهذا السبب فقط فإن جعل الحكومات مخاوف مواطنيها على قمة الأولويات من العوامل الحاسمة.

إن ما قامت به الحكومة التشيلية يعتبر سابقة إيجابية في العالم النامي، وذلك عن طريق إجراء مشاورات مكثفة فيما يتعلق بالتزامها الوطني الخاص بالمناخ لمؤتمر باريس كما قامت المكسيك والبرازيل بإطلاق عمليات تشاور رسمية أيضا، ومن الممكن أن تعمل بلدان أخرى في المنطقة الشيء نفسه.

إن على السياسيين على المستوى المحلي والوطني الآن وبشكل متزايد تطبيق معايير أعلى من الحماية البيئية، وإن حقبة جديدة من المشاركة الشعبية والتدقيق الشعبي قد بدأت؛ مما يخلق الفرص لعمل بيئي شامل، ويعد بتحقيق أكثر مما يمكن أن تحققه النخبة المجتمعة خلف الأبواب المغلقة.

مونيكا أرايا
المؤسسة والمديرة التنفيذية لنفيلا، كما تقود مجموعة السكان كوستاريكا ليمبيا
بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع الجريدة